الدكتور علي كريم سعيد

حول مستقبل العراق السياسي

ألف ياء
Alf Yaa

حول المستقبل
السياسي للعراق

المؤلف: الدكتور علي كريم سعيد
الكتاب: حول مستقبل العراق السياسي
صدرت النسخة الرقمية:نيسان/أبريل 2026
الطبعة الأولى 2013، وزارة الثقافة العراقية ـ بغداد.
- **الناشر: «ألف ياء AlfYaa»**
- **الموقع الإلكتروني:** www.alfyaa.net
- جميع حقوق توزيع النسخة الرقمية بكل التنسيقات
- (PDF، ePubوMobiو/أو أي تنسيق رقمي آخر
- محفوظة لـ**«ألف ياءAlfYaa»**
- جميع الحقوق الفكرية محفوظة للمؤلف
- يعبِّر محتوى الكتاب عن آراء مؤلفه.
- **«ألف ياء AlfYaa»** ناشرة للكتاب فقط وهي
- غير مسؤولة عن محتوى الكتاب

- **تصميم الغلاف والإخراج: طالب الداوود**

الدكتور علي كريم سعيد

حول مستقبل العراق السياسي

المحتويات

الفصل الأول 9

العراق من "الدولة الأمة" إلى هيمنة الحكومة: 9

تمهيد نظري 11

خلل النشأة 30

التداخل بين الدولة والحكومة 34

النموذج العراقي للهيمنة.....35

قصور المعارضة 42

مبررات لإقامة ديكتاتورية ذات لون واحد 43

أثر الأيديولوجيا:.....45

الحماسة مقابل العقل.....48

المَلَكية كانت ديكتاتورية أيضاً.....49

الفصل الثاني

الخصوصية والمستقبل في العراق.....55

المنهج 57

نزع الخصوصية و نزع الثقة بالنفس.....58

ماذا حل بالعراق ؟.....66

ولكن ما العمل ؟.....75

الفصل الثالث

التعاون الإقليمي والإصلاح السياسي في العراق.....87

التجربة السورية 89
العرب والعراق 89
موقف المعارضة 94
موقف الفئة العربية المثقفة 97
التجربة السورية وصلاحيتها للعراق 98
أثر الإصلاحات السياسية السورية على العراق 102
نقاط افتراق بين النظامين في سوريا والعراق 106

الفصل الرابع

العراق بين الديمقراطية وصعوبات المستقبل 113
عن مستقبل العراق 115
حصيلة إرتباك العراق 117
ما العمل بعد رحيل النظام الديكتاتوري القائم 119
العراق والولايات المتحدة 124
العراق ومحيطه الاقليمي 126
الخوف من الحرية والديمقراطية 127

الفصل الخامس

الإخفـاق 131
التيار القومي في العراق بين الاسلام والقومية 133
الحماسة ضد العقل 134
ثورة أم حاضنة جواسيس ؟ 136
إسلام وقومية 140
علمانية وقومية 148

ألغاز قومية عراقية 153
أسباب ضعف الشعبية 156
الخاتمة 163
الفصل السادس:
حقوق الإنسان بين الشورى والديمقراطية..... 165
مقدمات تحليلية ضرورية 168
إستنتاجات: 176
الفصل السابع
لكي لا تنطفئ جمرة الشهداء 179
مشروعية الشك، وشرعية الرد 181
حاسة الخائف الأَرِق تسبق حسابات المنطق السليم..... 183
تجاوز الحذر والإشفاق..... 185
نعم لتوظيف الشهادة ضد الديكتاتورية 185
لا لتوظيفها ضد معارضين..... 185
أفضل ما نتذكر به السيد الشهيد هو وحدة العمل 189
الفصل الثامن
حول سؤال: ماذا يريد شيعة العراق مستقبلاً؟ () **193**
ما العمل ؟ 199
بعد سقوط نظام صدام حسين 207
الفصل التاسع
أهمية تطوير العلاقات العربية الكردية لمستقبل العراق..... 209
الكرد والأقطار العربية 214

السبل العملية 218

الفصل العاشر

معوقات الديمقراطية ومستقبل العراق 221

بعض مشجعات تحقيق الديمقراطية 223

معوقات الديمقراطية بعد رحيل حكومة بغداد 224

ملحق (1)

حول مشروع التقرير السياسي إلى المؤتمر الوطني السابع للحزب الشيوعي العراقي وصف صحيح وحيادية عادلة 231

ملحق (2)

ملاحظات حول الكونفرانس الخامس للحزب الشيوعي العراقي أهمية تجديد لغة المعارضة الوطنية العراقية 237

ملحق (3)

لقاء مع جريدة البيت العراقي..... 245

الفصل الأول

العراق من "الدولة الأمة" إلى هيمنة الحكومة:

تمهيد نظري

العراق كوطن وتاريخ هو من أكثر بلدان الأرض امتلاكاً للمميزات الصالحة لإقامة دولة متماسكة، فقد قامت على أرضه ووسط أهله حضارتين عالميتين، هما حضارة بابل والحضارة العربية الإسلامية، وتأسس فيه منذ أكثر من سبعة آلاف عام أول كيان اجتماعي سياسي منظم، تطوَّر إلى دولة وحضارة على جانب كبير من القوة والتنظيم والإبداع، وقد استمرت هذه الحضارة واستمر ذلك الشعب في الوجود حتى الآن، ولذلك لا أرى إن تعثره الراهن يكمن في ذاته (وطناً وشعباً)، بل ربما تكمن أزمته أو علته، شبه المستديمة الراهنة، في شكل حكوماته القائمة منذ بداية القرن العشرين ولحد الآن.

ولذلك أرى أن نبدأ بمراجعة نظرية لفكرة الدولة بأشكالها المختلفة التي طرحتها التجربة المعرفية والتاريخية الإنسانية منذ أكثر من ستة آلاف عام، والنظر أيضاً بما قد يعكسه خيارنا لأحد أشكالها على أرض الواقع من نظم سياسية تقوم إما على أسس ديمقراطية أو استبدادية شمولية.

الدولة والحكومة من وجهة نظر الفلسفة

ربما يكون أهم سؤال تضعه الفلسفة المعاصرة ويضعه الفلاسفة والمهتمون نصب أعينهم هو: كيف يمكن للفكر الفلسفي الإنساني أن يخرج من دائرة التنظير المحضة إلى دائرة التطبيق، من دائرة الوجود بالقوة إلى دائرة الوجود بالفعل؟

ليس من شك بأن أولوية هذا السؤال جاءت تما شياً مع حاجات التنافس الاقتصادي والسياسي الشامل على الصعيد العالمي والاقليمي، واستجابةً للتطورات التكنولوجية المتسارعة منذ بداية القرن وخصوصاً في المرحلة الراهنة.

يضاف لذلك إن هيمنة الفلسفة الليبرالية البراغماتية الراهنة تطرح بدورها على نفسها سؤالاً مماثلاً، ستعيّن الاجابة عليه المعيار الرئيسي للحقائق الإنسانية وهو: كيف سنستفيد عملياً من الفكر الفلسفي ؟ ... أو: ماهي الوظيفة المباشرة التي يمكن للفلسفة أن تلعبها في حياتنا العملية، بعد أن كانت (الفلسفة) تمثل الأسس والخلفية غير المباشرة التي تقف وراء التوجهات السياسية والمشكلات الخطيرة للأفراد والمجتمعات البشرية ؟

ويتوقع الفلاسفة المعاصرون إن الفكر الإنساني، فيما لو حقق ذلك التوظيف للفلسفة، فإنه سيخرج من أجواء الكسل، وسيطرح على المفكرين والمتخصصين مهمات أكثر تفاعلاً وأقل بطئاً، وسيضطر المتعالين منهم إلى بذل جهود عقلية أكبر أو التقاعد، وسيحصل ذلك خصوصاً في البلدان التي لا يسود فيها أسلوب واضح ومحدد للحياة، أي في البلدان المتعددة الأنماط والثقافات كالوطن العربي وبعض بلدان العالم الثالث حيث مازالت الأسئلة التي سنذكرها لاحقاً لم تلق سوى إجابات غامضة ومثيرة للخلاف، في حين وجدت في الغرب، إلى هذا الحد أو ذاك، إجابات مقبولة ومتناسبة مع الظروف والثقافة السائدتين هناك.

وتدور أهم تلك الأسئلة وإجاباتها التي تجاوزت الكثير من الحواجز والحدود القائمة بين الفكر السياسي والواقع الاجتماعي حول:

أولاً: الحدود والفواصل بين الدولة والحكومة.

ثانياً: الحدود والفواصل بين الحرية والديمقراطية.

ثالثاً: الحدود بين فلسفة القانون العقلية من جهة، والقانون التطبيقي المباشر باعتباره نتيجة لتصويت هيئات اجتماعية من جهة أخرى. وما لبحثنا الحاضر هو البند الأول أو ما يمكن تسميته بالحدود والفواصل بين الدولة والحكومة.

اللقاء والافتراق بين الدولة والحكومة

– الافتراق .... من أجل الديمقراطية

توصلت الممارسة الديمقراطية الليبرالية وتوصل الفكر السياسي الغربي، منذ فترة طويلة نسبياً، إلى التفريق بين الدولة باعتبارها الوعاء المرجعي الشرعي، الذي يعكس ويحتضن ويقرر شكل الممارسة السياسية في إطارها العام، وبين الحكومة التي تمثل التحقيق المباشر لتلك الممارسة (التعددية، سلطة النخبة، أم السلطة الفردية المطلقة...إلخ), وبذلك يكون الغرب الليبرالي قد أدرك أهمية الفصل بين مفهومي الدولة والحكومة نظرياً وعملياً، بصورة تجعل الفكر والممارسة يطاردان بعضهما ويحث أحدهما الآخر، فهما رغم عدم تماثلهما لا ينفصلان لا حاضراً ولا في المستقبل المنظور، لكنهما بنفس الوقت يرتبطان جدلياً بحيث يتنابذان ويتجاذبان ويتلاقيان ويفترقان في حركة تدافع جدلية مستمرة من أجل تحريك المجتمع دون ما حاجة للأيديولوجيا، ودون حاجة إلى إنزال الفلسفة من برجها العالي إلى الواقع الاجتماعي الذي تفرضه الأيديولوجيا الحزبية على الواقع قسراً.

إن نجاح الغرب في ذلك التمييز أو التفريق كان خطوة جبارة لِنَقْل الفلسفة إلى واقع الحياة العملية الإنسانية، ونحو التأسيس نظرياً لبناء المؤسسات الديمقراطية التي يتحقق خلالها التقدم الشامل، في حين ظلت نظرة البلدان العربية وبلدان العالم الثالث وأوربا الشرقية غامضة وغير ناضجة، ولا يمكن التمييز جيداً بين شكل الدولة ومضمون الحكومة بل يمكن الدمج بينهما أو إلحاق إحداهما بالأخرى، وكثيراً ما تذوب تلك المؤسسات بمصالح الحاكم الذي ينفرد وحده داخل المجتمع بامتلاك حرية شبه مطلقة ليصادر ويمتلك كل شيء بما في ذلك الحكومة، بل ويسعى للهيمنة على الدولة والقانون وأحياناً حيازتهما، وغالباً ما يركبه تصور بأن

الشعب والأرض وما عليها وما تحتها هما أيضاً من ممتلكاته.

وسيكون الأمر أكثر غرابة إذا ما علمنا إن مصدر النظريات والأيديولوجيات الواردة إلى بلدان العالم الثالث المتأخرة هو الواقع الغربي والعقول الغربية التي اختارت الشكل الديمقراطي الليبرالي لأنظمتها السياسية.

وذلك يفسر انتشار مشاعر الغربة بين أبناء بعض الدول العربية والعالمثالثية إزاء دولهم وحكوماتهم وأحياناً إزاء الوطن ذاته، والمثال الصارخ على ذلك هو العراق، إذ يمكن ملاحظتهم وهم يفتخرون عند افلاتهم من القانون بدافع الاستفادة الشخصية الممتزجة بروح العداوة والكراهية للدولة الأسيرة للحكومة التي تضغط حريتهم وتُعرِّضهم للخوف والقلق الدائم وتقوي عندهم مبدأ الاحساس بروح الجماعة على حساب التضحية بحرية الفرد أو ربما بكرامته!!

وظاهرة الكراهية هذه تختلف كثيراً عن تهرب الشركات والأفراد في الغرب من القانون وبصورة خاصة في مجال دفع الضرائب أو ما يماثلها، لأن دافع الفرد (الغربي) في عدم إلتزامه بواجباته الضريبية كاملة هو جني الفائدة المادية الخاصة، وليس للكراهية والاغتراب أثر كبير فيه.

– اللقاء .... بسبب الشمولية

ومن أجل الإمساك بأحد المرتكزات الأساسية للديكتاتورية، لابد من البحث في الأشكال النظرية والتاريخية للفكر الفلسفي الأوربي الذي كان مؤثراً بين أوساط الديكتاتوريات اليمينية الفاشية والديكتاتوريات الاشتراكية التي قامت في أُوربا خلال القرن المنصرم، وحينذاك سنكتشف بأن كل بحث فلسفي سياسي جاد ومن أي مكان وزمان وظروف ينطلق أو لإي قضية يعالج، سيضطر إما أن يلتقي أو يفارق الفلسفة السياسية الهيجلية أو الماركسية، ولذلك سنحاول بحدود الممكن إلقاء الضوء على

حقيقة ميولهما المؤسِسة للشمولية السياسية عند الاجابة على الإشكالية التي نحن بصددها.

هيجل

رغم أننا لا نستطيع التأكيد القاطع بأن هيجل كان قد اختار عامداً الدولة الشمولية، الديكتاتورية المطلقة، لكننا في المقابل لا نتصور بأن فيلسوفاً مبدعاً مثله لم يكن يُدرك أن نظريته في الحق وفهمه وخططه لحركة التاريخ لا تؤديان منطقياً، في حال تبنيهما وتطبيقهما، إلى قيام ديكتاتورية مجللة، إلى هذا الحد أو ذاك، بطابع روحي وصيغة إنسانية صوفية، ولذلك سنضع جانباً أمر ميوله (هيجل) السياسية الخاصة، التي تتعلق بتشجيعه وتنظيره للمركزية الاستعمارية الأوربية والمركزية السياسية، ونتعامل موضوعياً مع مفاهيمه ومقولاته التي بدت بوضوح إنها اختارت النظرة العالمية الشاملة انطلاقاً من تفسير كوني غائي، ينظر للعالم على أنه كائن حي واحد يدرك سننه وأفعاله الذاتية بذاته، ويتصرف كنسق مترابط لا يسمح لغير المنسجمين والمتسقين معه بحياة حرة أو سوية.

ولا يخفى ما لتلك الفكرة التي تماثل بين الكون والكائن الحي من تشجيع على تبني الشمولية السياسية التي تفترض تناغم الجميع وتمنع الخروج الحر على رأي الهيكل العام الذي تجعله الأيديولوجيا الشمولية متسقاً، سواء كان على شكل أفكار ورسائل قومية أو شعبوية أو اجتماعية طبقية مرفوعة إلى درجة المقدس والخالد.

إن فكرة الاتساق الكوني ذو الترابط **السببي** الشامل، لو تمّ نقله من التطبيق على الطبيعة ذات ردود الفعل البطيئة، إلى تطبيقها على المجتمع الإنساني العاقل الذي يملك ردود فعل غير متوقعة ومختلفة بين جماعة وأخرى وبين فرد وآخر، تمهيداً لبناء نظام سياسي اجتماعي كلي وشامل تتماهى فيه شخصية الفرد بالجماعة المنقادة وغير الحرة. وذلك ما يفسر

اندفاع تلاميذ هيجل كماركس وإنجلز ثم الماركسيين عموماً وخصوصاً الماركسيين اللينينيين فضلاً عن النيتشويين إلى بناء أنظمة جديدة، بغض النظر عن النيات الحسنة أو السيئة، مثل منظومة الدول الاشتراكية وخاصة الستالينية منها وألمانية الهتلرية وايطالية موسوليني الفاشية التي حكمتها مقولة: "إذا لم تكن حكومتي من الشعب فهي من أجل الشعب". ومثل بناء أنظمة أكثر فقراً من نظيراتها الأوروبيات كإشتراكيات الوطن العربي والعالم الثالث، ولا أرى أن تلك الأنظمة قدمت نجاحات أكثر من الترويج لوعود مثيرة ثبت عدم إمكانية تحققها واقعياً، ومن المؤسف إننا وجدنا بعضها، رغم حسن النية، تنجح فقط بتفاخرها الرجعي بالتخلف، وبالتباهي بما تقترف من آثام ضد أبناء شعوبها بطريقة لا تختلف كثيراً عما تفعله "ديكة المزبلة".

إن دراسة معمقة لفينومينولوجيا الروح وفلسفة الحق عند هيجل تجعل القارئ الذكي يتلمس عدم وجود مكاناً للفردية البشرية أو الإنسانية في النسق الاجتماعي والسياسي الذي ترسمه تلك الفلسفة، إذ لا يحصل الشخص (الفرد) بداخلها على أية فرصة لارتكاب الخطأ والصواب، فما دامت الدولة أو المجتمع (حسب هيجل) ليست سوى انعكاس مجسد أو ظلال للفكرة السامية المطلقة، وإن أي شيئ سيسقط خارج النسق إذا ما فقد اتساقه مع الكلي الكوني أو الاجتماعي المترابط المحاكي لحركة الفكرة المأخوذة بنظرة شاملة، وتطلب بنفس الوقت من الكائنات الأخرى (كأفراد) أن تذوب في النسق الكلي غصباً عن رغبتها وإرادتها الفردية، أو في حالات نادرة أن يكون الفرد منها كنابليون الذي نظر إليه هيجل باعتباره الحق على صهوة جواد، وذلك يعني إنه (نابليون) كان ممثلاً للفكرة المطلقة أو تجسيدها أو انعكاسها على الأرض (وهو أمر لايختلف كثيراً عن نظرية الأمويين والعباسيين في الحكم – إنه قميص

ألبسنيه الله)، ويعني أيضاً إن نابليون رغم جيوشه وجبروته لا يملك خياره وليس بقادر على مخالفة خطة أو غاية التاريخ المقدّرة أو المرسومة أساساً في كتابٍ محفوظٍ في عالم الفكرة المطلقة التي لا تُدْرَك والمتجسدة ظلالها واقعياً على شكل دولة، وإن الأفراد ليس من حقهم مقاومة إرادة الفكرة المطلقة التي يمثلها الديكتاتور سواء كان عبد الملك بن مروان أو نابليون.

وباعتبار إن فلسفة هيجل الاجتماعية والحقوقية كانت منبع كل الفلسفات الواردة إلى الوطن العربي منذ بداية الثلث الثاني للقرن العشرين فنحن هنا نهتم بها ونحاول أن نعطي تقويمنا على إنها ليست فلسفة ليبرالية وليست بعيدة عن روح التعسف، كما تصور عدد غير قليل من مثقفينا وأساتذتنا[1]، بل هي فلسفة تقود تطبيقياً إلى الفردية والشمولية الديكتاتورية، بل إن نظرة مفكرينا لا تتعدى كونها تدور حول نظرية فارغة غير قابلة للتنفيذ، فميشيل ماتياس وهو أحد تلامذة هيجل ومن أصل عربي يقول موضحاً فكرة هيجل: "إن الإنسان لا يبلغ حريته إلا كمواطن، أعني من خلال عضويته في الدولة"، أي لا يمكن للفرد أن يوجد خارج الدولة، ويزيد هيجل على ذلك بقوله: "كل ما يكوِّن الإنسان إنما يكونه من خلال الدولة، فوجوده لا يكون إلا من خلالها" ... ويفسر مارينان مقولة هيجل التالية: "كل ما يمتلكه الوجود البشري من قيمة (كل واقع روحي) إنما يمتلكه من خلال الدولة"، ثم يقول: "مادامت الدولة (عند هيجل) هي الروح وقد تموضع، فإن الفرد لا تكون له موضوعية ولا فردية أصيلة ولا حياة أخلاقية إلاّ بوصفه عضواً من أعضائها"، ورغم وضوح الشمولية والترابط الشامل فيما تقدم، لكن

1 . د. بديع الكسم ، بحث أكاديمي مقدم لجامعة دمشق، وغيره كثيرون بمن فيهم بعض الماركسيين وتلاميذ ميشيل عفلق من الأساتذة السوريين.

ماتياس يستمر في حماسه للدفاع عن ليبرالية الفلسفة الهيجلية بقوله: "إن ما يقوله هيجل يعني إن الإنسان الفرد لا يشعر بنفسه فريداً بغير نظير، ولا يكتشف فرديته إلا بعد التعرف على الكل الاجتماعي، لكن تحت شروط معينة"[1].

بين هيجل ومُحَمَّد باقر الصدر

إن كل ما قدم من قبل ماتياس والكسم وغيرهما من أدلة على عدم إضرار هيجل بقضية الديمقراطية، كان سيبدو سليماً ومنطقياً لو كان مفهوم أو مضمون الدولة عنده يضعه البشر (الناس) وبنفس الوقت يمتلكون هم حق تغييره بإرادتهم الحرة، وليس انعكاساً عن فكرة مطلقة هي في حقيقتها لا تقع في مجال قدرة الإنسان على تناولها أو معرفتها أو التعامل معها سلباً وإيجاباً، فنظرة هيجل للنظام السياسي الاجتماعي هي نظرة مطلقة تتماثل بالنسبة للإنسان مع القدر الحاتم فتجعله عاجزاً، ولذلك رأى السيد مُحَمَّد باقر الصدر نقد تلك الفكرة الهيجلية مباشرة، وأيضاً من خلال أحد تفرعاتها "الماركسية"، ثم حاول تجاوزها بطرح فكرته الجديدة "منطقة الفراغ" في الفكر الاقتصادي الإسلامي، التي يمكن تعميمها أيضاً على الفكر السياسي الديني عموماً والإسلامي خصوصاً.

يقول السيد مُحَمَّد باقر الصدر: "وبعض المفاهيم الإسلامية يقوم بإنشاء قاعدة يرتكز على أساسها مَلء الفراغ الذي أُعْطِي لولي الأمر حق ملئه. فالمفهوم الإسلامي عن التداول مثلاً الذي عرضناه سابقاً، يصح أن يكون أساساً لاستعمال الدولة صلاحياتها في مجالات تنظيم التداول،

---

1 ـ راجع ميشيل ماتياس ، فلسفة هيجل السياسية ص 20 ،21 . ومارينان، التصور الهيجلي للدولة ص 16، وكتابه فلسفة الحق عند هيجل ص 258 .

فتمنع (في حدود الصلاحيات) كل محاولة من شأنها الإبتعاد بالتداول عن الإنتاج، وجعلها عملية لإطالة الطريق بين المستهلك والسلعة المنتَجة، بدلاً من أن يكون إعداد السلعة"[1].

وبهذا يستطيع الإنسان عند غياب الوحي أن يجتهد في إدارة شؤونه وخياراته السياسية والاجتماعية بما يتناسب مع التطورات الإنسانية والطبيعية الجارية مجرى الحياة، ولكن دون المس بالثوابت الإسلامية التي هي عامة وقليلة نسبياً، ودون التدخل في تفاصيل الحياة بما في ذلك اختيار شكل النظام السياسي والاقتصادي، وهنا لابد من الاشارة إلى أن الوصف الهيجلي المتقدم (حول فردية الفرد التي لا تكتشف إلا بعد التعرف على الكل الاجتماعي) ربما لا يكون خاطئاً، بل إن الخطأ يكمن في تبني ذلك كسياسة أو على الأخص كأيديولوجيا سياسية يؤسس على قاعدتها حزباً سياسياً مؤدلجاً بنظرة عالمية شمولية ثابتة لا تتغير بفعل الإنسان الفرد أو المجتمع الإنساني، فالإنسان كجماعة أو فرد، حسب تلك الأيديولوجيا، لا يلعب سوى دور العامل المساعد، في حين لا تحيد "الفكرة" وتكشفها أو تجسدها على الأرض عن طريقها المرسوم سلفاً.

وقد جرى تعميم فكرة السيد مُحَمَّد باقر الصدر (منطقة الفراغ في الفكر الاقتصادي الإسلامي) لأول مرة، بعد الرحيل المبكر للصدر، في كتاب "أصول الضعف" للدكتور علي كريم سعيد[2] كي تشمل "منطقة الفراغ" ليس فقط التبادل الاقتصادي بل ولكل أشكال السعي الإنساني

---

1 . باقر الصدر، اقتصادنا ص 377

2 . د. علي كريم سعيد، أصول الضعف – دراسة في الميْل العربي المشترك- فصل "الشورى مقابل الديمقراطية"، دار البراق، لندن 1992.

وبشكل خاص الحياة السياسية والاجتماعية، وليستطيع الإنسان الفرد من خلال ذلك التعميم أن يعبر عن نفسه بحرية، ويتحرر من قيود نظام أيديولوجي كوني شمولي أو نسقي معين. وبذلك يكون السيد الصدر، بعد التعميم المذكور، أول مفكر عربي إسلامي يؤسن فكرة الدولة التي كانت لدى الهيجليين والماركسيين وامتداداتهم الفلسفية والسياسية واللينينية كما عند الإسلاميين، قبل التعميم، غائية ويحكمها نسق كلي يصادر في النتيجة حرية الفرد.

كما يكون السيد مُحَمَّد باقر الصدر بذلك قد أدخل تعديلاً على نظرية أهل الحل والعقد الإسلامية، ومؤسساً لفكرة، إن جميع أفراد الشعب يستطيعون الاختيار بواسطة الانتخابات مادامت الخيارات السياسية تقع ضمن حقهم في السعي، أي ضمن "منطقة الفراغ" المتروكة لهم بعد غياب الوحي وبعد أن يتحقق النضج الكافي، الذي يسمح بالفطام من وصاية الآخر البشري على عقلهم وسلوكهم، بشرط المحافظة على ثوابت الدين أو الأمة.

ويذكر إن عدداً هاماً من المدارس الفكرية الشمولية التي نظرت إلى فكرة الدولة على أنها روحية وغائية، هي في حقيقتها نظريات ومدارس وضعية بشرية بما فيها المدرسة الهيجلية والنظرية الماركسية التي تنظر إلى مسيرة الدولة في نشأتها وتطورها وتغيراتها واضمحلالها كما تنظر إلى مخطط فوقي مرسوم أو موضوع سلفاً.

الليبراليون: التدافع الجدلي بين الدولة والحكومة

ينظر الليبراليون إلى الدولة ومؤسساتها وقواعدها المعتمدة على دستور وأعراف وثوابت وضوابط ثابتة، إلى حد كبير، على أنها تشكل وعاءً تَدْخُل إليه الحكومة من خارجه بعد أن تكون قد أعلنت في برنامجها المرحلي التزامها بثوابت ومعايير الدولة. تلك الثوابت التي صَوَّت عليه

الناس قبل صيرورة الحكومة، والتي ستستمر أيضاً بعد رحيلها بعد دورة انتخابية أخرى.

فالدولة (الوعاء) هي الثابت، والحكومة هي المتغير، وتقوم بينهما خلال ارتباطهما المؤقت علاقة جدلية شاملة، علاقة وحدة وتضاد، ليطغي بعد تراكم الاحتكاك والخبرة مبدأ التغيير النوعي. ذلك التغيير الذي تصبح الحكومة القائمة قديمة بسببه وتذهب ضحية له فتتبدل بأخرى أكثر حيوية وتطوراً. وحسب المذهب الليبرالي ليس من الضروري أن تجري كل تلك التغيرات بصورة عنيفة أو بخطة سابقة مرسومة من قبل مخطط غامض، أو حسب رسالة أو مسيرة ذات طبيعة أو غاية وإرادة كونية، لا يتجاوز دور الإنسان فيها أكثر من العامل المساعد.

وبالنسبة للحالة التي نحن بصددها فإن عناصر التدافع الجدلي بين الدولة والحكومة هي: الانتخابات والتنافس السياسي والحوار البرلماني والنزعات والخيارات الحزبية والشعبية الحرة فضلاً عن الثوابت الوطنية والدينية والتغيرات التي تطرأ، بحكم التطور الطبيعي وتطور المعرفة، على الأبنية العلمية والتكنولوجية وغيرها من دوافع التقدم الإنساني الأخرى، وهذه العناصر جميعاً تتجاذب مع كل حكومة جديدة تدخل وعاء الدولة الأكثر منها ثباتاً، وتدفع إلى التغير والتطور أو إلى المحافظة على ما كان تبعاً للفكر وللأيديولوجيا التي تتبناها هذه الحكومة أو تلك، وبذلك تكون الحكومة بعناصرها المختلفة بالنسبة للدولة عنصر تنفيذ وتحرك غير معطى مسبقاً.

وكما لا توافق الليبرالية على دولة تقوم على إرادة تأتي من قوة خارجة عن إرادة الناس، دولة مضمونها معطى سابقاً أي معطى قبل ممارسة العملية الانتخابية البرلمانية (الديمقراطية)، فهي تسعى من أجل دولة تأخذ مضمونها وإرادتها (كما وردت عند روسو) من مجموع الإرادات،

لأنها (أي الدولة) ليست سوى وعاء يحتوي على ثوابت عامة، تستمد مضمونها الاجتماعي والسياسي من المجتمع ذاته، من مستوى فهم الناس وإرادتهم بغض النظر عن نضج أو عدم نضج ذلك الفهم. ويتغير أو يتبدل مضمون الثوابت؛ كلما طرأت تغيرات على نظرة أفراد المجتمع، ولا يصح عندهم (الليبراليون) استناداً لذلك تجاوز إرادة الناس تحت إي عنوان، سواء كان أيديولوجياً أو غاية تاريخية أو تحت دعاوى "دينية" مزعومة، وإن أي تجاوز على فهم الناس سيعني استعمارهم أو سيعني التعامل معهم من خارج تجربتهم، وذلك التجاوز فيما لو حصل سيشكل خطوة أولى نحو الشمولية والديكتاتورية السياسية وفرض الرأي الدَعِي الذي يدَّعي معرفة المستقبل ومعرفة خطة التاريخ الضرورية!!

الحكومة إذن تدخل هيكل الدولة (الوعاء) من خارجه بعد أن تكون قد تسلمت السلطة وفازت ببرنامج يتوافق مع شروط وثوابت الدولة المتعاقد عليها اجتماعياً، وبالطبع ستخرج (الحكومة) من وعاء الدولة حالما تعجز عن انجاز برنامجها المعلن الذي يصبح بعد تصويت الناس له ممثلاً لإرادة الأكثرية في المجتمع، التي يحق لها سحب الثقة من الحكومة متى رأت ذلك مناسباً.

وفي المقابل لا تضع الليبرالية على الدولة شروطاً غير كونها تأتي نتيجة لعقد اجتماعي، يضع أفكاره وقواعده الناس أنفسهم بحسب مستوى تطور العلاقات القائمة بينهم، وبحسب وعيهم الحضاري والسياسي والاجتماعي.

ويقر الليبراليون إن دولتهم الديمقراطية لا يمكن لها، في أي حال من الأحوال، أن تبلغ الكمال مادامت البشرية لم تستكمل بعد معرفتها لكل قوانين وسنن وأسرار الكون، وهذا النقص في المعرفة سيبقى مستمراً لفترة طويلة وربما نسبياً إلى ما لا نهاية، وفي هذا النقص في المعرفة البشرية

يكمن سر أسرار اختيار الفلسفة الليبرالية للدولة ذات الأسس التجريبية، وللحكومة المتغيرة بالانتخابات دورياً. أي الدولة التي يعاد انتخاب حكومتها بعد كل بضعة سنوات، كي يتكرر في كل مرة النشاط والتنافس الدافع للتطور والتقدم، والذي يزيد تنوع ألوان الحياة، ويعطي سبباً معقولاً لعدم الملل من العيش فيها، ولمقاومة اليأس، أي مقاومة الجمود والسكون وكل ما لا يعجبنا في الحياة.

مصدر الدولة بين الهيجلية والماركسية

يرى الليبراليون إن مصدر الدولة هو القانون الذي تقرره أو توافق عليه الأغلبية البرلمانية أو بواسطة الاستفتاء العام، ولا يهم هنا صحة القانون موضوعياً، بل المهم هو موافقة الأغلبية عليه استناداً إلى العقد السياسي والاجتماعي الذي توافق عليه الناس.

وخلال جريان مبدأ "حق الأكثرية"، ديمقراطياً وبرلمانياً، سيتحدد مضمون الاختيار الإنساني إجتماعياً وفردياً، حيث يستطيع الفرد، في كل الأحوال، تحقيق ذاته ضميرياً وإرادياً دون تدخل مزاج الديكتاتور ودون قيود "الطليعة" أو النخبة المهيمنة.

وحينذاك فقط يصبح ممكناً تحقيق الديمقراطية، وعدم الخلط بينها وبين تحقيق الحرية في شكلها النهائي التام، وبالتالي تأجيل تحقيق مفهوم الحرية المطلقة، وتركه لتطورات المستقبل وإلى تطور مضمون الخيارات الإنسانية.

وبعكس النظرة الليبرالية يرى هيجل إن الدولة هي "الفكرة المطلقة" وقد تجسدت أو تكشفت ظلالها على الأرض.

وبذلك تصبح "الدولة" لديه مصادرةً أو مفهوماً نابعاً من قضية ليست في متناول التجربة الإنسانية، ويتقرر مضمونها سلفاً، إذ لا تملك ظلال الفكرة حق التغيير في الواقع الاجتماعي، لأنه حسب هذه النظرية

ستكون العلاقات الاجتماعية المطلوب تغييرها ليست معطىً محلياً بل هي "عكس" الفكرة المطلقة المتموقعة خارج مجال الإدراك العقلي الإنساني، أي بعيداً عن الأرض.

أما مصدر الدولة عند هيجل فهو أيضاً القانون، لكنه القانون المعطى من تجربة عقلية إنسانية معطاة بدورها من معرفة منطقية سليمة الشكل. وهذه المعرفة المنطقية الشكل ليست في حقيقتها سوى حاصل انتاج عقل فردي أو عدد من عقول أفراد يعيشون فعلاً على الأرض، ورغم ذلك فهي، حسب هيجل، تعكس نسبياً "الفكرة المطلقة" التي تنعكس عنها الدولة.

ولا يخالف كارل ماركس رأي هيجل عندما يرى إنها (أي الدولة) تمثل "الوعي الاجتماعي" أو العقل الاجتماعي، وهذا المفهوم هو أيضاً ليس تجريبياً بل عقلياً يلفه الغموض، ولا يمكن تلمسه واقعياً رغم ذكائه، أي لا يمكن أخذ رأي "الوعي الاجتماعي" في أية قضية إلا في حالة أخذ رأي الناس بحرية تامة، وهذا يعني إسقاط الطريقة التي اقترحها نظرياً كل من كارل ماركس ولينين وكثيرين غيرهما؛ باضطهاد ثقافة الآخر الذي يعارض ما أُطلِق عليه (الدور التاريخي للطبقة العاملة) والذي يُقيم الدولة والسلطة بواسطة نظام أُطلِق عليه "الاشتراكي" ويُحْكَم من قبل ديكتاتورية الطبقة العاملة بواسطة حزبها الطليعي.

وإذا ما تم الاعتراض أو انتخاب برنامجاً منافساً لبرنامج الحزب الذي يمثل أو يقول إنه يمثل الطبقة العاملة، فسيعني إن الجماهير ذات الخيار الآخر قد وقعت في دائرة خصوم الطبقة العاملة وبالتالي خصوم التاريخ وستعرقل دور تلك الطبقة التاريخي "الحتمي والضروري والمقدس". فلابد إذن من رفض نتائج الانتخابات، أو عدم اقامتها من الأساس.

ومن وجهة ليبرالية يمكن جعل الوعي الاجتماعي يحكم إرادة المجتمع

والسلطة بممارسة الانتخابات الحرة التي يعبر الناس من خلالها عن إرادتهم الواقعية والحقيقية لتفوز الأفكار الأكثر صلاحية، فالبرلمان وحده يستطيع أن يعطينا فكرة عن رأي "الأكثرية" المرادف للوعي الاجتماعي الحقيقي وليس الأيديولوجي. في حين لن يكون ممكناً بالطريقة التي رسمها هيجل وماركس ونيتشة ولينين وستالين وهتلر وغيرهم معرفة حقيقة الوعي الاجتماعي قبل تحققه فعلياً، أي بكسر الدولة والمجيء بدولة أخرى مختلفة جذرياً تدعي بتماثل أفعالها وخططها مع الإرادة الكلية للتاريخ أو الكون، لأنه يعني سحب حق الاختيار من الناس لمصلحة الخطة التاريخية المرسومة قبلاً، وذلك يقضي حتماً على وجود رأي عام حقيقي. ويعني القضاء على دولة المجتمع المدني الديمقراطية التي تقابل دولة "الفكرة الكلية" الديكتاتورية، التي لم تستطع الوصول إلى نتيجتها المنطقية وغاياتها الموعودة، بل انهارت أو أصبح طريقها مسدوداً حتى قبل تحقيق حلمها ووعودها، رغم قوة الهيمنة التي ميَّزت نماذجها كالدولة السوفيتية والنازية ودولة صدام حسين. ويعود سبب انهيارها (في تقديري الشخصي) إلى تبني ذلك النوع من الدول الشمولية لمنطلقات هي أقرب للادعاء النظري من الفكرة العلمية المختبرة، والمؤسف إن تلك ليست ادعاءات نظرية بسيطة، بل خطيرة وتؤدي غالباً بمعتنقيها إلى عصبية فكرية لا فكاك منها، إذ يتم فيها رفع الفكرة النظرية بواسطة الأيديولوجيا إلى مستوى الديني المقدس، وأحياناً يصل الأمر، عند تحققها واقعياً على شكل حكومات، إلى معاقبة خصومها بعقوبة الخيانة والموت.

التجربة المتعينة تدحض التخمين الجدلي

يتحدث هيجل، في حقيقة الأمر، عن فكرة الدولة وليس عن دولة معينة بذاتها، لكني لا أشك للحظة أبداً بأنه كان قد كتب فكرته وفي

ذهنه وأمام مخيلته تشخص الدولة البروسية الألمانية، خصوصاً وكان قد عبّر أكثر من مرة وبوضوح عن ميوله القومية والاستعمارية عندما سعى مراراً لتشجيع أُمراء ألمان على غزو الشرق واستعماره. ولذلك فهو كان قد رسم على الورق صورة وأوصاف وخصال تميزت بها بروسيا مثل الحاكم الحق المطلق المحاكي للفكرة المطلقة والانضباط ووحدة الأمة الألمانية بالقوة .... وعندما لاحظ وجود نواقص إنسانية كثيرة في دولته الواقعية عبر عن اعتقاده بأن الدولة الألمانية أو الأوربية الغربية في طريقها للتحول نحو "الدولة الفكرة"، وستكون أسرع في تحولها كلما اقتربت من "الفكرة السامية" أو من صورة وماهية الحق والصواب الذي معياره الفكرة المطلقة البعيدة تماماً عن إمكانية ادراك الإنسان لها، وجل ما يستطيع ادراكه منها هو فهمه الخاص لها، هو وعيه وتصوره الخاص للطبيعة والمجتمع والإنسان، ولن يتجاوز ذلك الوعي الصورة المنعكسة عن الفكرة وليس الفكرة ذاتها، أي ظلالها المنعكسة على الأرض.

وهيجل الذي يوافق على وجود فكرة النقص المعرفي، لايرى إمكانية ردمها تدريجياً عبر حق الخيار البشري (بعد غياب الأنبياء) أي عبر حق الأكثرية الذي لا يملك البشر الحصول عليها الا عبر الانتخابات الديمقراطية الدورية عن طريق وضع ميكانزم قانوني لا يستطيع الناس سوى الخضوع لنتائجه، بل هو (أي هيجل) يرى إن إمكانية تجاوز نقص المعرفة البشرية لا يتم إلاّ بعد تحقيق غاية الدولة عبر الإرادة الكلية التي هي ليست في كل الأحوال تجريبية، وإذا علمنا إن كل قضية غير تجريبية لا تقبل المحاولة والخطأ لأنها مجرد قالب عقلي جاهز لن يقبله ولن يتوافق عليه لا الإنسان ولا المجتمع، إلاّ إذا فُرِض بالقوة، وهذا بدوره يستدعي تنظيم الدولة ومؤسساتها القمعية بصورة تستطيع معها القيام بمهمة الفرض المذكورة وهو الأمر الذي مهد له كارل ماركس ونفذه لينين

كعارف ممتاز للماركسية وجعله جوزيف ستالين وطاقم عظيم من المثقفين السوفييت والعالمثالثيين أمراً واقعاً بعد أن غيّروا مقولة "الفكرة المطلقة" الهيجلية إلى "رسالة التاريخ"، وفي تقديري إن الخلاف بين الطرفين الهيجلي والماركسي هو خلاف مقولة وليس خلافاً في المضمون الواقعي.

بين الدولة المطلقة والمجتمع

وتُمَيِّز الهيجلية بين المجتمع المدني والدولة، على أساس إن المجتمع المدني لو تُرِك لطبيعته لأقام دولة العقد الاجتماعي التي أساسها المشاركة الخارجية ومستوى الفهم السائد في المجتمع، أي مستوى الفهم الموجود خارج الفكرة بما هي فكرة، في حين إن الدولة التي تريدها (الهيجلية) هي أيضاً دولة العقد الاجتماعي ولكن بعد أن يستولي عليها القائد "العارف" أو النخبة ويقيم سلطته على أساس تثقيف وترقية المجتمع، سواء وافق المجتمع على ذلك أم لا، حتى يصبح جاهزاً لكي يوافق على ما تسميه الهيجلية بعقد اجتماعي أساسه العقل وليس الواقع أو الاختيار الشعبي الحر، وهذه من وجهة النظر الهيجلية هي الطريق الوحيدة إلى بناء الدولة السليمة، وهي في النهاية ليست دولة المجتمع المدني الحر.

وفي الواقع فإن هيجل في نظرته لنشاط الفرد داخل المؤسسة الأكبر (الدولة) يقع في تناقض مع فكرة الجدل الرئيسية (الوحدة والتضاد) عندما يرى إن نشاط الفرد المدني سيذهب أحياناً خلال محاولته لآشباع رغباته المادية وارضاء مصالحه الجزئية نحو اتجاه مضاد للإرادة الكليةالمطلقة، فيتطلب الأمر تفهم تلك الغاية الكلية والسير بمسارها، ولذلك حسب هيجل لايمكن للأفراد بلوغ غاياتهم إلا إذا تم تحديد معرفتهم وإرادتهم وعملهم وفقاً لطريقة كلية وجعلوا من أنفسهم حلقات

في سلسلة العلاقات الاجتماعية[1].

وهذا لن يتم دون تدخل الدولة لضبط نشاط الأفراد، التي ستضطر في سبيل ذلك إلى الحد من الحرية بصورة تتناسب طرداً مع مستوى تفهم الناس، وعكسياً مع مستوى خروج الأفراد من النسق المعرفي والتنظيمي المفروض فوقياً.

وهذا بدوره لن يؤدي إلى التطور الكلي كما قرره هو، بل إلى ضَعف المجتمع وانتقاله من حيوية الحياة إلى سكون المقابر، وإلى كتلة صماء منسجمة يصعب على الإرادة الفردية الحرة التحرك بداخلها، بل يتطلب الأمر ذوبانها في كيان الدولة المتماسك على شكل كائن حي تتناغم حركة جميع أجزائه (السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية وكل الإرادات الفردية والاجتماعية وغيرها) مع كلّيته كانعكاس لوحدة وكلية الفكرة التي تتموضع على الأرض على شكل خطة عامة يجب أن تنخرط في سياقها كل عناصر الدولة والمجتمع، وحينذاك سيكون ممكناً قيام دولة الإرادة الروحية التي تقدم الخير للجميع[2]، ويرى هيجل استناداً لما تقدم بأن الشعب حتى يمتلك الحرية الكاملة، أي حتى يقيم دولته العقلية التي يتماهى فيها الفرد غايةً وإرادةً، يجب أن يصل إلى مستوى عال من المعرفة العقلية وإلا فمن العبث أن يطالب بحرية لا يدركها ولا يعيها، ولذلك على الدولة، حتى يستحق شعبها الحرية، تنمية ورعاية المعرفة العقلية لتصل بالمجتمع إلى مستوى الحاجة إلى الحرية.

وهذه الفكرة الأخيرة تعتبر واحدة من الأفكار الهيجلية المشجعة

---

1 . هيجل، فلسفة الحق، فقرة 178 . عن ماتياس ، هيجل والديمقراطية صفحة 26.

2 . راجع جاك ماريتان ، الفلسفة الخلقية ، صفحة 163 ، من كتاب ماتياس ، مصدر سابق.

للشمولية السياسية، وهي تذكرنا بباردجيس وهو أحد المفكرين السياسيين الأمريكيين في بداية القرن العشرين الذي قال: "إن القسم الأعظم من الأرض تسكنه شعوب لم تستطع أن تقيم دولاً متمدنة وليس بمقدورها عملياً أن تقوم بمثل هذه المهمة، فقد قُدِّرَ عليها أن تظل همجية، وإزاء هذا الوضع لا يقتصر واجبنا سياسياً على الإستجابة إلى توسلات الأُمم المتخلفة، التي تلتمس المعونة والارشاد، بل يتعدى ذلك إلى إرغام هذه الأُمم على الخضوع والإمتثال[1].

من الفلسفة إلى السياسة

وكما قلنا، كانت الفلسفة السياسية الماركسية قد فكرت بنفس الطريقة الهيجلية بعد نقلها إلى واقع الحياة العملية، إذ اعتبرت إن أعظم شيء كانت قد قامت به هو اكتشافها لوجهة سير التاريخ وفق خطة حتمية (لا يصنعها البشر بل يستطيعون زيادة تعجيلها إن أرادوا)، وبذلك يتفق كلاهما على أن الانجاز التاريخي الأهم للدولة الحديثة هو اكتشاف الإرادة العامة (يقابله لدى الماركسية: الدور التاريخي للطبقة العاملة) كأساس للدولة العقلية. وكلاهما (الماركسية والهيجلية) يريان، ولو بألفاظ مختلفة، حتمية اتحاد غايات الدولة والحكومة والأفراد، وأهمية اتحاد إرادتي الدولة والحكومة.

وإذا كانت تلك النظرة تمثل جوهر الفكرة الشمولية، فهي لا تعني إن هيجل أو غيره من المفكرين والفلاسفة يتحملون وحدهم مسؤولية قيام ديكتاتوريات العصر الحديث الشاملة سواء كانت اشتراكية أم رأسمالية فاشية ونازية، بل ويتحمل السياسيون الذنب الأكبر بسبب أدلجتهم

---

1 . علي كريم سعيد، أُصول الضعف (دراسة في الميْل العربي المشترك)، دمشق 1992، بلا دار نشر ، صفحة 152 .

لكل من النظريتين وبسبب توظيفهم لهما بما يخدم مصالح سياسية معينة. وهذا ما قصدناه من هذه الدراسة القصيرة واعتبرناها واحداً من الأدلة على أن القناعة العقلية (غير التجريبية) بقدرة الناس على المعرفة الكلية النهائية أو الانطلاق منها تشكل الأساس المعرفي للشمولية السياسية المفروضة.

إن الهدف من كتابة هذا الموضوع ووضعه في مقدمة الكتاب هو الكشف عن الأساس النظري للشمولية من أجل تجنب الوقوع به في عراق المستقبل لأن إغفال هذا الأمر ربما يدفع مع الوقت إلى استخدام مفاهيمه التي تؤثر وتشجع على نمو الميول الاستبدادية، والتجربة التاريخية منذ أقدم العصور تثبت إن المفاهيم مثل الغائية والسببية (الترابط السببي الشامل) والحتمية والحتمية التاريخية وضرورة وحدة الرأي وغيرها، تؤثر في السلوك السياسي والاجتماعي الإنساني وتدفعه للحد من الحرية الفردية لمصلحة حرية فرد واحد أوهيئة أو نخبة تحت عناوين مختلفة مثل الوعي الاجتماعي الذي تكشف عنه الدراسة الحزبية أو الأكاديمية المنحازة حزبياً، في حين لا يمكن معرفة الوعي الاجتماعي الحقيقي بغير النتائج التي تعطيها صناديق الاقتراع البرلمانية التي تعمل داخل نظام برلماني ديمقراطي.

خلل النشأة

لو ألقينا نظرة سريعة على مضمون الحكومات العراقية المتعاقبة، سنجد إنه قد جاء مفروضاً من قِبل وزارة المستعمرات (في بريطانيا العظمى) التي أشرفت مباشرةً على إنشاء أكثر تكوينات الكيان السياسي العراقي الحديث والمعاصر أهمية وحساسية، بما في ذلك شكل

الدولة ودستورها وجيشها ومضمون العقيدة العسكرية لقواتها المسلحة، ليتعدى ذلك إلى شكل الشركة الوطنية القائمة بين أبنائها، دون استشارتهم أو استئذانهم، حتى بعد إقامة الدولة العراقية رسمياً في 1921، وذلك يشمل أيضاً إختيار الرجال الذين حكموا البلاد طيلة أربعين عاماً بما يناسب السياسة البريطانية في الشرق الأوسط.

بل هي لم تنشاور مع الكرد وغيرهم من أطياف المجتمع العراقي الرئيسية، عندما بحثت في شؤون مستقبلهم مع حكومات بريطانيا وروسيا وفرنسا وتركيا، وظلت تتعامل معهم كأقلية حتى جاءت ثورة 14 تموز 1958 لتعلن العراق وطناً يتكون من شركة عربية كردية وأقليات أخرى([1]).

أما استشارة الأكثرية العربية حول مستقبلها فقد جرت بطريقة الاستقبالات والاحتفالات والهرج، التي دبرها رجال أكثرهم ليسوا نزيهين، وبعد تمرير الأمر وإحكام جوانبه، أُستفتي الشعب شكلياً، وبطريقة تآمرية، هي أقل نزاهة من الاستفتاءات الكاذبة، التي اعتادت

---

1. أثبتت تجربة حكومة 14 تموز 1958 منذ قيامها ولحد الآن إن أسلوبها كان الأمثل في التعامل مع المشكلات العراقية المزمنة، فقد أطل من خلالها الزعيم عبد الكريم قاسم على المجتمع العراقي بخطاب سياسي ذو مفاهيم وطنية مباشرة، تعكس حاجة ورغبة العراقيين الواقعية، وغير خاضعة لأيديولوجيات مُلْزِمة كما هي الحال لدى الشيوعيين والبعثيين والقوميين الناصريين والحركات الدينية الملونة بلون واحد. ويؤكد ما ذهبنا إليه إن عبد الكريم قاسم رغم رحيله وسقوط الدولة العراقية بيد أعدائه، ورغم محاولات تزييف التاريخ، ورغم وصفه بأوصاف الديكتاتورية والجنون، لكن أي استفتاء يجري اليوم سيختاره العراقيون كأفضل زعيم رغم انحداره من مذهب الأقلية السكانية، وذلك يعني إن المجتمع لم يشعر في عهده إنه تحت وطأة حكومة تفرق بين الناس على أسس قومية أو دينية أو مذهبية.

الحكومات العراقية الجمهورية إقامتها منذ منتصف ستينات القرن العشرين، كلما دعت الحاجة أو كلما وقَّعت الحكومة اتفاقية مع دولة أخرى تشترط موافقة الشعب والمؤسسات الدستورية عليها.

وعلى نفس المنوال لم يجرِ اعتماد دستور ملائم، يستند إلى الواقع الحقيقي المعاش، وإلى الثقافة العربية الإسلامية والشرقية المتجذرة في العراق، ولم تكن هناك جدية في الاستفادة من المبادئ الدستورية الليبرالية الأوربية العالية التنظيم، ولا في اعتماد آلية تطبيقيه سليمة لها. وكان لوضع المواد الدستورية بصورة مستعجلة دوراً في أنها لم تعطِ عناية كافية لحساسية التكوين الاجتماعي والديني والقومي العراقي، خصوصاً عندما نصت إحدى مواده الأساسية : "إن العراق جزء لا يتجزأ من الأمة العربية"، وذلك قبل إتاحة الفرصة والزمن الكافي للحوار بين الشركاء الوطنيين "العرب والكرد" لينضج اتحادهما اختيارياً، وبما يضمن للطرفين تحقيق أمانيهما السياسية والاجتماعية والقومية، ويطمئن القوميات الأصغر على مستقبلها[1].

---

1 ـ كانت أكثرية أعضاء اللجان التي تشكلت لوضع الدستور العراقي من عناصر بريطانية أو من مستشارين جاءوا من خارج النسيج الاجتماعي العراقي الأساسي، ورغم مجيء الدستور وكأنه نسخة من الدستور المصري المستنسخ بدوره عن نظم دستورية غربية فرنسية وبريطانية وألمانية، لكن ممثلي الحكومة البريطانية وأذنابهم من العراقيين كانوا قد استفادوا من اختلال ميزان القوة، فأجبروا الملك فيصل الأول وأبناءه من بعده، عِبْرَ حكومات صنيعة، على خرق الدستور مرات ومرات، فقد دفعت الحكومات العراقية المتعاقبة الملك، غير مرة، إلى توقيع مراسيم لها قوة القانون، مستغلة غياب البرلمان وعطله الاعتيادية، لوضع الملك أمام الأمر الواقع بهدف إقرار تلك المراسيم والتعديلات الدستورية، وإضفاء صفة الشرعية عليها. وكانت تلك التعديلات كلها تتجه نحو تضييق الحريات العامة، ونحو تأكيد هيمنة وتلاعب السلطة التنفيذية، المتمثلة بمجلس الوزراء وإدارة الجيش والشرطة، بالحياة البرلمانية .

وفي كل الأحوال كانت هناك إمكانية واقعية للاستفادة من مثال الاتحاد السويسري، ومن تجارب الشعوب ذات الأوضاع القومية والدينية والثقافية المماثلة، ومازالت الإمكانية متوفرة بشرط اللجوء إلى الحوار ثم الحوار وصولاً للإقناع والاقتناع من قبل كل الأطراف، حتى لو تطلب الأمر أن تستمر الحوارات أو المفاوضات بأشكالها المختلفة عشرات السنين، لأن قضايا الأمم والأوطان لا تؤخذ بالقوة الغاشمة.

أما سر الاستعجال، الذي أبداه المستعجلون، فلابد أنه يكمن في إنَّ نفراً من العراقيين المتعاونين مع المحتل العثماني سابقاً، ثم مع المحتل البريطاني لاحقاً، كانوا، من أجل ضمان مصالح ضيقة ومن أجل بقائهم جالسين على كراسي السلطة، قد ارتضوا لأنفسهم التعامل حتى مع موضوع عظيم الخطر، مثل تأسيس الدولة الوطنية العراقية، بطريقة قطاع الطرق، الذين يسرقون ويدبرون أمراً بليل، فيلفلفون قضايا وطنية وقومية كثيرة ليس من حقهم قانوناً وشرعاً وعرفاً لفلفتها، قضايا ظلت محرجة لهم وتلاحقهم حتى اليوم.

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل تَسَبَبَ إهمال الحكومات العراقية الانعزالية المتعاقبة لقطاعات شعبية واسعة؛ بجفوة مستمرة تجاه أغلب ما كان يصدر عن جميع الحكومات التالية للاستقلال الوطني من لوائح ومشاريع، مما أدى إلى ارتباك وضَعْف الدولة العراقية وضَعْف حكوماتها، وعجزها عن استكمال وانجاز واجباتها ومشاريعها الوطنية والقومية الاستقلالية والتنموية الأولية بصورة كاملة، وبدلاً من ذلك قامت في البلاد نصف ديمقراطية ونصف استقلال ونصف وطنية، فعاش المجتمع حياة سياسية واجتماعية تهيمن عليها أجواء مرتبكة ومتأزمة، وعصفت به دورياً انتفاضات وصراعات سياسية وعنصرية ودينية ومذهبية عدائية مدمرة، كانت السلطة هي أول الخائضين فيها.

ومما يُؤسف له، إنّ ذلك الارتباك لم يقف عند حدود السلطة ومؤسسات الدولة، بل تجاوزها إلى حركة المعارضة السياسية، التي أُصيبت هي الاخرى بالارتباك وبعدوى "النصف" (نصف شعار ونصف مبدأ ونصف إتقان)، وربما يكمن ذلك في إن المعارضة غالباً ما واجهت أخطاء السلطة، من أجل إصلاحها، بنصف إرادة ونصف ثورة أو نصف انتفاضة.

التداخل بين الدولة والحكومة

ونقصد **بالدولة** هنا: المؤسسة التي تشكل الوعاء المرجعي الشرعي الذي يحتضن شكل الممارسة السياسية ويضع ثوابتها الوطنية وشروطها القانونية.

أما **الحكومة**: فهي الهيئة التنفيذية أو الأداة التي يمتلئ بها ذلك الوعاء المرجعي (أي الدولة)، وتأخذ الحكومة على عاتقها التحقيق المباشر للفكرة السياسية والاجتماعية. ولا فرق في هذا إذا كانت الدولة والحكومة ديمقراطية تعددية أو ديكتاتورية فردية أو تحت سلطة النخبة والحزب الواحد.

وفي تقديري إن أفضل نقطة أو زاوية نظرية ندرس من خلالها حقيقة مؤسسة الدولة العراقية ستكون برصد ومناقشة "**شكل**" النظام القائم مجسداً في طريقة الوصول للسلطة، وفي منهج ممارسة الحكم، وأسلوب انتقال السلطة، وفي مدى استقلالية السلطات الثلاث التشريعية والقضائية والتنفيذية، وأهم جانب في هذه القضية هو شكل ومحتوى العلاقات القانونية والدستورية القائمة فعلاً بين الدولة والحكومة خلال ممارسة الحكم، وفي مدى وأسلوب الحماية الموفرة للأكثرية والأقلية

والجماعات والأفراد.

وفي حالة العراق سنكتشف إن الهيئات السياسية الحاكمة كانت قد ظلت لا تقيم وزناً لأهمية التمييز بين الدولة والحكومة، بل سعت منذ بداية الاستقلال الوطني إلى تذويب مؤسسات الدولة وثوابتها الدستورية والقانونية في بوتقة مصالح الحاكم الفرد أو الهيئة أو الحزب الحاكم، مستخدمة من أجل ذلك ذرائع مختلفة كإثارة العصبيات والنعرات أو كيْل الوعود الرومانسية الكبيرة الزائفة كوضع خطط تنموية طويلة الأمد، مستفيدة من خزانة الأيديولوجيات الأوربية الديكتاتورية سواء كانت اشتراكية أو وطنية فاشنازية.

النموذج العراقي للهيمنة

بعد تفكك الإمبراطورية العثمانية وقيام الثورة العراقية في 1920، أُعلِن تأسيس الدولة العراقية الحديثة في 1921، إثر مساومة تاريخية بين الإدارة التي خلفها العثمانيون وراءهم بعد هزيمتهم العسكرية والسياسية، وبين المحتل البريطاني الجديد، وكان من نتائجها ضمان هيمنة بريطانيا على الحكومات العراقية المتعاقبة، ومن أجل ذلك كان لابد من ضمان هيمنة تلك الحكومات على الدولة، وذلك بدلاً من تحويلها (أي الدولة) إلى وعاء أو إطار ثابت تدخل إليه الحكومات الجديدة من خارجه بعد فوز برنامجها الانتخابي المرحلي الذي يشترط فيه أن لا يخالف الدستور والذي يكون بنفس الوقت مستوعباً للخبرة المكتسبة من المرحلة الفاصلة بين الدورة الانتخابية البرلمانية السابقة والمرحلة الراهنة.

ونتيجة لذلك قامت أطراف المساومة المذكورة أعلاه بالاستيلاء على الدولة الفتية منذ بداية تأسيسها وطاب لها التحكم بثروة البلاد وتوظيف

مؤسسات دولتها الجديدة لصالح سلطة مفروضة على الشعب، وإنشاء سلطة لا يصدر دستورها، ولا تصدر قوانينها وحكومتها عن إرادة الناس وعن حاجاتهم، بل تأخذ شرعية وجودها المفروض على الناس وعلى الدولة من قوتها العسكرية المتحالفة مع القوى الخارجية بحجة إن مستوى نضج الشعب العراقي غير كاف ولا يؤهله لممارسة العملية الديمقراطية الاختيارية، وهو، أي المجتمع، بحاجة إلى حاكم ناضج وعادل يقوده ويأخذ بيده ريثما يَرْشَد. وهذه كما هو معلوم حجة تجانب الحقيقة تلجأ إليها كل الديكتاتوريات في التاريخ، **إذ إن أي تجاوز لإرادة الناس ولمستوى وعيهم الاجتماعي (بغض النظر عن نضجهم أو عدمه) سيعني في كل الأحوال التعامل معهم من خارج تجربتهم، وسيعني الإشارة الأولى لقيام شمولية ديكتاتورية تفرض الرأي وتوصد العقول.**

وعلى ضوء الموقف من الشكل المفترض للدولة والحكومة، ولنوع العلاقة التي يجب أن تقوم بينهما، إنقسم السياسيون والمعنيون بالشأن العراقي العام إلى قسمين رئيسين:

القسم الأول: ويضم الأكثرية الشعبية من العرب والكرد من دعاة الاستقلال وبناء الدولة الحديثة بمؤسساتها الدستورية الحقيقية، وكان الملك فيصل الأول يميل سراً لهذا التوجه[1]، رغم أن مقتضيات السياسة

---

1 ـ لقد بنينا استنتاجنا هذا حول ميْل الملك فيصل الأول الخفي لهذه الفئة دون أن يكون بمقدوره تنفيذ ذلك عملياً من مذكرته الشهيرة التي رفعها في لحظة صدق وجزع وقال فيها : " علينا أن نُطَمْئِنَ معنويات إخواننا الشيعة بالكيفية الآتية : إعطاء التعليمات إلى قاضي بغداد، كما عمل، بأن يسعى لتوحيد أيام الصيام والإفطار وتعمير العتبات المقدسة باعتبارها مقدسة لدى الجميع وباعتبارها آثاراً تاريخية تزين البلاد، وإنشاء أوقاف خاصة بهم أسوة بأخوتهم السنيين (وكان الملك قد اقترح ذلك في وقت سابق لكن الحكومة رفضته)، واحترام الشعائر في رمضان خاصة إذا أمكن غلق ←

قد فرضت عدم التصريح بها.

وبقدر ما كان الأمر يتعلق بهذه الكتلة القومية والوطنية المتنورة الواسعة العربية والكردية، فقد تعمد المخطط البريطاني إبعادها عن مراكز القوة، وهيأ لكي تبقى في دائرة المعارضة. وباستثناء حكومة ثورة 14 تموز، لم تستطع هذه الكتلة، رغم قلقها وقوتها وكفاحها ضد الفساد، من إيقاف التداخل النسبي المستمر بينها وبين أدعياء "القومية الانعزالية" الذين تمركزوا في كل أروقة الحكومات العراقية، ورفعوا شعارات مماثلة ومثيرة للعصبية والمشاعر الوطنية والقومية، ولكن رغم ذلك التداخل الذي ظل قائماً بين طرفي الإدعاء القومي، فلم يتمكن غير أشخاص محدودين جداً من الفئة القومية المتنورة والمناضلة من الإنتقال والتسلق إلى وسط وأجواء الفئة "القومية" الحاكمة ذات الأفق الإنعزالي المصطنع والمنغلق على قلة قليلة.

والقسم الثاني: ويضم الموظفين والكتبة الذين ورثتهم الدولة العراقية من العهد العثماني السابق، بمن فيهم الضباط من ذوي التربية العسكرية العثمانية، الذين أسرتهم القوات البريطانية المنتصرة، فضلاً عن أولئك الذين فروا من الخدمة العسكرية خلال أيام الحرب الأخيرة، بعد أن تأكد لهم حتمية هزيمة الجيش العثماني وانحساره عن البلاد العربية. ويضاف إلى

← بيوت الغناء ووقف الموبقات، كما يكون مفضلاً الحد من نفوذ شيوخ العشائر وبعض الوجهاء والمستفيدين بوضع سياسة مناسبة لضريبة الاستهلاك وحل مشكلة الأراضي دون تهديد وجودهم، وبناء وتأسيس المدارس الحكومية في المناطق الشيعية والكردية أسوة ببغداد والموصل لكي تزول تهمة الدولة السنية أو العربية، وإعطاء صلاحيات للألوية لكي يَعْتبِر السكان ذلك نوعاً من المشاركة بالحكم، وتعديل القانون الأساسي لتأكيد التفريق بين السلطتين التشريعية والإجرائية. [راجع نص المذكرة في كتاب عبد الرحمن البزاز ، الطبعة الرابعة، صفحة 235 ، دار البراق].

هؤلاء وأُولئك كوكتيل بغدادي يضم أجناساً متنوعة جاء بعضهم مع الجيوش الغازية واستخدمتهم الدولة العثمانية ثم البريطانية كموظفين وإداريين لقضاء حاجاتها، وتميَّز هؤلاء بشدة الإخلاص لوظائفهم الحكومية حتى عندما تكون قراراتها ضد الأماني الشعبية، وذلك لضعف تحسسهم بمعاناة أبناء البلد وبشكل خاص معاناة سكان المدن والأمصار التي تقع خارج بغداد، ولكنهم (أي فئة الموظفين والكتبة) وبسبب دعم السلطة المادي والإجتماعي لهم أصبحوا مواطنين من الدرجة الأولى وذوي نفوذ وجاه ويتحكمون بمصائر بقية سكان البلاد.

ولو عدنا الآن وأحصينا أسماء أهم الرجال الذين تسلموا مراكز سامية في الجيش والدولة العراقية، منذ بدء تشكيلهما، لوجدناهم خليطاً غير متجانس، وأكثرهم بلا مبادئ ومن الإنتهازيين الذين لا همَّ لهم غير البقاء في السلطة، حتى لو كان ثمن ذلك إعلان الحرب ضد الشعب، أو خيانة الوطن([1])، وكان أكثرهم قد اتخذ لنفسه غطاءً شرعياً بثوب السلطة الدستورية (عرش وبرلمان وحكومة)، وتقربوا من الدعوة القومية ثم

---

1 ـ هذه الفئة انتقلت من حضن استعماري لآخر ومن موالاة حزبية وجهوية لأخرى معاكسة لها في الشكل والمحتوى، وكان المحتل الجديد قد اختارها لمعاونته في تأسيس الدولة العراقية الحديثة وفق أسس علمانية تغريبية، وكانت نسبة مئوية عالية منها قد تكونت من أبناء الأقليات الآسيوية التي سكنت بغداد ثم استعربت بمساعدة الدولة الحديثة التكوين، تلك الدولة التي قامت أساساً على أسس غير عادلة، وتمتع أكثر رجالها بثقافة أوربية مبتسرة سعوا لفرضها، مع نواقصها، على مناهج التعليم وعلى فكر الدولة. وبسبب ذلك وغيره كانت الدولة العراقية عاجزة عن بناء المواطنة أو "الهوية الوطنية" التي يتساوى فيها الجميع، مهما كانت عقائدهم وألوانهم وأنسابهم، أمام القانون وأمام الدولة، التي كان يجب أن تحتوي جميع الحساسيات والفعاليات العراقية السياسية والثقافية والقومية والدينية.

نجحوا نسبياً في احتوائها. وفي نفس الوقت نشطوا لبث مشاعر التمييز والفِرقة بين أبناء البلاد، فشجعوا العصبية الطائفية مقابل فكرة العدالة الاجتماعية والمساواة، وعنصروا الفكرة القومية في مواجهة المطالب القومية الكردية، وأشبعوا الفكر السياسي القائم، الأيديولوجي والديني، بمفاهيم إنعزالية وعصبية بهدف تقليص حرية الديانة والتدين ومنع الممارسة السياسية المتكافئة والرأي الحر.

وكل ذلك كان هدفه إدعاء وجود أخطار وشيكة، من أجل خلق المبررات الكافية لِلَجم الشعب المناضل، ولتأجيل بناء حياة ديمقراطية حقيقية، ورغبة في تحقيق حاجات مادية وسياسية ضيقة على حساب شركائهم في الوطن، وكذلك من أجل تحسين مستوى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للأقلية أو للنخبة السياسية الصغيرة التي تم تهيئتها للإنفراد بالحكم، وقد اتضح ذلك أول ما اتضح في إصرار الحكومة العراقية منذ تأسيسها عام 1921 على تمثيل أكثرية أبناء الشعب بوزير واحد أو وزيرين أحياناً وتمثيل الكرد بوزراء أو موظفين من حاشية السلطان وليسوا ممن يختارهم الشعب الكردي بنفسه، وقد تسبب إصرار الحكومة ذاك في إرباك وعدم استقرار الكيان السياسي للعراق الحديث بكامله، منذ قيامه حتى الساعة، معبراً عن نفسه بأشكال مختلفة.

ليس من شك إذن؛ في أن تبني أولئك الرجال للدعوة القومية لم يكن مخلصاً، وهدفه إحراج التيارات السياسية الأخرى، والتخلص والتحرر من الإلتزامات والمطالب السياسية والاجتماعية الداخلية المباشرة والملموسة تجاه الأكثرية الشعبية، لتحل محلها مطالب وشعارات أكثر عمومية وأقل واقعية وغالباً ما تقع حيثياتها خارج حدود البلاد.

ورغم إن كثيرين منهم إنعزاليين ويرتبطون بصلة وتحالف وثيق مع

الإدارة البريطانية، لكنهم كانوا قد نجحوا في تخويف وإشعار أطراف كثيرة من التيار القومي العربي في خارج العراق (في أقطار الوطن العربي الكبير) بأن عروبة العراق في خطر، فكسبوا بذلك تعاطف الرأي العام العربي ضد التيارات السياسية الوطنية والقومية العربية الأخرى. وقد كان محرك هذه الفئة الرئيسي هو رغبة الإستحواذ الضيقة للأقلية السياسية التي لا همَّ لها سوى الهيمنة على كل شيء، ولسوء حظ العراق إن الإنجليز وجدوا في هذه الأقلية ضالتهم فساعدوها وأجبروا الملك فيصل الأول على التعاون معها تحت تهديد العودة عن مشروع الاستقلال الوطني ومصادرته، فقامت في البلاد سلطة الأقلية السياسية المهدَدَة بمعارضة الأكثرية.

وكان من أسوأ ما قامت به سلطة الأقلية أنها نجحت في إخراج الصراع السياسي الداخلي من إطاره الإيجابي، إلى صراع مذهبي وأحياناً عنصري خدمةً لمصالحها الضيقة، مما أضر كثيراً بوحدة الشعب العراقي، التي جعلوها وحدةً مقومةً بالقوة والعسف، ويشهد على ذلك انتشار القوات المسلحة العراقية، منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة ولحد الآن، على كامل مساحة العراق تقمع هنا وتضرب وتقتل هناك وكأنها تتعامل مع غزاة أجانب، وليس مع مواطنين بسطاء ومسالمين يحق لهم ولغيرهم من أبناء الوطن البحث عن وسائل إنسانية مجربة تساعدهم على تقاسم السلطة.

لكن السلطات العراقية وأذنابها والمستفيدين من التفرقة كانوا قد أظهروا للأسف إخلاصاً وإصراراً غير معهود لبقاء استحواذ الأقلية السياسية على ريع البلاد والتحكم بموارده وثرواته، ولذلك لم تتحرك الفئة الانتهازية المتسلطة لإقامة مؤسسة "الدولة – الأمة" ولم تسع لتحقيق الأمن الاجتماعي للمواطنين.

أما المستعمرون الإنجليز فقد عملوا، منذ البدء وبطرق ملتوية، على تشجيع اضمحلال الدولة وانحلالها تدريجياً بالحكومة، أي تثبيت الحكومة وإقامة ديكتاتورية بغطاء ديمقراطي شكلي ملكي دستوري، وسنبين لاحقاً كيف كان الملك والحكومة حينذاك محكومين وملتزمين، ليس بدستور أو ببرنامج منتخب، بل ببرنامج الأقلية التابعة للادارة الاستعمارية الإنجليزية، لأن "الدولة- الأمة" لا تقوم إلا على أساس الإقناع والاقتناع التام، من قِبَل كل الأطراف، في نزاهتها وثبات معاييرها، وعلى عقد يتوافق عليه بحرية تامة جميع أبناء الشعب بمللهم ونحلهم وثقافاتهم وانتماءاتهم السياسية المختلفة، بعد أن يتخلى كل طرف عن كثير من مطالبه غير الضرورية لمصلحة الوئام والمساواة.

أما الأمن والسلام السياسي والاجتماعي فيقوم على صدق الإرادة المسالمة والحوار العقلاني الصبور بين الأطراف الوطنية السياسية والاجتماعية، إذ بدون تحكيم العقل لن يكن بإمكان العاطفة والأيديولوجية تحقيق الأمن العام، وإن ما قد يتحقق أحياناً بواسطة ديكتاتورية ما، لن يكون سوى نجاح مؤقت أو هدنة تتراكم خلالها حتماً أسباباً جديدة لقلاقل قادمة، فضلاً عن تلك التي ظلت قابعة في النفوس بسبب التفرقة التي تصر السلطات المتعاقبة على ممارستها.

ولهذا نرى ان الدولة الصالحة هي الثابت (الشكل أو الوعاء أو الطريقة التي تكفل العقد القائم بين الناس دستورياً وقانونياً)، والحكومة العاقلة هي المتغير أو التي تقبل التغير والتبدل فتشكل بذلك المضمون الذي يملأ الوعاء الفارغ ويعطي ماهية شكل الدولة. والعملية كلها أشبه بحراك وتدافع سياسي واجتماعي شامل يحققه قانون الوحدة والتضاد، إذ تتجسد الوحدة بمؤسسة الدولة وثوابتها كالدستور والمؤسسات القانونية والتشريعية المدنية والديمقراطية وما يماثلها، ويتجسد التضاد بالانتخابات

والسياسات والممارسات والتفاعلات العامة المرافقة للتنفيذ.

وسيؤدي التجاذب والتباعد بين الثابت (الدولة) والمتغير (الحكومة أو السلطة) إلى حركية وحيوية التنافس بين المذاهب السياسية والحركات والجمعيات الاجتماعية المدنية والسياسية، وإلى تطور وتقدم المجتمع على الأرض، ولذلك فإن من يدرك أهمية الفصل بين مفهومي الحكومة والدولة سينجح واقعياً في جعلهما (الدولة والحكومة) يتدافعان قدماً وصعوداً في حركة جدلية لا تسمح بتطابقهما ولا بانفصالهما عن بعض، لكن كل منهما يسعى للتأثير بالآخر، وفي نفس الوقت يحافظان على مسافة معقولة بينهما، وهذه المسافة بدورها تحافظ على استقلالية أحدهما عن الآخر.

قصور المعارضة

من الجانب الآخر كان لعدم تفهم الجناح الوطني العراقي المعارض لأصالة وتاريخية الموجة القومية الصاعدة ولأهمية الوحدة العربية والتضامن العربي بالنسبة للمنطقة (وفي عدم تفهم الشيوعيين لاحقاً أيضاً)، دوراً هاماً في:

أولاً: انطلاء الادعاءات التي روجها القوميون الانعزاليون على أذهان المواطنين العرب في الوطن العربي الكبير من أن العروبة في العراق في خطر.

ثانياً: جعل الصراع السياسي المحلي (العراقي ــ العراقي) قابلاً للتمويه والتوظيف والتأثير في الرأي العام في الأقطار العربية الأخرى المتطلع لوحدة الأمة العربية، في حين كان الصراع الداخلي في حقيقته يدور بلا هوادة بين السلطة والمستفيدين من عطاياها من جهة ضد التطلعات

الشعبية العراقية لكبتها من جهة أخرى.

مبررات لإقامة ديكتاتورية ذات لون واحد

إن مراقبة متفحصة لما جرى في العراق ستكشف لنا إن الحكومات العراقية المتعاقبة منذ الاستقلال الوطني كانت قد سلكت طريقاً يتعارض مع ترسيخ قيام الدولة الديمقراطية التي تستند إلى أسس تجريبية، تلك الأسس التي تساعد على تطوير المؤسسات نحو مدنية أرفع بصورة متدرجة بحيث تستطيع (الدولة ومؤسساتها) مع مرور الوقت ومع تعاقب الدورات الانتخابية من استيعاب ما يستجد على المستويات العلمية والتكنولوجية وعلى الجانب الفكري السياسي والاجتماعي.

ومما ساعد على نمو خميرة الفكر الديكتاتوري وتعشيب أيديولوجياته في أذهان النخبة الحاكمة والمعارضة الشعبية سواء بسواء هو قسوة السلطات التي لعبت دوراً خطيراً في هيمنة صقور النخبة الحاكمة، وفي هيمنة الحركات اليسارية الشمولية المتطرفة على أوساط المعارضة المهيمنة على الشارع العراقي، ولذلك تشابهت مواقف الحكومات مع مواقف المعارضة رغم اختلاف الأهداف، وذلك ما دفع الحكومات إلى طرح برامج وخطط سياسية واجتماعية وتربوية واقتصادية تنموية طويلة الأمد، قَسَمَّتها (السلطات) إلى خمسيات عديدة (كل واحدة خمس سنوات) معتمدة على خلفية فلسفية أو سياسية تدَّعي معرفة الحقيقة ومعرفة أفضل السبل والاختيارات بما يستدعي واضع الخطة أن يستمر بالحكم مبرراً ذلك بأهمية مواكبته لعملية تنفيذ الخطة التي وضعها هو أو حزبه، دونما حاجة لاستشارة الشعب بواسطة الانتخابات المباشرة أو بأي أسلوب آخر. ومن الجانب الآخر لجأت أكثر قوى المعارضة إلى نظريات

سياسية واجتماعية عالمية شاملة أو قومية اقصائية وطائفية بعضها يمثل فكر قديم بالي والآخر يمثل الفلسفات الكونية التي تشكل الأساس النظري للديكتاتورية.

وما يهمنا هنا هو ليس المعارضة لأنها لم تجلس على كرسي السلطة ولا مرة واحدة، بل الحكومات التي تداولت السلطة منذ ثمانين عاماً، وإذا كانت قد حكمت الثلاثين سنة الأخيرة بديكتاتورية صريحة وبحكومات الحزب الواحد، فإن السنوات الخمسين السابقة لها كانت أيضاً ديكتاتورية شمولية رغم المحافظة على المظاهر الشكلية للعملية الديمقراطية، ولذلك لم تطرح برامج مرحلية محددة تستوعب المستجدات بعد كل دورة سياسية أو انتخابية قصيرة.

وما تقدم من رأي هو ليس مجرد ممارسة ذهنية نظرية بل محاولة أولية لوصف الحقيقة الواقعية التي قامت وجرت على أرض العراق، وهي تفسر عدم قدرة الحكومات العراقية على إقامة "الدولة- الأمة" الممثلة لجميع السكان مثل الدولة الأمريكية الشمالية والدولة السوفييتية والدولة السويسرية وغيرها حيث ستؤدي الانتخابات الحرة بالأكثرية أوتوماتيكياً إلى عدم خسارة مكانتها القيادية كما ستحفظ للشركاء والأقليات مكانتها وحقوقها.

لكن الحكومات العراقية أصرت بدلاً من ذلك إلى إقامة نوع من الدولة القومية ذات اللون الواحد، في بلدٍ يعتبر شعبه وحضارته من أكثر شعوب الأرض وحضاراتها تنوعاً وعراقة، فأرادت تعريب وتلوين الجميع بلون واحد، وهو النهج الذي لم ينجح حتى داخل القومية الواحدة حيث غالباً ما تتعدد المذاهب السياسية والتأثيرات الجهوية، وقد أثبتت تجربة الحياة والتاريخ إن هذا طريق غير مفتوح، إذ تنازَل أمر تمثيل الحكومات العراقية المتعاقبة تدريجياً من محاولة تمثيل الأمة بكاملها إلى تمثيل الجهة

والمدينة ثم القرية انتهاءً بحكم العائلة، وهي ليست العائلة التي تحمي الدستور وثوابت المجتمع ، وتترك صلاحيات واسعة للجهاز التنفيذي كما هي حال الديمقراطيات المعروفة، بل هي العائلة المتحكمة والمتدخلة في كل شيء وأي شيء !! والتي تأخذ بيد "الشعب" وتحكم نيابة عنه غصباً عنه شاء ذلك أم أبى !!.

أثر الأيديولوجيا:

الخلط بين الانتماء الوطني والانتماء السياسي

وهذه الدولة ذات اللون الواحد، التي تميزت في العراق بموقف انعزالي يُضَيِّقَ منَ الهوية الوطنية والقومية، تميزت أيضاً عن غيرها من الحكومات القومية العربية في مصر وسوريا ولبنان والسعودية والجزائر.. إلخ كما تميزت تماماً عن الدولة العربية الإسلامية القروسطية التي نجحت في بناء حضارة عظيمة مازلنا نفخر بها أيما فخر تلك الدولة التي نجحت في سعيها إلى توسيع الهوية العربية بالقدوة الحسنة (قبل السيف) فضمت شعوباً كاملة إلى الأمة الإسلامية التي شكل العرب أهم أركانها وأقامت علاقات وطيدة بشعوب إسلامية مجاورة وأمم كثيرة تقع في أقاصي الأرض.

في حين انحصر تميز الدولة العراقية الحديثة إلى تضييق الهوية الوطنية والقومية وإلى خسارة إمكانية إقامة تعاون صادق بين أطراف التنوع الحضاري العراقي الغني الواحد، وإلى طرد جماعات كثيرة منها (من الوطنية) بدعوى إن وجود تلك الجماعات لا يتوافق مع السياسة العامة للبلاد، أو بحسب ما أسماها رئيس حكومة بغداد القائمة بسبب ظروف

حساسة استثنائية، ويذكر إن سياسة الخلط بين موقف الإنسان السياسي وانتمائه الوطني اشتدت أكثر منذ عام 1973 مع قيام الجبهة القومية والوطنية عندما صدرت التعليمات الحكومية باعتبار كل مَنْ لا يوافق فكرياً وسياسياً على ميثاق وخيارات الجبهة "الوطنية والقومية" خائن للوطن ومطرود منه.

وقد لعبت الأسس النظرية الأيديولوجية الواردة من الخارج دوراً خطيراً في عرقلة قيام "الدولة- الأمة" الديمقراطية الحاضنة للتنوع العراقي القومي والثقافي، وتمّ الاستعانة بها لتكبير ذرائع السلطة والمعارضة (في نفس الوقت) للتمسك والتصلب حول أفكار ليست في حقيقتها من إنتاج محلي بل واردة من الخارج على شكل نظام أيديولوجي نسقي متكامل ومترابط ليس من السهولة للسياسيين المحليين إدخال تعديلات أساسية تتناسب مع حاجات البلاد عليه([1])، لأنهم ليسوا الطرف الذي أنتج تلك الأيديولوجيا وبالتالي ليسوا الطرف الذي اختزن الخبرة التي تراكمت

---

1 . ينظر الفكر الشمولي إلى العالم كأنه كائن حي واحد متكامل ومترابط، بالضبط كما تفعل الهيغلية والماركسية والنيتشوية التي تفسر العالم أو الكون غائياً كنسق مترابط في سننه وأفعاله الذاتية، ولا يسمح بالحياة داخله إلا للمنسجمين معه وإلاّ للسائرين حسب خطة التاريخ وغاية الأمة أو الطبقة وكأن المنخرطين في المجتمعات الرازحة تحته يعملون ويفكرون بصورة لا تعكس سوى تَجَسد الفكرة المطلقة أو رسالة التاريخ أو الرسالة الخالدة. ولا يخفى إن تحويل مثل تلك التصورات إلى الواقع يعني بناء أنظمة حديدية (بغض النظر عن النيات الحسنة أو السيئة)، وقد قامت مثل تلك الأنظمة في دول المنظومة الاشتراكية وإيطاليا الفاشية وألمانيا النازية ومعظم الدول العربية، حيث يتحول المواطن فيها إلى مجرد عضوٍ في قطيع، ولا يوجد في كل منها سوى شخص واحد يتمتع وحده دون بقية أفراد المجتمع بحرية كاملة هو الرئيس أو الملك أو قائد الثورة والأمين العام.

أثناء عملية إنتاجها، وهو أمر ضروري للتطوير والقفز إلى مستويات أرقى وأكثر تفهماً، وذلك ما تسبب في كثير من الأحيان بغربة شديدة طالما أحس بها المواطنون تجاه الأفكار السياسية الغربية الواردة التي تطرحها الحكومات وأحياناً المعارضة اليسارية والعلمانية.

وإذا أضفنا إلى مشاعر الغربة التي أحس فيها المجتمع آثار القسوة الهمجية التي مارستها حكومات الأقلية السياسية، سوف يمكننا ان نفهم أسباب الظهور النسبي والتدريجي لضعف الشعور بالمواطنة، ذلك الشعور الذي يعد أساس قيام الدولة الصالحة، بل إن الكثير من أبناء المجتمع العراقي غالباً ما تساءل بدهشة عن سر كل تلك القسوة والعداوة التي سيطرت على العلاقات بين الأطراف السياسية خصوصاً من قِبل حكام جاءوا من أوساط ليست غريبة عن المجتمع العراقي، فهل هو قوة تأثير المصالح ؟ أم هو قوة أثر المبررات التي تحملها الأيديولوجيات؟ ولا ندري هل تستحق خلافات الرأي والمصالح والنعرات الوهمية الضيقة المحدودة كل ذلك الموت والدمار خصوصاً في بلد غني تكفي ثرواته المتنوعة الكثيرة للجميع وتزيد!

ومما يؤسف له إن النظام الجمهوري لم يشذ عن هذه الظاهرة، فقد نجحت حكومات الأقلية السياسية منذ 18 تشرين الثاني عام 1963 حتى اليوم في تقديم مبررات جديدة وبديلة زيّنت للنخب الحاكمة من أرباب المصالح الضيقة أهمية الاستفادة من الفكر السياسي التفريقي الوارد من الغرب (الاشتراكي والفاشنازي على حد سواء) في أن تقود البلاد بحسب حاجتها وفهمها الخاص حتى لو كان مفارقاً لفهم المجتمع.

الحماسة مقابل العقل

ويضاف إلى خلل النشأة والأثر السلبي للأيديولوجيا عاملاً آخر لعب دوراً معرقلاً لا يقل خطراً وأهمية وهو محافظة أغلب السياسيين العراقيين على الشعارات التحريضية الحماسية الرومانسية المنتمية لعصر ما قبل الاستقلال الوطني، مما أدى إلى التضحية نسبياً بالعقل والعقلانية وجعل القيادات النافذة تنشغل بشؤون وأحلام عاطفية لا تقع إمكانية تحقيقها في المتناول مثل شعارات الوحدة الفورية الاندماجية الشاملة وبناء القوة العالمية الثالثة ووضع الأممية مقابل القومية، وفي المقابل تمَّ إهمال الحاجات المحلية خصوصاً **الوحدة الوطنية وترتيب البيت الداخلي والسلام الاجتماعي**، فضلاً عن استعدادهم لتبرير القمع الداخلي بدعوى خدمة أهداف سامية كالوحدة القومية أو التضامن الأممي أو القمع بدعوى المحافظة على الوحدة الوطنية ووحدة الرأي، فخسروا بذلك الرأي السديد والوحدتين القومية والوطنية. وفي الحقيقة فإن بعض الأفكار اليسارية العالمية المستشرية فضلاً عن بعض الأفكار القومية الحماسية المحذِرة من الآخر والواردة من بلاد الشام ومصر والتي لم تكن مستوعبة جيداً لظروف العراق الخاصة كانت وراء تلك الخسارة، فالعراق أقرب إلى متحد من الألوان والأجناس وسنرتكب خطئاً جسيماً عندما يكون لدينا قومية شريكة ونلجأ من أجل تكريس الوحدة معها، إلى الأساليب القسرية، في حين يتطلب الأمر الصبر والحوار ثم الحوار للوصول إلى الرِضا مهما كلف ذلك من زمن وجهود، وإلا فسيترك القمع والقسر آثاراً غائرة وسيجد الحاكم من المضطهَدين عدم المساندة عندما تمر البلاد التي يحكمها بمحنة وأزمة.

وقد عانى حاكم العراق صدام حسين من قسوته وظلم أجهزته فعلياً

خلال الحربين الخليجيتين الأولى والثانية حينما خذله جنوده رغم الدعم الذي تحقق لجيشه ولجبهته بالمال والسلاح. ولا نعتقد على الإطلاق بوجود أية إمكانية لتحقيق أماني قومية ووطنية غالية كالوحدة العربية والوحدة الوطنية بوسائل قمعية، وذلك يشمل كل الحساسيات السياسية والأطياف والأقوام العراقية.

المَلَكية كانت ديكتاتورية أيضاً

وأخيراً قد يحتج البعض بديمقراطية العهد الملكي وبأن الدولة خلاله كانت مؤسساتها ثابتة وملكها حامياً للدستور، في حين كانت الحكومة متغيرة، الأمر الذي يعني إنها كانت ديمقراطية. غير إن تدقيقاً بسيطاً سيؤكد بأن الحكومة كانت حينذاك ثابتة أيضاً، بل واحتوت بداخلها على الدولة، رغم التداول الظاهري للسلطة بين القلة الحاكمة المفروضة بالقوة. فقد كان النظام الملكي أشبه بحكم العائلة التي لا يرتبط أفرادها بصلة الرحم، بل صلة الغنيمة (اقتسام الغنيمة) بين عدد محدود لا يتجاوز الثلاثين شخصاً بين ضابط وسياسي ووجيه شكلوا ما يشبه العائلة الموحدة والمنقسمة بنفس الوقت، موحدة في المصالح ومتصالحة حول أهمية عدم زيادة عدد المساهمين في الشركة (الغنيمة أو الدولة)، ومنقسمة في الشؤون الثانوية وهي انقسامات تتعلق بغرائزهم ومواصفاتهم الشخصية فيتبادلوا المنافع والمواقع لكنهم لا يشذوا على القاعدة الأوسع التي هي سياسة البلاد بما لا يتنافى مع مصالحهم الخاصة والمصالح السياسية البريطانية. ولا أقصد هنا كل المهتمين في السياسة حينذاك بل المتعاقدين مع الحكومة البريطانية أو مع المندوب السامي وهم الأكثرية

الساحقة على سبيل المثال جعفر العسكري ومحسن السعدون وياسين الهاشمي ومولود مخلص ونوري السعيد وغيرهم. وعندما حاول بكر صدقي ومُحَمَّد علي جواد ويونس السبعاوي وصلاح الدين الصباغ وفهمي سعيد وفيما بعد رشيد عالي الكيلاني الخروج عن هذه القاعدة نسبياً قام الإنجليز وأذنابهم في السلطة بملاحقتهم وتصفيتهم اغتيالاً وإعداماً.

ولهذا نرى إن ما يبدو تداولاً للسلطة في العهد الملكي ليس سوى إعادة توزيع المراكز بين فئة صغيرة لا يتجاوز عدد أفرادها الثلاثين شخصاً.

ونفس الشيء ينطبق على العهد الجمهوري منذ 18 تشرين الثاني 1963 حين أصبحت السلطة دولة بين عدد محدود من السياسيين المتجرئين يتبادلون المراكز في انقلابات عسكرية أدت في نتيجتها المنطقية إلى قيام حكومات معزولة أو انعزالية انتهت في عام 1968 إلى حكومة تستولي على الدولة والاقتصاد وكل شيء في بلاد منهارة ومحاصرة.

ومما يؤكد ما ذهبنا إليه هو إن الحكومات الملكية التي تداولها عدداً محدوداً من الرجال الذين كانوا من المتعاونين مع الدولة العثمانية التي أورثتهم بعد رحيلها للإدارة البريطانية المحتلة الجديدة. وهذه الحكومات الملكية كانت قد أكثرت من اللجوء إلى إصدار مراسيم تحد من سلطة الدستور كلما تطلبت مصالح زعمائها الذين اصطنعتهم بريطانيا، وذلك أضعف من قوة القانون وضيَّق من مجالات تطبيق الدستور خصوصاً الجوانب المتعلقة بالحقوق المدنية التي تعود بالفائدة على المواطنين[1].

---

1 ـ ويمكن استثناء حكومة ثورة 14 تموز 1958 التي أصدرت مراسيم لتعديل مواد دستورية أقل بكثير مما فعلت الحكومات الملكية والجمهورية اللاحقة، لكنها أيضاً ←

ويمكننا أن نلاحظ إن من بين الثلاثين ونيف مرسوماً التي أصدرتها الحكومات الملكية كان هناك تسعة عشر مرسوماً اختصت بمجال الحد من الحريات العامة، وقد يكون مفيداً ذكر بعضها مثل:

أولاً: مرسوم يقضي بحق الحكومة في إسقاط الجنسية عن المواطنين العراقيين، وأصدرته حكومة رشيد عالي الكيلاني عام 1933 واستخدم بشكل خاص ضد الأحرار من رجال الدين.

ثانياً: مرسوم لتعديل قانون المطبوعات وأصدرته حكومة رشيد عالي الكيلاني 1933 وكان بهدف الحد من انتشار أفكار المعارضة الوطنية.

ثالثاً: مرسوم لإدارة البلاد عرفياً واستصدرته حكومة ياسين الهاشمي عام 1935 لتمكين الأجهزة الأمنية والسياسية من ضرب انتفاضة الفرات الأوسط خصوصاً منطقة الرميثة وما جاورها بعيداً عن قيود الدستور، وكذلك ضرب الحوزة الإسلامية في النجف بتهمة التحريض

→ قامت بسبب بعض أساليبها الثورية بتنفيذ إجراءات ذات طابع سياسي يتجاوز القانون، فقربت بعض الضباط الشباب القادمين من الريف من إدارات القرار السياسي ومن المناصب السياسية، مما أضر لاحقاً أفدح الأضرار بالحياة الدستورية للبلاد. ويذكر إن حكومة الثورة كانت قد كلفت كل من حسين جميل (قانوني ووزير في إحدى وزارات نوري السعيد)، وحسين محي الدين (قاضي وقانوني)، وعبد الأمير العكيلي (مدعي عام)، وقد أنجز الثلاثة خلال يومين صياغة دستور الجمهورية العراقية المؤقت، لمرحلة انتقالية تليها إقامة حياة برلمانية حرة ودستور دائم. وكان الدستور المصري المؤقت الذي أعلنه الضباط الأحرار في 1953 و1656 قد اتخذه القانونيون الثلاثة نموذجاً جاهزاً بعد استشارة قيادة الثورة العراقية وزعيمها عبد الكريم قاسم ليضعوا دستورهم بسرعة غير متوقعة. وقد تميز الدستور العراقي عن المصري بإضافات أشرها عبد الكريم قاسم بقلمه نصت على "إن الإسلام هو دين الدولة" و " العرب والأكراد شركاء في الوطن". أما الحكومات الجمهورية التي جاءت بعد حكومة ثورة 14 تموز 1958 فقد تمادت علناً في تجاوزاتها على القانون، وافتخر أحد قادتها قائلاً: "نحن الذين وضعنا مواد هذا الدستور ونستطيع تغييره بجرة قلم .. .". .

على الثورة ضد الإنكليز وأنصارهم، وأعتقل فعلاً العالم الديني الشيخ أحمد أسد الله وأسقطت عنه الجنسية العراقية، وكان ممثلاً للإمام السيد أبو الحسن ومؤَيَداً من الشيخ مُحَمَّد حسين كاشف الغطاء، كما تم نفي المحاميين ذيبان الغبان ومُحَمَّد أمين الجرجفجي لاتصالهما بشيوخ الثورة، وبعدها أعطيت للجيش أوامر لضرب الثوار بكل الأسلحة بما فيها الطائرات الحربية، وأعطى الملك للحكومة حسب المرسوم موافقة دائمة بإعلان الأحكام العرفية متى وجدت ذلك ضرورياً وأصدر إرادتان ملكيتان، الأولى: وتقضي بتجميد القوانين في منطقة الفرات الأوسط ووضع السلطة عملياً بيد الجيش الذي احتل الرميثة، والثانية: وتقضي بتشكيل مجلس عرفي للمحاكمة وتنفيذ الأحكام بما ذلك الإعدام الفوري بعد تصديق القائد العسكري، وكان هذا المرسوم قد صدر رغم اعتراض مستشار العدلية البريطاني المستر دراورد. وأرى أن اعتراضه كان بسبب عدم اهتمام بريطانيا بالقمع بقدر إنشاء إدارة عراقية محلية لمستعمرة بريطانية تحفظ لها مصالحها، وإن كان تحقيق ذلك ممكناً بلا قمع فلا بأس، في حين كان الموظفون المحليون الموروثون من الإدارة العثمانية يميلون نحو تشريع القمع ضد شركائهم في الوطن. ولابد إن هذا هو الفارق بين العقلية الاستعمارية الإنكليزية والعثمانية[1].

رابعاً: مرسوم بإصدار قانون سمي بقانون مكافحة الآراء الهدامة أو ما شابهها، وأصدرته حكومة جميل المدفعي عام 1938 ، وقد صدر أساساً لمكافحة الجمعيات والأحزاب العراقية والتوجهات اليسارية وعموم الرأي الآخر.

خامساً: مرسوم بمنع الدعايات المضرة ، واستصدرته حكومة جميل

---

1 ـ الحسني الجزء الثالث ورفعة الجادرجي ، جريدة الاتحاد (سليمانية) 24- 03- 2000 .

المدفعي عام 1938.

سادساً: مرسوم "الطوارئ" لإعلان حالة الطوارئ كلما تطلبت الحاجة، واستصدرته حكومة نوري السعيد عام 1939. وتضمن حق الحكومة في مراقبة الرسائل والوسائل البريدية والبرقية والتلفزيونية والصحف والمجلات والنشرات والمطابع والكتب ومنع الاجتماعات وتفريقها بالقوة وغلق النوادي والجمعيات والنقابات والأحزاب واعتقال الأشخاص الذين يعتقد انهم يخلون بالأمن العام وتفتيش المنازل والوسائط.

سابعاً: مرسوم صيانة الأمن العام وسلامة الدولة ، وأصدرته حكومة رشيد عالي الكيلاني عام 1940، وطوال السنوات الست التي وضع فيها قيد التنفيذ استغلته الحكومات لمطاردة أصحاب الرأي والسياسيين الوطنيين بمن فيهم بعض النواب الذين صوتوا عليه مثل متي سرسم وعبد القادر السيّاب وعجة الدللي، كما استغل لملاحقة صاحب المرسوم ذاته "رشيد عالي الكيلاني"، وتضمنت المادة الخامسة من المرسوم حق الحكومة في "القبض على المشتبه بإقلاقهم أو تشويشهم للرأي العام، وحجرهم في أماكن تعينها الحكومة".. ويذكر إن متي سرسم كان قد قال إن اللجنة البرلمانية وافقت على المرسوم كتدبير احتياطي ضد الشيوعيين. وما كان ليخطر بباله ولا على بال زملائه أعضاء اللجنة الداخلية إنه سيطبق بحقهم[1].

ثامناً: مرسوم بإسم "مكافحة المبادئ اليسارية بين الهيئات التدريسية وطلاب المعاهد العلمية، صدر عام 1949 وكررته جميع الحكومات التي شكلها نوري السعيد فيما بعد، وجاء هذا المرسوم للحد من نشاط

---

1 . راجع تاريخ الوزارات لعبد الرزاق الحسني الجزء الخامس صفحة 145.

المعارضة اليسارية والشيوعية بشكل خاص.

تاسعاً: مرسوم مكافحة أنصار السلم والشبيبة الديمقراطية وتصفية نقابات العمال، وأصدرته حكومة نوري السعيد عام 1954.

عاشراً: مرسوم باسم "إلغاء الجمعيات والأحزاب والنوادي ، أصدرته حكومة نوري السعيد عام 1954، وتمَّ بموجبه إغلاق أكثر من 415 حزباً وجمعية ونادياً، وإلغاء إجازة أكثر من 400 مطبوع دوري وجريدة ونشرة ومجلة. وكان هذا من أخطر المراسيم المعوقة لتطبيق الدستور أثناء العهد الملكي.

وقد عطلت هذه المراسيم مبدأ سيادة القانون وشمول تطبيقه على الجميع سواء بسواء، ورافق مراسيم تعطيل القوانين تشديداً للأحكام العرفية العسكرية، ويذكر أن الحكم العسكري كان قد أُعلن ست عشرة مرة خلال الفترة بين 25 تشرين أول 1920 و 13 تموز 1958. وكان ياسين الهاشمي ونوري السعيد أكثر رؤساء الوزارات لجوءاً للأحكام العرفية، الأول ركز أحكامه ضد الفرات الأوسط والجنوب وكردستان والثاني شملت إجراءاته العراق كله.

ولم تتدخل الحكومات الملكية عن طريق المراسيم والإرادات الملكية لتأجيل القوانين المرعية فقط بل ولجأت أيضاً لإجراء ثلاثة تعديلات على القانون الأساسي في الأعوام 1925، 1943 و 1958 (قبل ثورة 14 تموز). ويمكن في هذا السياق مراجعة جرجس فتح الله، البحث الموجه لمؤتمر العراق نحو تعددية سياسية المقام بأربيل في 02– 09– 2000.

الفصل الثاني

الخصوصية والمستقبل في العراق

المنهج

إن مناقشة مستقبل العراق إستناداً إلى الواقعية السياسية، التي تفرضها شروط الواقع، وليس الرغبات القيمية العاطفية والنظرية الأيديولوجية.

وحتى ننجح في هذا يجب علينا قبل كل شيء النجاح في توصيف الوضع القائم في العراق، والوصف الصحيح يتطلب قول الحقائق، الطيبة والمرة، بعيداً عن الممنوعات والمهاترات والمواقف المسبقة. وأن نقر بأن التنوع في الرأي (إذا ما استبعدنا الأغراض غير المعرفية) مصدره غالباً إختلاف مستويات النظر، فضلاً عن وجود أسباب كثيرة كصحة آلة النظر مثل العين أو العدسة والملاحظة، والتجربة أو أدواتها، والمستوى الثقافي، ونوع المعاناة والشريحة الإجتماعية التي ينتمي إليها الناظر، وكل تلك الإحتمالات تفرض علينا التريث والإبتعاد عن الأحكام المطلقة، الأمر الذي يجعل العلماء لا يعتبرون حقائقهم مطلقة، بل صحيحة في المدى المنظور أو إنها تمتلك الأرجحية العلمية.

وبسبب تعدد مستويات النظر إنقسم المثقفون والسياسيون في رؤيتهم لشؤون الحياة إلى مناهج مختلفة وأصبح لكل منهم منهج ومنطق خاص به، وأهمها المنطقين الجدلي والصوَري:

ـ **الجدلي**: وهو المنطق الذي غالباً ما يحتكم إليه الشموليون على إختلاف مناهجهم الإقتصادية والفلسفية، ويستهدف، قبل البدء بأي عمل، مسك الصورة من تلابيبها والإحاطة بتفاصيلها ومتغيراتها كاملة، أي أنه لا يريد قبل القفز للاستنتاجات والأحكام أن يخلف وراؤه شيئاً غير معلوم.

ـ **الصوَري**: وهو المنهج الذي يشكل دليل وطريقة عمل الليبرالية والرأسمالية التي تلجأ في إنجاز الأعمال إما إلى وضع المقدمات وطلب

النتائج المشروطة بها، أو وضع الأهداف والتكاليف المفترضة ومطالبة المتنطعين الذين يبرزون لتحمل المسؤولية بالنتائج المطلوبة، وإلاّ فسيحل العقاب محل الثواب [كما يحصل في عالم اللزْمَة أو المقاولات]، وهو بهذا لا يهمه التفاصيل والمتغيرات التي ينشغل بها المقاول أو المتصدي أو لنقل طرف العقد الآخر الذي وافق إستناداً للمقدمات أن يتحمل المسؤولية ويعطي نتائج متفق عليها، وهو أمر أدعى للمسؤولية والإلزام. وبرأيي إن أنسب استخدام لمثل حالة الأمة العربية التي تواجه صعوبات وتحديات كثيرة هو المنهج الصوري وأقيسته المعممة على الحياة الإنسانية الإجتماعية والإقتصادية مع الإستعانة بالإستقراء والجدل كلما تطلبت الحاجة ومثل ذلك يحصل بصورة طبيعية وروتينية لأن كل حكم صوَري لابد أن يتخلله عشرات أو مئات العمليات الإستقرائية والجدلية والقياسات المتنوعة. ويتم هذا الإستخدام، طبعاً، في شؤون الحياة والسعي الإنساني وليس في شؤون الدين والإلهيات ... فلقد قيل لاقياس في الدين في حين يقيس الإنسان دون إرادته عندما يدير شؤون حياته العملية والنظرية الخاصة والعامة.

نزع الخصوصية و نزع الثقة بالنفس

قال المسعودي: العراق سرة الأرض، وقد سبقه وتلاه إلى ذلك كثيرون، قالوا أشياء مماثلة ولم تكن عواطفهم تلك بلا أساس موضوعي.

ولاخلاف حول الغرام بالعراق، غرام العراقيين به، ولكن إستناداً إلى وقائع وشواهد تاريخية ينتمي أكثرها إلى ما يمكن تسميته بتراث " الأوائل " .. ذلك وغيره جعل الفرد العراقي غالباً ما يعتقد انه شخصية مركزية ويجتهد لتجسيد ذلك عملياً، وهو ماجعله أيضاً معتداً يمتزج عنده الترفع

والعناد بالممانعة والصبر رغم مظاهر النزق والطفر والتطرف التي ما إنفكت حياته العملية تفرضها عليه. وإذا كنا نعلم عن مميزات عراقية تاريخية كالفروسية والتفرد وغيرها من الميول والاستعدادات الخاصة، فلابد أن يقودنا البحث عن أسباب مشاعر هذه الخصوصية عنده إلى بعض الدوافع التي ظلت قائمة ومستمرة من الماضي حتى الحاضر تشجع كل مَنْ يمتلك الإستعداد من العراقيين على التميز وهي:

أولاً: يغالب كل فرد عراقي شعور بأنه يرث بلداً كان موطئ أقدم وأول الحضارات والأديان واللغات والقوانين. كما أن بغداد ظلت العاصمة الأقوى في العالم على مدى قرون مما جعلها تتميز بتنوع كبير فقد زحف إليها المتفوقون ودخلوا مدارسها وإلتحقوا بحاشية علمائها وصناعها وأدبائها. ويفسر العراقيون أسباب انحدار حضارتهم وتخلفهم في الخمسة قرون الأخيرة إلى سيطرة الحضارة التركية شبه البدائية على حواضرهم المتطورة.

ثانياً: ومن جانب آخر ولأسباب كثيرة يتفرد المجتمع العراقي بطريقته المتوارثة الخاصة في التعايش والتضامن، تعايش تكفله الأنسجة الاجتماعية – الأسرة والعشيرة، المجالس والمنتديات المدنية والدينية والتكوينات السياسية وهيئات الرأي – ومن حمايتها يحصل الأفراد على الدعم والقوة والقيمة، وعدا بعض الحالات المتأخرة في الريف[1] فإن

---

1 ـ روى المرحوم شمران الياسرى " أبو كاطع " في رباعيته عن دور بريطانيا في النصف الأول من القرن العشرين في تشجيع نقل ملكية الأرض الزراعية تدريجياً وبصورة ملتوية من ملكية مشتركة يتقاسمها أبناء العشيرة إلى يد مالك واحد هو الشيخ الذي أصبح بسبب ذلك إقطاعياً أيضاً وتحول البقية من " سَهّامة " إلى فلاحين يعملون في ←

المدينة وبعض الأرياف كانت قد كفلت حق الأفراد في التعادل والمساواة حتى لأولئك الذين لا ينتمون إلى بيوتات كثيرة العدد والأهمية، وهؤلاء كثيرون في العراق بسبب مدنيته العريقة فضلاً عن كثرة الباحثين عن العيش بعيداً عن الأهل والأقارب والصراعات "والجلوة" والمطلوبين ثأراً وغيرهم.

ولاشك إن كفالة جميع الناس والعدل بينهم إجتماعياً كان قد خلق أشخاصاً أنداداً متكافئين لا ينحنون بسهولة ويقبلون التحدي دون خوف ونستطيع دونما مبالغة التأكيد أن حراسة الشرف وحماية الجار وقلة الفساد وحماية الضعيف والتمسك بالعهد والكرم الزائد " فوق الطاقة " هي خصال كانت موجودة بامتياز في حواضر العراق وبعض أريافه ولدى كل الجماعات عرباً وأكراداً وغيرهم. وفي رأيي كان يمكن تطوير تلك الحماية وذلك التكافل الإجتماعي حتى بعد النقلة الحضارية الحديثة في النصف الثاني من القرن العشرين والإستعاضة عنها باللجوء إلى الحياة البرلمانية وسيادة القانون الذي يحمي وينطبق على الجميع بنفس المستوى.

ثالثاً: يفخر العراقيون بوراثتهم للحضارة العربية الإسلامية العريقة ويحترمون ويقدسون رموزاً تنتمي إلى خط القوة والقدوة الحسنة التاريخي كعلي بن أبي طالب وعمر بن الخطاب وأبي ذر وعمار بن ياسر ومالك الأشتر وعمر بن عبد العزيز وكل من سعى سعيهم عبر التاريخ، وبسبب شهادة الحسين ظل هناك ما يجذبهم نحو المظلوم ضد الظالم ومع مرور السنين تمرست خبرتهم وتعمق إحساسهم في تمييز أحدهم عن الآخر،

← أرضه .. وقد حصل ذلك في كل الأرياف عدا البصرة التي ظلت ملكية أراضيها خاضعة للعرض والطلب ،علما بأن شكل الملكية يحدد الكثير من جوانب السلوك في المجتمع.

كما ويتعرفون على الحق حتى عند غياب المرشد الديني العلني وعند غياب القيادة السياسية المخلصة بحس شعبي لا يخطئ الصديق من العدو ولذلك أصبح من الصعب خديعتهم، إلاّ إذا أرادوا خداع أنفسهم تحت ضغط سلطة قاسية أو مصالح أو ظروف معينة. ولهذا 'يذَكِّر العراقيون بعضهم بصلابة وصبر ومبدئية رموزهم التاريخية إذا ما صدر عن أحدهم ضعفاً. وهو ما أكسب العراقي ثقة كافية للشعور بالتفوق أو بتجاوز المحن والوقوف من جديد وإحياء حالة تحدٍ دائمة جعلت الديكتاتورية من أجل إدامة سلطتها تحرص على ضرب الطليعة بقسوة. لكن شعور التحدي المستمر المرافق للشخصية العراقية جعلها وهي تسير نحو أهدافها تتقلب وتتشكك متميزة عن حالة القطيع. غير أن ذلك لم يمنع وجود نسبة مئوية عالية من الرعاع، فبقدر وجود أصحاب الفطنة والشجاعة يوجد رعاع ينعقون تتغير مواقعهم ومواقفهم بحسب مصالح ضيقة ، لكن نسبة 30 % من القلقين الأذكياء في المجتمع تكفي لإعطاء البلاد تميزاً قافزاً.

رابعاً: تعودهم على تحمل عواقب الممانعة، وهو ما أعيا السلطات المتعاقبة رغم قساوتها غير المحدودة. وهذا ما يجعلني أستبعد إحتمال إستقرار الحال في البلاد قبل تغيير نظام صدام حسين، لأنهم سيكررون دورة التمرد والمواجهة كل بضعة سنوات، وسيفاجأ الحاكم دائماً بطرق جديدة للثورة والإحتجاج. ويمكننا أخذ نموذج غير عادي لتلك الممانعة العنيدة من المحاولات الجارية عبر القرون لتغيير الفكر والميول العراقية تجاه آل بيت الرسول الكريم، فقد سالت في سبيله دماء كثيرة وتعممت الأحزان عشرات ومئات السنين، لكن مثقفي العراق وقادته بدلاً من الخنوع والإذعان أو التبديل، أسسوا أيديولوجيا عاطفية مثيرة وتراث عظيم من الفن والأدب الحزين وملأوا الدنيا شعراً وعوضوا حريتهم

المفقودة بإهتمامات أخرى كانت السلطة ذاتها محرومة منها وغير قادرة على القيام بمثلها. وكانت آخر الشهادات والمفاجئات العراقية في هذا السياق هي الفكرة الذكية التي فاجأ بها السيد مُحَمَّد مُحَمَّد صادق الصدر سلطة بغداد وتمكنه من القيام بشيء معجز وغير متوقع تماماً، إذ قدم من منبره في مسجد الكوفة، تعبيراً عن قدرة فائقة على العطاء والاستقطاب، آخر نماذج العناد في الحق رغم جبروت الحاكم الظالم وفداحة الثمن ورغم تردد ونقد بعض الرواد إنطلاقاً من خبرة طويلة ومتعَبة بسبب الشعور بعدم إمكانية إجتذاب الجمهور المغلوب على أمره لدعوة الداعي إلى الحق.

وبالمقابل أظهرت السلطات المتعاقبة عناداً نادراً – يحتاج للدراسة – في إدامة إنتزاع الحرية من الشعب العراقي. وكان ربع القرن الأخير كله محاولة مستميتة لفك الممانعة الاجتماعية العراقية غير أن النتيجة كانت محافظة المجتمع على تقاليده في حين تخبطت الدولة التي اختارت العزلة وفقدت إتزانها أكثر من مرة.

خامساً: يضاف إلى خصوصية الفرد والمجتمع خصوصية أخرى هي خصوصية الوطن ذاته، فهو وادي الرافدين ومنشأ أهم الحضارات والأديان، وهو الأرض الوحيدة في العالم التي أعطت حضارتين كاملتين، حضارة بابل وحضارة بغداد الإسلامية [عاصمة الخلافة لأكثر من ستة قرون]، زحف إليها خلال تلك الفترة كل من وجد بنفسه القدرة على المنافسة قوة وذكاءً وعلماً وأدباً وفكراً، فامتازت بتنوعها وغناها الحضاري الممتزج، في حين أقامت أقوى الأمم حضارة واحدة كالمصرية واليونانية والفارسية والصناعية الأوربية. هذا فضلاً عن إن كل الحضارات ذات الطابع القومي العنصري في التاريخ كانت إنعزالية منغلقة رفضت التبادل الثقافي بسبب خوفها من الآخر وبسبب حِذرها منه اضطرت إلى خوض

حروب وقائية متخيلة كحروب دون كيخوتة ضد طواحين الهواء، بل وأحياناً إلى تخيل عداوات غير موجودة واقعياً مع الأمم الأخرى، ومثل تلك المخيلة المرضية قد تؤدي إلى تدمير الحياة الروحية السَوِية أو إلى تسويغ الدخول في حروب حقيقية مدمرة للحياة المادية. ولذلك كان أفضل ما قدمته تلك الحضارات للبشرية الجراح والعنف والقلاع. في حين قدمت الحضارات الإبداعية المتنوعة أو المتعددة الجنسية الكثير من الأعمال الصالحة للتبادل الثقافي، وكانت أهمها حضارة بابل ومصر وفارس واليونان وحضارة بغداد العربية الإسلامية والحضارة الصناعية الغربية الراهنة. ومازالت تلك الحضارات تحرض العالم وتملأه بالأمل، وتتناولها شعوب الأرض وقومياته المختلفة بإعتبارها تراثاً عالمياً دون عصبية أو حذر. وذلك أمر مثير للفخر ولمشاعر عزيزة طالما جعلت العراقي، محقاً كان أم غير محق، يخجل من الإنسحاب ويشعر بترفع يضطره لياقة إلى قبول التحدي كلما عُرِض عليه، وهو ما جعل السعي للنجاح يعيش دائماً بداخل كل مواطن عراقي. ولذلك لم يكن منظره قبل الحرب العراقية الإيرانية وحرب غزو الكويت إلاّ الرجل المعتبر، الجاد، الغيور وغير المبتذل. وحتى ضعاف النفوس والفارغين منهم يحاولون دون ملل إدعاء الصلابة والمبدئية ويؤرقهم ضعفهم وتؤرقهم عزلتهم.

كانت إذن خصوصية متنوعة وإمتيازاً منحه التراكم التاريخي والظرفي، ولم تكن تمييزاً وإنعزالية بل دوافع ومبادئ كامنة يختلط فيها التاريخي التراثي مع الإجتماعي الحاضر.

غير إن العراق بكامله ومنذ قرون كان قد بدأ يفقد الكثير من خصوصيته ومكانته العالمية التي لم يبق منها غير الذكريات فهو الآن ليس مركزاً عالمياً للعلم والتكنولوجيا .. كما إنه يراوح منذ أكثر من عشرين

عاماً في مكانه أو يتراجع، وهي ذات السنين التي بدأت الشعوب فيها تقفز تعويضاً عما فاتها في تحديث بنيتها ومستفيدة مما أتاحه التطور التكنولوجي المتسارع من إمكانيات. وبالإمكان تقديم قائمة بمئات العناوين التي تخلف فيها العراق وفقد اشياء كثيرة كانت فيما مضى ذات صفة عالمية. وعدا بعض الإلماعات الفلسفية [مُحَمَّد باقر الصدر] والشعرية [الجواهري والسياب والبياتي وجمال الدين والنواب]، ولا يحضرني الآن غير شيءٍ واحد ذا صفة عالمية ظلّ باقياً فيه هو مركز المرجعية الإسلامية الشيعية العالمي، فضلاً عن مساهمته الأساسية كواحد من أهم أربعة مراكز إسلامية سنية في العالم، وكان يجدر المحافظة والعناية بذلك على سبيل الفخر والإعتزاز والتنوع. بل كان بالإمكان تخصيص مكان لفاتيكان إسلامي في العراق وفي مدينة النجف الأشرف بالذات، ولم لا ؟ فلن يضير العراق تخصيص بضعة كيلومترات مربعة تشاد عليها بأموال الناس الخاصة المدارس والجوامع والدواوين والمكتبات وترك إدارتها ذاتية لزعماء الحوزة العلمية يديرون شؤونها بطريقة مستقلة وحرة وغير مشروطة، أي بالطريقة التي أدارت فيها الحوزة نفسها طوال مئات السنين. وهي ليست نفس الطريقة والفكرة الداعية إلى تنظيم الحوزة على شكل هرمي محسوب يجعلها قابلة للسيطرة والإخضاع، بل هي الطريقة والتنظيم الذي كان قائماً ومتكيفاً بصورة تجعله عصياً على الإستيلاء والهيمنة أو الخنق .. ولن يكون [الفاتيكان] مقراً ومكاناً وحيداً لتواجد العلماء الأعلام بل يتواجد فيه علماء العراق وبعض الأعلام من ذوي التأثير فوق المحلي وفوق القومي، فضلاً عن المدرسين والطلبة في الإختصاصات المختلفة، مع إستمرار بقية الحوزات والمراكز العلمية في أنحاء وجهات العالم الأخرى في تدريس وتطوير علومها، فلا يتعرض أحدها لخطر الإحتواء حتى تنشط الفروع الأخرى وتتوالد.

وما تقدم ذكره مسألة تنطوي على خبرة تنظيمية [تنظيم غير المنظم] تراكمت لدى الحوزة العلمية خلال قرون من الصمود والملاحقة والتنكيل، ولعل السنوات المؤلمة الأخيرة قدمت أسوأ الأمثلة على ما نذهب إليه حيث إغتالت السلطات الجاهلة أو نكلت بعلماء الدين والمنطق والعربية والفن والفلسفة والتاريخ مثل مُحَمَّد باقر الصدر والشيخ البدري والسيد مهدي الحكيم وثلة من آل بيته الأعلام والسيد الخوئي وولده العالم مُحَمَّد تقي وعارف البصري ومُحَمَّد صادق الصدر وقتيبة الشيخ نوري ومُحَمَّد سلمان حسن وعبد الرحمن البزاز وغيرهم كثيرون.

ولكي تمنع وضع الأصفاد في يديها لجأت الحوزة الدينية إلى تعددية المراجع وليس إلى التنظيم بطريقة مألوفة، وفي حين سقطت الأحزاب مضطرة في فخ العمل السري المعزول تمسكت الحوزة الدينية أكثر من أي وقت سابق بخيار تعددية المراكز والمدارس والمراجع بحيث تستطيع تلك المراكز دائماً العودة طوعاً إلى مرجعية تتفق عليها الأكثرية وتستطيع تغييرها أو نقلها إذا حصل ما يستوجب ذلك. وكل هذا التنظيم يأتي إحتياطاً ضد محاولات الهيمنة من داخل الحوزة أو من خارجها.

وما نقترحه لو تحقق سيكون خطوة ستسهم حتماً في حل مشكلة معقدة كانت دائماً تثير الإختلاط والتداخل بين ما هو ديني إلهي وبين ما يخص السعي الإنساني، وخطوة لفك الإرتباط بين حاجات المجتمع الإنسانية وبين الوظيفة العالمية لبعض علماء الدين الإسلامي، أي خطوة لفض التداخل الذي يحصل أحياناً بين السياسة والرياسة خصوصا إذا ما حصل في مناسبات وأمكنة غير مناسبة. وذلك لايعني عزلهما عن بعضهما نهائياً بل تقنين العلاقة وهو أفضل لهما، فضلاً عن إمكانية أن يعود ذلك على العراق بفوائد إقتصادية وسياحية وعلمية جمة، فيتحول مع مرور الوقت إلى مركز للإستقطاب ومركز للدراسات والبحوث

خصوصاً إذا ما زال التوتر وحل بمحله الإستقرار ومشاريع المستقبل.

ماذا حل بالعراق ؟

الحضارة والعنف مولودان عراقيان ترافقا متوازيان منذ القِدم وتبادلا المواقع كراً وفراً آلاف السنين، ولظروف راهنة كثيرة بدأت المدنية والحضارة تنسحب وتنكفئ لينفرد العنف ويتصاعد تدريجياً منذ أن صادر نوري السعيد الحريات العامة وحل البرلمان عام 1954. ثم جاءت الجمهورية مشبعة بأيديولوجيا إجتماعية ثورية لا تعير إهتماماً لوجود دستور دائم، وباستثناء الشيخ مُحَمَّد مهدي كبة وكامل الجادرجي وعبدالكريم قاسم ومُحَمَّد حديد ومُحَمَّد صديق شنشل وعدد محدود من المثقفين الذين غمرتهم الموجة الكلامية الثورية، كان جميع الجمهوريين ضد البرلمان. وقد عرقلت الروح الثورية المنفعلة والمندفعة إكتمال نمو الأنماط الإقتصادية الاجتماعية فانتقلت بعض الشرائح من نمط لآخر أكثر تطوراً قبل إكتمال النضج الضروري الكافي للنمط والمرحلة التي كانت تعيشها أي قبل أن يتحول النمط إلى إسلوب حياةٍ طاغٍ ناضج ومكتمل التأطير، فأصبح يعيش بيننا نصف البدوي نصف الريفي، ونصف الريفي نصف المدني.

وعندما إحتاجت الديكتاتوريات الاجتماعية تعويض عدم شعبيتها بِحُماةٍ مخلصين لم تجد أكثر من هؤلاء الأنصاف قسوة وجبرية وخشونة فأقطعتهم الأراضي وخلعت عليهم الوظائف السامية وإستفادت من أبنائهم قبل أن تكتمل في أذهان الأبناء مفاهيم الحياة المدنية الجديدة وذلك شكل بداية سلطة الرجل النصف [أنظر مالك بن نبي] وما تبعه

من أنصاف الأعمال وأنصاف الشعراء و... و... إلخ وهكذا سيضطر المرتبك الأقل مدنية وأربك معه المجتمع العريق العتيق، فكان ضابط الشرطة يدخل النجف أو البصرة وسامراء والموصل فيستذلها في وقت تزدهر صالوناتها بالمكتبات والمخطوطات العظيمة الشأن، ويكثر بين رجالها الشعراء والأدباء والمفكرون وعلماء الفقه وبقية التخصصات. وبذلك يتكرر مشهد السيطرة المغولية القاسية والتركية الجاهلة على البلاد العربية والإسلامية وبشكل خاص على حضارة بغداد.

وكانت النتيجة إنحطاط البنية الحكومية والإجتماعية للبلاد وفقدان المجتمع تسامحه وإحلال التناقض محل التعارض. وقد تناول السياسيون الأيديولوجيا الواردة إنطلاقاً من حقيقة وعيهم المتخلف فقدموا فهماً معوجاً لنظريات هي أصلاً معلبة وغير صالحة إذا لم يتدخل العقل الإبداعي المحلي لتكييفها أو الإستفادة من عناصرها الإيجابية. كما سادت شريعة قمع الرأي الآخر وبلا رحمة، مما أجبر بعض أفراد المجتمع على الإستسلام للقوة والقدر وشجع روح الإنتهازية والوصولية وتكفل بتشويه خصال إجتماعية كثيرة جيدة.

ويشهد القرن الأخير، أي منذ ما سمي بالإستقلال الوطني: إن الحكومات الوطنية إستخدمت القوة العسكرية الضاربة ضد الشعب الأعزل فسببت له الآلام والتعويق وأفقدته الإستقرار وجعلت أكثريته لاتشعر بتعاطف مع "وطنية" السلطة التي إستدعى سلوكها مشاعر اليأس والثأر ومحاولات مضادة لبناء قوة مسلحة غير قانونية في مواجهة القوات الوطنية النظامية مثل سعي العشائر للتسلح وقيام الحركة الكردية المسلحة وفيلق بدر وثوار الأهوار وحرب المجاهدين والأنصار وقبل ذلك حركة الكفاح المسلح في الجنوب منذ منتصف الستينات التي قادها خالد

أحمد زكي ورفاقه، وهو ما هدد أكثر من مرة بإنفراط عقد الدولة الواحدة والمجتمع الواحد ذو الأماني المشتركة.

فالشعب يريد حدوداً معقولة من الحرية في حين تريد السلطة إلغاء تاريخه وتراثه وتقاليده وطقوسه الدينية والإجتماعية وألوانه المتنوعة وتحويله إلى قطيع مطيع، ولذلك شاهدنا البلاد تدخل كل عشرة أعوام تقريباً في دورة عنف داخلية مدمرة، ويحصل ذلك حتى في الحالات التي يغيب فيها المؤثر الخارجي المباشر، أي إن الأيديولوجيا تمتلك من قوة التأثير ما يجعلها قادرة أحياناً أن تحل محل قوات الإحتلال الخارجي. وللأسف سيكون الأمر أكثر إثارة إذا أضفنا له دورها [الأيديولوجيا] غير الواقعي الوارد من الخارج في تبرير وتشجيع العنف وإستعمال وسائل وطرق "ثورية" غير قانونية تنافي روح التسامح والتعايش السلمي بدعوى الصالح العام، فجميع الأيديولوجيات الشمولية كانت قد اتبعت ذات الأساليب في التحريض على العنف ومثالها العام ينطبق على ذلك الرجل الذي أعطاه الحزب بندقية وأمره بقتل رجلاً آخر، قائلاً له إذا لم تقتله ستحصل أمور أسوأ بكثير، وبقتله سوف ننقذ الآلاف من أبناء الشعب، لذا فإن الصالح العام يتطلب التضحية برجل واحد من أجل إنقاذ كثيرين. وكما هو معلوم فإن مثل هذا الإختيار لا يمكن فرضه على المواطنين الأحرار غير الخاضعين لهيمنة السلطة والفكر الشمولي.

ثم جاء القومي المؤدلج حاكماً ليستهدف قبل كل شيء المميزات المحلية أو القطرية الخاصة، ويقمع التمايز حتى لو اضطر إلى استخدام القوة المسلحة ظناً إن إضعاف الخصوصية وكبت التمايز سيخدم مشروع وحدة الأمة العربية والوطن المجزأ، فمن أجل المحافظة على اللغة فصيحة لابد من منع الشعر الشعبي أو النبطي، ومن أجل الوحدة لابد من توحيد المنظمات والأفكار وكثير من الاختيارات ذات الطبيعة المحلية

[راجع محضر محادثات الوحدة 1963] ... إلخ

ولا يخفى ما للعراقيين والشاميين والمصريين والمغاربة وأبناء الجزيرة الذين يعيشون في وطن مترامي الأطراف ومتعدد التضاريس والظروف البيئية والاجتماعية وفي أساليب المعيشة والمذاهب والأديان والجيران، من خصال جوهرية متشابهة وأخرى مميزة ومختلفة على سبيل التنوع وليس الإفتراق ... ومثلما كانت الخصال المتماثلة ضرورية للوحدة فإن خصال التعدد إذا ما جرى توحيدها قسراً سيؤدي إلى تمحور الجماعات حول مراكزها أو إلى إخراجها من شفافيتها الإنسانية إلى حيث يؤدي التماثل القسري إلى خلق روح القطيع الحيوانية بداخلها. هذا فضلاً عن السلوك السلطوي الإنتهازي في التعامل مع الجماعات الإثنية والدينية والأقليات [كالمسيحيين والأكراد والتركمان والآشوريين والصابئة وغيرهم] فيجري تجنيد بعضهم لأغراض الحماية تعويضاً عن عدم شعبية السلطة في حين تنظر إليهم بمجرد إنتفاء الحاجة كعدو متربص ينوي الإنفصال حتى قبل إعلان النيات وتمنع عنهم أبسط الحقوق الثقافية والإنسانية.

وكانت قمة التدهور عندما فوجيء العراق بكل تكويناته بانقلاب قصر أدى إلى صعود سلطة هي أشبه بقوة غازية سلوكها مختلف وعقوبتها الابتدائية الموت، غزاة لا يهمهم غير السيطرة والاستيلاء، وفي سبيل ذلك يستعدون لتوظيف البلاد أرضاً وشعباً وجيشاً في خدمة مخططات دولية مشبوهة بل ويمنحون أراضي الوطن مقابل مكاسب ومصالح سياسية مؤقتة. وكل شيء بالنسبة لهم متغير ماعدا القسوة والغدر فهما ثابتان. وأمام ذلك الوضع الجديد إضطر العراقيون إلى القنوط أو اعتزال الحياة العامة أو الإنخراط في الحياة الحزبية الحكومية وغير الحكومية حمايةً لأنفسهم، ولجأ آخرون إلى خارج البلاد، وذلك ألغى عملياً وجود الفئة العريضة المستقلة والحرة، وضيَّق آفاق الحياة

الديمقراطية المستقبلية، وبدوره أضعف واحدة من أهم خصوصيات المجتمع والفرد العراقيين وهي إحلال الخوف محل الصدق والعفوية والحماس، وأحَلَّ اللاأبالية محل روح التدخل والشعور بالمسؤولية التي عرِفا بهما.

كل ذلك تحقق تحت وطأة إصرار الحكومات العراقية المتعاقبة على عدم معالجة الأزمة إنطلاقاً من جذورها وأسبابها، بل لجأت إلى استخدام القوة والتدابير المشددة للظهور بمظهر المتوازن. ولقد أتيحت للنظام القائم فرصة ذهبية ومقومات مشجعة مادياً وإقليمياً وعالمياً ليكون قوة محترمة ومعتبرة في المنطقة، لكنه أخفق بسبب سياسته الداخلية، كان يتسلق خطوة فخطوة من أجل أن يهبط ويسقط دفعةً واحدةً..

إن ما جرى منذ منتصف الستينات قد أحَلَّ محل الخصال العراقية مشاغل ومصاعب جديدة يمكن اختصارها إلى ما يلي:

أولاً: قيام سلطة مركزية سوداء بعثرت ريع البلاد وأفقدت الدولة والأفراد التراكم المالي أو الرأسمالي.

ثانياً: تخلف البنية التحتية وفقدان الحلقة الوسطى بين الفقراء والأغنياء، وبين الزراعة والصناعة وتردي مستوى الخدمات الأولية كالكهرباء والماء والسكن والخدمات الإنسانية والصحية فضلاً عن المشاكل المتوقعة من عدم القدرة على استخدام التكنولوجيا الطبية المتطورة.

ثالثاً: بسبب حروب النظام الداخلية والخارجية وبسبب السياسة التفريقية والقسوة وتجاهل معاناة المجتمع لم تبق القضية الكردية هي مشكلة العراق الكبيرة الوحيدة بل أضيفت لها المسألة المذهبية التي تحولت إلى قضية صراع حادة ومثيرة للخوف والحزبية وكما أرى فإنها قد بدأت تتحول إلى قضية سياسية قد تؤدي إلى إنحراف مدمر وإلى

اضمحلال الكثير من لمعان وتماسك الشخصية العراقية وإلى انخراط كثيرين في جيش الرعاع المتزايد وسيكون القانون والأمن الإجتماعي أول المتضررين.

إن أهم ما أربك العراق المستقل منذ 1921 حتى 1958 هو أن محتوى وشكل المعادلة والحدود السياسية في البلاد لم تكن من وضع أبنائه، فظل المجتمع غير مستقر وتتوق غالبيته بشدة للتغيير، وعندما حان أوانه مع ثورة 1958 لم تستطع القوى السياسية تقديم مشروع ناضج لتطبيقه، وبدلاً منه عرضت مشاريع أيديولوجية فوضوية أو عاطفية ذات أصول أوربية لم تعِر إهتماماً كافياً للتناقض القائم بين شكل السلطة القائمة ورغبة المجتمع العراقي الحقيقية الإجتماعية والقومية والدينية بالتغيير. وكانت تلك الأيديولوجيات قد تسللت إلى الكيان السياسي العراقي بمساعدة الفرقاء المحليين وتركت مفاهيمها على الشباب أثراً له فعل السحر والهيام وظهر ذلك واضحاً على لغتهم وحوارهم النزق فأخضعوا الأهداف الوطنية والقومية الكبرى لها. وهذا يعني إن الخلافات التي تسللت إلى كياننا قد تعاظمت بنفس قدر إختلاف وعدم تلاقي الأيديولوجيات المختلفة المنشأ والأهداف، فمن المعلوم ان لكل أيديولوجيا بنيتها وبنائها الهرمي الخاص المرتبط بظروف النشأة ومستوى النظرة إلى العالم، ومن الصعب تطويعها لتلتقي مع نظم أيديولوجية أخرى مختلفة النشأة والنظرة. وربما بسبب ذلك فقد السياسيون العراقيون الواقعون تحت سلطة الأيديولوجيا بساطة قضيتهم ووضوحها وعجزوا رغم تفاقم الجائحات عن التوافق حول ما يمكن تسميته " القضية العراقية " الواحدة التي يفترض أن تصب في سياقها نتائج مجهوداتهم ونضالاتهم حتى لو لم يتفقوا على التفاصيل. وكانت أسوأ النتائج أنهم أدلجوا القومية والوطنية والخصوصية العراقية وحاولوا أدلجة الدين الذي لملموا شعث

بعض أفكاره وإعتبروها مادية، فانقسم الناس إلى أديان ومذاهب وجهات وأصبح الإنتماء السياسي الإجتماعي أو الفكري يحدد الإنتماء للوطن والأمة.

رابعاً: تمكنت السلطات المتعاقبة منذ 1921 وخصوصاً سلطة [البكر – صدام] من التركيز على أهداف إستراتيجية لتدمير التماسك الوطني والقومي فضربت البنى الإجتماعية والثقافية التي شكلت دوماً مفاصل وأعصاب المجتمع التي تُقَوِّم كيانه وتساعده على الوقوف والثبات في الشدائد، فلجأت من البداية إلى ضرب الحوزة الإسلامية ونال الشيعة والسنة كل منهما حصته من التآمر والشِراك والتقتيل والهيمنة فنجحت السلطة في مجالات وأخفقت بأخرى. ثم إتجهت لضرب الحركة السياسية المنظمة التي كانت تمثل الإدخار الشعبي للممانعة والتصدي لمواجهة محاولات الإستبداد والطغيان، فتعاملت معها بوسائل التصفية تعذيباً وتشويهاً وغدراً وقتلاً بلا حساب. كما ضربت الحركة الكردية بلا رحمة وعزلت المجتمع العراقي عن جيرانه الذين كان يؤثر ويتأثر بحركة الوعي السياسي عندهم. لقد أراد النظام بذلك أن يحتفظ بجسد المجتمع بلا أعصاب تشده، جسداً مترهلاً بلا قوة أو عناد، خائباً غائباً ملتاعاً تطحنه كسرة الخبز والحاجات اليومية السخيفة حيث يكافح الشاب الجوع ويطارد المواد الغذائية ويتهرب من خدمة العلم حتى المشيب إذا لم تقتله " هزائم النصر"، وكان عليه أن يتفهم غصباً عنه ادعاءات النظام التنويرية وحربه ضد التراث والتقاليد والطقوس الإنسانية والروحية في هذا السياق[1].

---

1 . تؤكد تجربة الحياة والتاريخ إنه حتى الحالات التربوية التنويرية إذا ما أُجبِر الناس على تجرعها قسراً ستكون مرفوضة ، فقد رُفِضَتْ الدعوات الغربية والأمريكية لتنوير وتمدين

خامساً: تعاظم خبرة المداهنة والقدرة على التمثيل السلبي عند المواطن العراقي الذي يضطر يومياً إلى التصفيق وإظهار الحماس لأشياء لايريدها، ويطلق النار على أشخاص ليسوا أعدائه بل ويحبهم أحياناً، وذلك أطفأ الروح وأضعف الحماس الذي كان من أهم خصوصياته.

وقد أثبتت حكومة صدام حسين في تجربة أولى في تاريخ العالم خلال حروبها الثلاث [حربها ضد شعبها والحربين الإيرانية والكويتية] إمكانية "الديكتاتورية المطلقة" وإمكانية الخوف على دفع الجيوش للقتال بلا معنويات إذا ما توفرت الشؤون الفنية كالعدد والمال والمعلومات والنصائح الآتية من الخارج، أي إنها أثبتت إمكانية أن تحل القسوة والخوف محل المعنويات والدوافع الوطنية فيقاتل الجندي حتى لاتخترق ظهره أو صدره رصاصة، فرغم وضوح الصورة لدى العسكري العراقي إلاّ إنها لم تلغِ إرتباكه لأن أيٍ من الإطلاقتين لا تأتيه من عدو حقيقي، فتلك التي قد

بعض الأمم الأفريقية والهندية المتخلفة وأعتُبِرت مجرد محاولات إستعمارية مغرضة . كما أُبيد التراث التنويري للمعتزلة بصورة غير معتادة فوراً بعد مجيئ أول خليفة مناهض لمنهجهم ، ولاشك إن سبب تعرضهم للإبادة كان تغليظهم لأحد أصول الدين " الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر " وتطبيقه بشدة غير معهودة ووفق فهم متفوق خاص . وكذلك دائماً إدعت حكومة بغداد وأتباعها إنها أكثر تمدناً من الشعب ، وكثيراً ما ساقت أحراره ومثقفيه وقادة حركاته إلى المشانق أو قتلهم تعذيباً وقهراً وكمداً بدعوى منع شؤون كثيرة بينها الطقوس والتقاليد " الرجعية " .. ويواليتها علمت أن الطقوس ليست سوى عوامل إحيائية لا تتغير بسرعة تغير الآلات والقوانين الوضعية وإن الأمم لا تلغي طقوسها بحسب حاجات حكوماتها السياسية المؤقتة بل غالباً ما تضيف إليها ألواناً وأنواعاً أخرى كي تزدهي وتسهم في إغناء وغسل وتطهير الحياة الروحية للناس ، وذلك بغض النظر عن منطقها – عقلياً كان أم ما ورائياً – فالإنسان ليس آلة بل كائن حي يرتد على الأحداث بصورة غير متوقعة أحياناً ، ويحتاج بين حين وآخر إلى نزهة روحية لا يكون بداخلها غير ذاته وما تؤمن به بعيداً عن حسابات المنطق.

تصيب صدره تأتي من جارٍ مسلم فرِضت عليه الحرب وحمل السلاح فهو يشاركه نفس الحالة. والرصاصة التي قد تصيبه من الخلف ربما تأتي من سلاح شقيق أو شريك في السلاح والوطن إضطره العنف أن يكون في هذا الموقع دون غيره، وإذا لم يَقْتُل يُقْتَل.

سادساً: أورث الصراع العابث شبه المسلح بين الأطراف السياسية العراقية أعباءً ما زالت تنوء تحت ثقلها حتى الآن، ويستطيع الملاحظ المدقق أن يرى إن كل حركة سياسية أساسية ما زالت رغم مرور السنوات تدافع عن أو تسعى لتنفيذ أو تقف ضد أهداف من العيار الثقيل تستطيع أحياناً استغراق كامل طاقتها، أهدافاً لا تقع ضمن خارطة حاجات المجتمع العراقي الضرورية وبعضها لا يستحق كل تلك العداوة أو إهدار الجهد من أجلها، وسيلاحظ عدم وجود أية التزامات اجتماعية أو سياسية لبقائها ضمن قائمة الأولويات غير التعصب و"العزة بالإثم" ودوافع الأيديولوجيا.. ومن أمثلة تلك الأهداف المستنفذة والمستغرقة للجهد: إلتزام التيار القومي بموقفه المعادي للزعيم الراحل عبد الكريم قاسم الذي هو من نسيجها، رغم إن قاسم كان ومازال محبوباً من الجمهور وتجلب عداوته للتيار القومي مشاكل أكثر من المرابح. وليس صعباً على القوميين والبعثتين، كما أرى، إستنكار نتائج الصراع بينهم وبين الشيوعيين الذي أنتج قتلى وطنيين كثيرين وجرائم إرتكبها طارؤون، فيتجنبون معضلة لم يكونوا قادرين على حسمها وبذلك يُخَلّوا عن كاهلهم حملاً طالما أشغلهم وأبعدهم عن قطاعات شعبية واسعة. وموقف الإسلاميين: إذ يتعامل أكثرهم مع المواطنين انطلاقاً من فقه وتشريعات إجتهادية مؤقتة قابلة للتغيير بعد حين، وذلك ما يقلق ويُتعِب بعض أنصارهم وأصدقائهم ويصادر حريتهم في الاقتراب والابتعاد عنهم دون إحراج أو ضغط. ولعل جعل إسلوبهم أكثر لباقة سيكون أنفع

لتطوير حركتهم وإحاطتها بمخلصين أحرار ومقتنعين.

وموقف الشيوعيين من تأريخهم الأيديولوجي الذي يستثير قوى إجتماعية ليست طارئة. خصوصاً حيال الطقوس والتقاليد الدينية الشعبية، ورغم عدم وجود نصوص شيوعية معلنة لكن من السهولة ملاحظة إرتياحهم كلما حصل نجاح محلي أو إقليمي أو دولي ضد معتقدات أو تقاليد إسلامية كأكذوبة سلمان رشدي ومعركة غطاء الرأس [الحجاب] للتلميذات والعاملات المسلمات في أوربا حتى لو صدر ذلك من الخصوم. ولا يمكن تفسير ذلك إلا باستمرار الحنين لديكتاتورية الأيديولوجيا التي تم تفكيكها كونياً [ونحن هنا نفرق بين الفلسفة والاقتصاد من جهة وبين الأيديولوجيا من جهة أخرى].

ولكن ما العمل ؟

إذا أردنا أن تكون الإجابة بسيطة وراجحة وغير مغرقة في التنظير علينا قبل أي شيئ آخر العمل على إستعادة الخصوصية العراقية المفقودة نسبياً من أجل البدء برحلة تعود بالبلاد نحو خط الرقي والمستقبل الزاهر، إستناداً إلى:

أولاً: إقفال دائرة العنف كي تعود البلاد إلى حالتها الطبيعية وذلك بإعلان الموافقة والتسليم بشروط الأمم المتحدة كما فعلت المانيا واليابان في الحرب العالمية الثانية، وليس في ذلك ما يعيب، لأن العراق بحكومته الحاضرة أم بغيرها لا قِبَلَ له على مواجهة القوى المقابلة، بل هو لايستطيع إدارة أية مواجهة في ظل الحصار لأن الذخيرة وبقية الوسائل وكل شيئ سيتناقص أو ينتهي بعد بضعة أيام من بدء المواجهة، ولنا مثال في الحرب الهندية الباكستانية التي دارت قبل أكثر من ربع قرن

حينما تم تدمير سلاح الطيران والأسلحة الإستراتيجية للبلدين بعد إسبوع واحد من بدء القتال .. ولم يكن البَلدان في حالة حصار بل لأن أسلحتهما المتطورة مستوردة وكميتها محدودة. وسيكون مفيداً أن يتعلم مشجعوا نظام بغداد على المشاكسة أهمية نسيان أيام الحرب الطويلة مع إيران لأن الحكومة العراقية كانت حينها مأجورة وتحصل على دعم خصومها الحاليين.

إن التسليم بشروط الهيئة الدولية وإخراج العراق من دائرة المواجهة سيوفر للبلاد إستقراراً هي أحوج إليه من إدعاءات البطولة الفارغة فتخرج من دائرة الحرب وسفك الدماء. ويقيناً إن دول المنطقة كلها تعلم أن المواطن العراقي مقاتل شجاع عندما يدافع عن الحق والوطن، ولذلك لا أرى إن الجنوح للسلام سيعني ضعفه وإنحنائه وتحول البلاد إلى نهب أو ثروة ليس لها صاحب شجاع يحميها، خصوصاً وإن كسب السلام هو الممر الوحيد والأكيد للتنفيس عن الخصوصية الكامنة مرة أخرى وللدخول في عالم التجارة والصناعة والتفوق العلمي وفي دوامة العمل والمال والنجاح وهو أمر سيسهم حتماً في إستعادة الشخصية العراقية التي تميزت بمبدئيتها، وإلى تخليصها من الروح العدوانية والأمراض الإجتماعية والثقافية المكتسبة، وذلك لا يتحقق قبل توفير حرية دورة رأس المال تحت حماية دستور دائم يؤدي إلى التنافس والنشاط ويعمق الحياة البرلمانية الحرة وحينذاك سيخرج من وسط الجراح والكسور والأطراف الميتة تدريجياً جذع جديد تنمو فوقه سعفات طوال وريقاتها خضراء تختصر وتحكي للأجيال حكاية الآلام والمعاناة وتعطي للحاضر الخير والظِلال. وربما ستمنح الفرصة والمبرر لأولئك الذين ضحوا حينما بادروا بإعلان الموافقة والتسليم بشروط الأمم المتحدة من أجل ضمان الخلاص الوطني من عدم جدوى الحروب البائسة، ومن أجل الحصول على إستراحة حقيقية

ليست مثل إستراحة المحارب الذي يشحذ سلاحه خلالها إستعداداً لصراع جديد ربما يكون أشد وأعظم، بل سلام عادل ودائم لا يمنع وجود التعارضات والإثارات في الرأي التي تزيد التنافس والفعالية بحيث يصبح التنوع الفكري والديني والمذهبي والإثني سبباً لزيادة ألوان اللوحة زهواً وليس سبباً للتصادم وذلك لن يتحقق كما قلنا إلاّ تحت سقف برلمان يتمتع أعضاءه بحرية حقيقية.

ثانياً: عقد ندوة وطنية لدراسة القضية الكردية للنظر بشأن العقد السياسي العربي الكردي الذي أصبح يحتاج الى مراجعة وتجديد من أجل منعه من التحول الى مثير ومؤَلِد دائم للصراع الدموي. ويمكن لهذه الندوة أن تضم سياسيين وأكاديميين ومهتمين ورجال قانون وعلماء دين ووجهاء من كل ألوان البلاد، فيجتمع على سبيل المثال مائة وخمسون شخصية تطرح للحوار الموضوعي القضية التي ظلت على مدى نصف قرن مصدراً للقلق والتوتر ونزيف الدماء. وتطرح على سبيل المثال أيضاً شروطاً جديدة لعقد جديد بين أبناء العراق. وستكون الندوة مفيدة حتى لو لم تثمر فوراً عن مشروع حل ناجز لأن الحوار سيزيد من الوعي بالآخر ويزيد من حظوظ الواقعية المطلوبة، خصوصاً عندما توضع أمام الندوة خارطة العراق والمنطقة، وتدرس تاريخياً وحاضراً الآفاق الموضوعية الممكنة للخطط والشعارات السياسية الوطنية والقومية المرفوعة.

وأعتقد أن الظروف الدولية الراهنة مناسبة للتفاهم إذا ما أخذنا بنظر الإعتبار عدم جدوى مشروع الإنفصال لأسباب إقليمية ودولية وليس لأسباب عراقية. فضلاً عن إن الإنتماء إلى العراق [بلاد وادي الرافدين] هو أمر ليس في متناول من يشاء وإن الانفصال سيعني إقامة كيان مجهول ومعدم يعيش بين حيتان وأطماع وأثرياء. ومن جانبي سوف لن أتحدث عن أهمية أو عدم أهمية مشروع الفيدرالية ولن أعطي عناية للآراء

التي ترى ضرورة تحكيم الشعب أو البرلمان لأن الشعب والبرلمان أغلبيته عربية وهي أغلبية غير ملزمة للأكراد. ولأن قضايا الحدود والأمم والحقوق القومية هي من قضايا الحوار والمفاوضات الطويلة التي لا تنجح ولا تبرم إلاّ بالإقناع والإتفاق التام، وعكس ذلك يعني الهيمنة وبقاء واحد من أهم أسباب القلق والنزيف. ولذلك أرى أهمية عدم إستعجال الأكراد في وضع حلول منفردة، وأهمية وضرورة عناية العرب بهذا الأمر لأن العشرين سنة القادمة في المنطقة سيكون قسماً كبيراً منها كردياً.

ثالثاً: إقامة برلمان حر تتفق عليه القوى الوطنية أو بأية طريقة يأتي معها، فهو الجهة الوحيدة التي يحق لها رسم تفاصيل المستقبل. ومن المؤسف إننا نستمع اليوم إلى سياسيين يخوضون في تفاصيل هي في حقيقتها من واجبات المؤسسات الديمقراطية المنشودة. ولكن قبل ذلك يجب تأكيد الثوابت الوطنية العامة التي لا يفترض أن تخضع إلى تصويت النواب كحقوق الإنسان وحرية الرأي والعمل والمعتقد والديانة والتدين وإقامة الشعائر، ومثل إن الكرد هم قومية أساسية في العراق لها نفس الحقوق والواجبات، والعراق جزء من الأمة العربية ولغة البلاد الأولى هي العربية ودينه الإسلام ... إلخ

ومن الطبيعي أن يكون هناك من يتخوف من إمكانية أن تؤدي بساطة الأغلبية الشعبية إلى إنتخاب ممثلين هم ليسوا الأفضل أو الأقدر، وهو أمر ممكن جداً، لكن حق الأكثرية الإنتخابية يبقى المعيار الوحيد الممكن والمتاح للإختيار الصحيح الذي سيتحسن بعد أن يلمس المجتمع حصاد كل دورة إنتخابية فيرتقي الوعي ويرتقي معه حسن الإختيار. فالبرلمان كان وما يزال المشروع الوحيد القادر على نجاح وحدة المجتمعات المتنوعة بصورة طوعية. وقد أدركت الحكومات العراقية المتعاقبة أهمية البرلمان للاستقرار والوحدة، ولكن بنفس الوقت خطره على سلطتها

الفردية فاستعاضت عنه بوحدة يضمنها الخوف وجهاز الأمن، ولذلك إدعى الناس الموافقة وأضمروا شيئاً آخر. وكانت الحكومة قد بررت موقفها بأن الشعب العراقي ما زال لم ينضج، مُذكِرة بزيف الحياة البرلمانية في فترة العهد الملكي ومستفيدة من قيام حكومات عربية "ثورية" وقف قادتها اللامعون مبدئياً ضد الديمقراطية الليبرالية واختاروا "الديمقراطية الثورية الطبقية" مما جعل الكثير من العراقيين في بعض المراحل يرغبون بستالين أو عبد الناصر عراقي. وقد كانت تلك الموجة الثورية وأدواتها أقرب إلى المزاج الشعبي التواق للتحديث والتغيير، وجاهزة للعمل كما هي حال الماركسية الثورية وحزبها النشيط الذي استرشد ميكانيكياً بنماذج سبق تطبيقها في دول المنظومة الإشتراكية معتقداً بإمكانية تقليدها ونقلها بسهولة، لكنها رغم ذلك لم تنجح على الأرض لأنها أدخلت نفسها في صراع عبثي مع الدين "دين الشعب"، صراع استغرق كل جهدها وطاقتها، فضلاً عن إن العراقيين لم يفضلوا موت الثورة على الحياة القائمة لأن وضعهم الإقتصادي لم يصل حد الأزمة المميتة، بل كانت الدوافع السياسية القومية والوطنية أقوى عندهم من أزمة الكساء والغذاء.

رابعاً: النصح في أن يتبنى البرلمانيون أو الحكام الجدد مشروع إعادة تربية المجتمع واستبعاد منظومة المفاهيم السياسية والتربوية والفلسفية التي جاءت بها سلطة [البكر – صدام] التي نجحت مستعينةً بالسوط والدينار في زرع الكثير من أفكارها المريضة في الجسد العراقي. تلك الأفكار التي لا نستطيع الآن بسهولة التمييز بين ضحاياها والسالمين منها. وهو ما جعل الجواهري الكبير عندما سئل عن مستقبل العراق يجيب: أشك أن تقوم له قائمة. وأرى إنه أجاب كذلك نظراً لما بدأ يشعر به من إجتماع وسطوة مفاهيم وعقد نفسية واجتماعية مستعصية

ومريضة تمكن النظام من زراعتها غائرة في جسد المجتمع وجغرافية الوطن. فالعراق حتى لو تخلص من براثن المنتصر في حرب الخليج الثانية وحتى لو تمكن من الوفاء بما فُرِض عليه من أعباء وديون وتكاليف الهزيمة فهو لن يستطع بسهولة التخلص من مزاجه الإجتماعي العصبي ولا من أعصاب أفراده الثائرة بل والمعطوبة أحيانا. ومع الأسف إن تلك الحالة العصبية الاجتماعية والفردية ستبقى طويلاً حتى بعد زوال المؤثر لأنها قابلة للتوريث، فما أسهل ما تنتقل فيه هذه الحالة للأبناء من الآباء ليجري توريثها للأحفاد أيضاً، وليس هناك من قوة على الأرض تستطيع حماية الأبناء من التأثر بمزاج آبائهم العصبي بعد أن نجح النظام على مدى ربع قرن من كبت وتحطيم حياة الفرد والمجتمع النفسية العامة، مدمراً الضوابط الطبيعية البيوكيميائية التي يمانع بها الإنسان الكآبة والطفر، وربما لن يكون بالإمكان إيقاف ذلك الإنتقال إلاّ بمصادرة الأبناء منذ ولادتهم وتربيتهم بصورة مستقلة.

إن أخطر ما في هذه الصفحة النفسية إن أعداداً هامة من عراقيي الخارج [خصوصاً الفئات الأكثر تعليماً وثقافة بسبب عمق إنسحاقها وابتعاد أفرادها عن الفطرة] تستجيب للأمراض التي أطلقتها أو أحيتها المؤسسة الثقافية المهيمنة في بغداد بعد أن كانت "تلك الأمراض" موجودة بصورة مخففة وتستجيب للعلاج. وبين تلك المفاهيم المرضية مصطلحات الترفع الفارغة ومسلك الرعاع المغذى على مدى أكثر من ربع قرن ببطولات سخيفة ودعاوى إجتماعية محلية وعنصرية وطائفية وضيق الصدر بالآخر وشهادة الزور حتى أصبحنا نقف أمام شخصية عراقية ما إنْ تضغط عليها قليلاً في الحوار حتى تثور وتستسلم إلى الغضب ولا تتراجع بعد حين بل تتلبسها "العزة بالإثم". وأرى أن العلماء العراقيين سيضطرون حتى بعد خمسين عاماً من زوال النظام القائم إلى

عقد المؤتمرات للمتخصصين في علم النفس العلاجي والإجتماعي لبحث الآثار النفسية التي ستخلفها المرحلة الحالية في أجيال المستقبل، هذه المرحلة التي أرادت السلطة خلالها أن تحقق للشعب غصباً عنه القوة ولكن بوسائل الضعف كالغدر والإغتيال والمناورة وإضطهاد الآخرين دون وجه حق بما فيها استخدام السلاح الثقيل ضد السكان المدنيين [العُزَّل] وإقناع الأنصار بأن تلك الممارسات إنما هي أساليب قوة وليست ضعف.

ومما يؤسف له ان بعض أبناء الوطن العربي صدقوا دعاوى الحكومة العراقية دون تدقيق بسبب مشاعر الهزيمة والخذلان التي يعانون منها، فصدقوا أول مدعٍ ليستسلموا بعدها لإحباط جديد ولإنموذج مشوه ومؤسف، لقد تصوروا انطلاقاً من ضعفهم إنّ اجتياح الكويت طريقاً لوحدة الأمة العربية.

خامساً: على مستوى العلاقات الخارجية، لابد من إدراك حجم المأزق الراهن وما يعتري الشعب والحكومة من ضعف وأزمة وجودية تجعل العراق بكامله بحاجة للإستقرار كي يتعافى ويبدأ بالتقدم ولكن ليس بالتمنيات والإدعاءات والعواطف بل بنظرة موضوعية ملموسة ومتروية للواقع الحقيقي. فرغم أن العراق بلد غني وتكفي ثرواته لجميع أبنائه، إلاّ إن الحربين الإيرانية والكويتية تسببتا في إفراغه من المال والأعمال والتراكم، كما تسبب الحصار الاقتصادي في إفقار المجتمع العراقي وتركه بلا رؤوس أموال كافية لتحريك عجلته الاقتصادية بشكل يوازي ما يحصل من تطورات وازدهار لدى جيرانه، فتقدم الجميع وتأخر هو [بما في ذلك التدني التدريجي لمستوى أبنائه العلمي]، ولا يجب أن نصاب مستقبلاً [فوراً بعد رفع الحصار] بصدمة إذا ما دخل الرأسمال الإقليمي الأردني، السعودي،التركي ،السوري، اللبناني، الإيراني والخليجي

فضلاً عن الدولي ليهيمن ويدير الأعمال، وسيشتغل كثيرون من أبناء البلد عمالاً ومروجين له، فلرأس المال قوانينه ومنطقه الخاص وهو أعمى لايتوقف عند العواطف.

وسنفهم خطورة الأمر أكثر إذا ما أدركنا أهمية العراق في المنطقة وأهمية الطاقة للعالم في ضوء غياب بدائل جدية للبترول. وتلك الأهمية ليست عامل قوة يتحقق روتينياً واوتوماتيكيا فحسب بل هي تضع البلاد موضع المستهدف أيضاً، وسيزداد التنافس الدولي على المنطقة أكثر كلما حصلت إختناقات ونزاعات إقتصادية بين الكتل الكبيرة ولذلك لا يحق مستقبلاً للسياسة أن تلهو وتغامر بل أن تدرس وتجتهد وتَحذَر وتتصرف بحكمة إستثنائية. وأعتقد أن بعض إجراءات الحظر ستستمر حتى بعد رحيل حكومة صدام حسين مثل منع العراق من إنتاج الأسلحة الثقيلة وبعض الصناعات ذات الصلة بحجج مختلفة. وستستمر محاولات الولايات المتحدة لإبقاء الهيمنة لأن معركتها الأهم ليست مع العراق بل مع اليابان وأوربا الغربية. ولا أرى أن العراق يمكنه أن يعمل أشياء كثيرة إذا ما أراد تعديل ميزان القوى وتحدي الإرادة الأمريكية في نزوعها لجعل الهيمنة الاقتصادية مواكبة لهيمنة القوة العسكرية والتكنولوجية، خصوصاً وإن واحدة من أهم حقائق المنطقة المرة أن نرى أمريكا تمثل الآن الدماغ المفكر الذي تصدر عنه الأوامر فتتحرك بقية الأطراف والقوى وبضمنها الحكومة العراقية وأغلب دول العالم. وأتصور ان عدا إسرائيل لا توجد دولة في المنطقة غير محاصرة إلى هذا الحد أو ذاك من قِبل الغرب.

كما أرى أن أمريكا بسبب خطط الهيمنة ترغب للعراق أن يكون مستقبلاً كتلة مستقلة مماثلة ومقابلة للكتل الأخرى مثل مصر والسعودية وسوريا وإسرائيل وتركيا وإيران، يقف العراق إلى جانب كل واحدة منها

ليس صديقاً حميماً ولا عدواً شرساً بل لحفظ التوازن وزيادة عدد الكتل المتكافئة التي ستساعد الإدارة الأمريكية على الهيمنة، فهي أسهل مع كتل محلية كثيرة يسهل توتيرها إنْ تطلب الأمر. وإذا أجرينا حساباً بسيطاً فلن نرى إن هناك ما يضر العراق في ظروفه الراهنة أكثر من دوام حالته السيئة القائمة لأن أزمة العراق الحقيقية ليست في الحصار وحده بل في فقدان الحرية أو بالأحرى فقدان النظام الديمقراطي، فالعراق كله مرتبك منذ 1921 ولم تمر عليه فترة من الاستقرار تجاوزت بضع سنوات، وكلما وجدت حكومة نفسها عاجزة عن حماية النظام الظالم تقوم أصابع خفية بانقلاب عسكري لصالح سلطة أشد على الشعب من سابقاتها وكان الخراب الذي جلبته حكومة صدام حسين هو النتيجة المنطقية لهذا المسلسل.

فبلاداً تتعرض منذ أربعين عاماً إلى مختلف الجائحات وعانى أبناؤها الكثير من جحود الجيران والأشقاء يحق لها أن تنكفىء عشر سنوات على الأقل إلى الداخل تبني نفسها ولا تعطي إلى خارج حدودها سوى إلتفاتة الحد الأدنى المطلوب. وبذلك يمكن نسبياً تجنب الغير والإستفادة من التوازن الإقليمي القائم والتركيز على البناء الداخلي.

إن تحليلاً منطقياً للعلاقات الدولية سيعطينا الحق في أن نتصرف بحرص وذكاء يكفي كي نتفهم الرسالة الأمريكية إلى العالم كله عبر الحرب العراقية الإيرانية التي أشارت بخط عريض إلى بدء تمرينات هيمنة القطب الواحد ونهاية الحرب الباردة بسقوط الإتحاد السوفيتي ونهاية تاريخٍ وبدء آخر تلعب فيه أمريكا دور القاضي المدجج بالسلاح والملتزم بتطبيق أحكام تسهم هي بصورة حاسمة في صياغتها .. تلك الرسالة التي استوعبها الجميع عدا المستفيد الأول منها حينذاك [نظام صدام حسين]

فاتجه نحو الكويت، ودخل في فخ التحدي الفارغ ضد قوة [أمريكا] تبحث عن عدو أحمق تفتتح به خطوتها الأولى في طريق طويل لا عودة فيه للسيطرة على الكرة الأرضية بعد أن أعدت العدة لذلك، فتسبب بدمار العراق واستجلب إلى المنطقة قوات أجنبية للتدخل والبقاء.

إن ما تقدم يفرض على الحكومة القادمة إقامة الدليل الملموس على الإنصراف تماماً نحو البناء الذاتي، كما فعلت ألمانيا واليابان، ونحو تنظيم لعبة التنافس السياسي الداخلي السلمي. لأن أهم دافع وتبرير تقدمه الولايات المتحدة والغرب لبقائهما في المنطقة هو ضمان عدم عودة الدور العراقي المقلق لأمن المنطقة أو الاحتياط من تعاظم دوره العدواني بعد تعافيه. ولدى الولايات المتحدة إمكانيات متعددة للتدخل في الشؤون العراقية وإحداث التغييرات السياسية المناسبة بعد مشاورة الحلفاء المحليين والعالميين والمتعاونين من المعارضة، وأعتقد أنها ستختار إستمرار تشديد الضغط من أجل أن يحصل أحد أمرين:

الأول: إنقلاب داخلي محسوب أو حتى غير محسوب.

الثاني: أزمة شديدة يفتعلها النظام بما عرف عنه من حمق، قد تساعد على موافقة المجتمع الدولي والغربي خصوصاً على تدخل دولي أو قد يشجع تحركاً داخلياً سيلقى دعماً متفق عليه ومحضر له مع قوى سياسية عراقية فاعلة بعد أن تقدم الضمانات لعدم إنفرادها بالسلطة.

ويعد الأمريكان أنفسهم منذ فترة لإستقبال إحتمال أحد الأمرين، وتأخذ إستعداداتهم شكل ترتيبات أمنية ودراسات ومتفرغين ومهتمين ورؤوس جسور جوية وبحرية وربما برية، وكلها ستعطيهم الفرصة كي تكون ردة فعلهم سريعة ومناسبة وفعالة وسباقة عندما يؤدي إستمرار الضغط إلى حصول شيئ مفاجئ ويحين أوان التغيير. ويدخل ضمن الترتيبات المذكورة إعداد وثائق إتهام وإقامة منظومات سياسية وإذاعة وإتصالات

تتولى الإيحاء لمن يرغب من داخل صفوف السلطة بوجود إمكانية لالتحاقه بمنظومتهم، ومحاولة التأثير على الوعي العراقي وإشعاره بعدم إمكانية إصلاح أي شيء دون زوال النظام القائم، وهو أمر لا يحصل بلا حضور أمريكي. وتحاول الولايات المتحدة منذ فترة مد خيوط وقنوات مع قوى وطنية أساسية لجس النبض حول إمكانية الإتفاق على حدودها ودورها في حالة حصول فراغ سياسي وإداري حين سقوط النظام أو تخلخل إدارته لهذا السبب أو ذاك. **ولا أرى ضيراً أو سبباً لتحريم التعامل مع الدول الكبرى ما دامت هي مفروضة غصباً وموجودة فعلاً على الأرض العراقية أو في محيطها المؤثر وتمتلك، شئنا أم أبينا، حقوق قانونية دولية في التدخل يومياً في الشؤون العراقية وهي تقوم بذلك فعلاً.**

ومن اجل أن يكون ذلك التعامل محترماً، لابد أن لا يسيء لمصلحة الوطن. كما ليس هناك ما يدعونا لكي نعطِ كمواطنين موالاتنا لأول متنطعٍ أو مدعٍ أو لمتعاملين لا يؤكد تاريخهم ولا تاريخ أسلافهم استعدادهمً للتضحيًة من أجل الوطن وعدم خيانته من أجل مصالحهم الشخصية أو مصالح أخرى ضيقة، فالعراقيون قد خبروا طوال السنين الماضية القوى والأشخاص الذين تفرغوا وسعوا لمساعدتهم ورفع قضيتهم ولذلك سيقدرون جيداً الجهة التي يساندوها.

أما إقليمياً فأول عمل مفيد تقوم به الحكومة القادمة هو منع التداخل الحدودي وانتقال المقاتلين بين العراق وتركيا وبذلك ربما يمكن تجنب الجارة الشمالية التي تضع نفسها موضع الموظف المحلي الذي يستطيع الغرب وإسرائيل استعارته وتكليفه ضد الدول العربية مستفيدة من وجود تراث تركي متعالٍ على العرب.

ومن الضروري تجنب التصادم المنهجي والأيديولوجي مرة أخرى بين العرب والإيرانيين خصوصاً وإن إيران تنظر للوطن العربي كساحة لنشاطها، فضلاً عن وجود أساس واقعي للخلاف لأن العراقيين عرباً وأكراداً يميلون إلى التركيز على الجانب القومي في حين يختار الإيرانيون الإسلام بديلاً.

أما على المستوى العربي فليس لسوريا ومصر مصالح ضيقة في العراق وهما صديقتان لقطاعات واسعة من الشعب العراقي بمن فيهم الأكراد ولن تكون هناك مستقبلاً أية صعوبات في التعامل معهما.

ولا ترجو بلدان الخليج العربي والسعودية من العراق أكثر من إهتمامه بنفسه وان يتركهم ينعمون بثرواتهم الطبيعية. ولا أعتقد إنّ أحداً يشاطر الحكومة العراقية في دعواها بأنها مستهدفة من تلك البلدان.

وفي كل الأحوال فإن البرلمان المنشود سيتبنى الشكل المناسب للعلاقة بين العراق وجيرانه وأُرجِح أن يقيمها على قاعدة العروبة والإسلام وليس قاعدة الأيديولوجيا السياسية والفكرية أو نوع النظام الاقتصادي في تلك البلدان لأن العلاقات الأخيرة متغيرة في حين الأولى [العروبة والإسلام] أكثر ثباتاً، ولاشك إن العراق بعد تجاربه المريرة سوف يميل إلى الصيغ المستقرة ويتجنب الصيغ المتطرفة المتغيرة.

الفصل الثالث

التعاون الإقليمي والإصلاح السياسي في العراق

التجربة السورية

أُلقي هذا البحث في مدينة أربيل، في الدورة السنوية الثانية التي عقدها معهد العراق للإصلاحات والثقافة الديمقراطية، وكانت تسمية "التجربة السورية" كنموذج، قد فُرِضت عليَّ من قبل اللجنة التحضيرية، ولو تُرِك الأمر لي لأخذت موضوعاً يدور حول "دور العلاقات الإقليمية في رفع سقف الحريات العامة في العراق".

وفي كل الأحوال سأتناول الموضوع من زاويتين، هما:

أولاً: تبادل التأثير بين العراق ومحيطه الإقليمي العربي والإسلامي، في المجالات السياسية والاجتماعية والفكرية، بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

ثانياً: حول إمكانية أن تتحول المساعي السورية، للإصلاح السياسي والاقتصادي والقانوني الداخلي، إلى نموذج يصلح، كي تحذو الحكومة العراقية القائمة حذوه.

العرب والعراق

يتعاطف عدد غير قليل من أبناء الأقطار العربية والإسلامية، بمن فيهم شريحة واسعة من المواطنين السوريين، مع النظام القائم في بغداد. ويتوزع هؤلاء على جميع فئات وطبقات مجتمعاتهم، بمن فيهم بعض الرسميين والنافذين. وكل هؤلاء لم يعطوا عناية كافية لمعاناة المجتمع العراقي الداخلية من قسوة حكومته الديكتاتورية، بل تَرَكَز إهتمامهم على الأخطار، ذات الطابع الاستراتيجي، المحدقة بالوطن العربي الكبير، وبصورة خاصة تلك التهديدات التي ما انفك المسؤولون الأمريكيون يطلقونها، منذ فترة طويلة نسبياً وحتى الآن، ضد الحكومة العراقية. ويمكن

تفسير جانب كبير من هذه النظرة العربية الأُحادية، لواقع الحالة العراقية بما يلي:

أولاً: هيمنة الإحباط وروح الهزيمة، التي مازال المواطن العربي يرزح تحتهما ويعاني منهما، مما قد يدفعه إلى التمسك بالعاطفة، وبتصديق الوعود وادعاءات البطولة المظهرية مِنْ أية جهة صدرت.

ثانياً: غياب الديمقراطية، والمعاناة من الاضطهاد والكبت، يدفع أعداداً كبيرة من المواطنين العرب للبحث خارج أقطارهم (أي خارج حدود هيمنة حكوماتهم الديكتاتورية) عن أي مَخْرج يتنفسون من خلاله هواءً حراً، أو عن "أبطال" حتى لو كانوا وهميين وليس لديهم ما يقدمونه سوى شعارات، أكثرها عاطفية احتفالية وغير جدية وليست للتطبيق، وبسبب ذلك هم ينتقلون من إحباط لآخر، كما حصل خلال المرحلة الناصرية السابقة لعام 1967 حينما أفاقوا على هزيمة الخامس من حزيران المدوية، فاكتشفوا كما اكتشف الزعيم الراحل جمال عبد الناصر إن النصر كان يتطلب جهوداً وتضحيات كبيرة، ولذلك بادر في المرحلة التالية للهزيمة إلى تخفيف الإعلام العاطفي المليء بالشتائم والتهم المطلقة جزافاً واللجوء إلى العمل الدؤوب الصامت مما مهد للنجاح النسبي الذي حققه الجيشان العربيان المصري والسوري في حرب تشرين التحريرية، وهذا ينطبق على الجيش العربي السوري الذي لم يكن لينجح في حرب تشرين التحريرية إلاّ بعد تَغيير القيادة السورية السابقة، التي كانت منفعلة رغم حُسْن نيتها، بقيادة الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد الذي عُرِف بتعقله وصلابته وانكبابه على الدراسة قبل الفعل.

ثالثاً: تعاطف الغالبية العظمى من أبناء الشعوب العربية مع الشعب العراقي، الذي يعاني من حصار مزدوج، وجزعها وهي تستمع لوسائل الإعلام العالمية التي تنقل أخبار الحصار وهو يفتك بالعراقيين، ويصادر

مستقبلهم العلمي والتكنولوجي. وربما وقف ذلك وراء تعاطف المواطنين العرب مع الشعب العراقي عِبر حكومته، دون إلقاء نظرة عملية مباشرة على معاناة المواطنين العراقيين من قبل سلطتهم المستبدة.

وذلك يعني إن المواطن العربي والمسلم يشعر بوجود مبرر قومي كاف لكي يهمل معاناة الشعب العراقي، لأنه يراها مشكلة محلية ثانوية بالقياس لخطورة القضايا والمشكلات القومية الكبرى كقضية فلسطين ومستقبل القدس والنضال العربي السوري اللبناني لاسترجاع الأراضي المحتلة والحصار المفروض على العراق وليبيا، فضلاً عن إحياء فكرة التضامن أو الوحدة بين العرب المنقسمين إلى أقطار عديدة ... إلخ. وهذه كلها من وجهة نظر المواطن العربي، قضايا وهموم قومية لا ترقى إليها الشؤون المحلية الداخلية لأي قطر عربي مهما كانت ملحة.

وانطلاقاً من هذه النظرة تمَّ تجاهل نداءات المعارضة العراقية والتضحية بها، وحسابها ضمن المشكلات الداخلية للبلاد، وكان هذا الموقف، رغم ضعف منطقه، قد أدى إلى خسارة المعارضة العراقية لتعاطف الجمهور العربي معها، ذلك الجمهور الذي تصور إن الدفاع عن العراق أرضاً وشعباً إنما يتحقق عِبْر دعم حكومته.

وما تقدم يفسر غياب النظرة النقدية العقلية لدى أبناء الأقطار العربية لنظام صدام حسين، لاسيما أنصاف المثقفين الذين يتصدرون المراكز الحكومية والذين يتحلقون حول موائد أبرز رجال السلطة والمال في بلدانهم. ولتقريب الفكرة أو الصورة، يمكننا العودة إلى العدوان الثلاثي الذي شنته بريطانيا وفرنسا وإسرائيل ضد مصر الناصرية، حيث تعاطفت الشعوب العربية والإسلامية برمتها مع القيادة المصرية، دون أن تكلف نفسها عناء إلقاء نظرة، ولو بسيطة، على المعاناة الرهيبة للمعارضة المصرية، خصوصاً الإسلامية، خارج وداخل السجون المصرية كسجن

أبي زعبل وطرة والسجن الحربي سيئ الصيت وغيره كثير.

رابعاً: وبسبب عجز المعارضة الوطنية في توحيد أهدافها وجهودها، وإخفاقها في إبراز ممثلين معروفين ومقبولين من قِبَلِ كوادر المعارضة وأبناء الشعب العراقي، إتجهت أنظار المواطنين العرب إلى بغداد لتقديم الدعم والمساندة لحكومتها باعتبارها الممثل الرسمي والعلني الوحيد، وباعتبارها القيادة الفعلية للبلاد التي تتعرض للحصار من قِبل قوى هي نفسها التي تقدم دعماً غير محدود للعدو الصهيوني في سعيه من أجل ترسيخ وتوسيع احتلال واغتصاب الأراضي التي لم تكن ممكنة دون تغطية أمريكية.

خامساً: وهناك فئة محدودة، لكنها فعالة، تعمدت الدفاع عن مواقف الحكومة العراقية المشتِتَة للصف العربي، رغم معرفتها بالأساليب الفظيعة التي تمارسها الحكومة ضد الشعب. وكانت هذه الفئة الصغيرة قد نجحت في تأجيج الحميات والنوبات العصبية، في ظل أجواء عربية وعراقية مشحونة وغامضة، وكانت هذه الفئة نشيطة نسبياً، رغم صغرها، تدفعها إلى ذلك أغراض سياسية واجتماعية ومذهبية مريضة، حاولت تصديرها وغرزها بين الأوساط العربية، في وقت يجهد المجتمع العراقي للبراءة والشفاء منها.

سادساً: فئة أخرى، يتركز إهتمامها على حصتها المحتملة من التجارة العراقية، ويشتد نشاط هذه الفئة أو ينخفض تبعاً لقدرة العراق المالية والشرائية، ويمكن ملاحظة هذه الظاهرة بوضوح في الأردن، حيث يزداد تملق بعض الأدعياء الأردنيين لرموز السلطة في بغداد، بهدف تحقيق مكاسب مالية ورشاوى مموهة بصفقات تجارية، في حين يهان الزوار العراقيين لمدينة عمّان كل يوم وكل وقت، وتظهر هناك بوضوح ظاهرة عدم التعاطف مع المواطنين العراقيين المتضررين من حكومتهم ومن كثرة مآزقها وحروبها ومن حالة الحصار. ولابد هنا من الإشارة إلى عدم مرور

دعاوى التعاطف الصادرة عن الأخوة الأردنيين التي دأبت بوضوح على التفريق بين الحكومة العراقية الراشية وشعبها المظلوم، رغم إن الأخوة الأردنيين يتجاوزون في إدعاءاتهم كل دعاوى التعاطف الصادرة عن أبناء الأقطار العربية والإقليمية الأخرى مع الشعب العراقي.

ومن المؤسف إن أكثر عناصر الفئات المذكورة آنفاً كان اهتمامها قد تركز نظرياً على الشعب العراقي، لكن واقع الحال يؤكد إنها وظفت دعاواها للتعاطف عملياً لصالح الحكومة العراقية وأحوالها ومشكلاتها دون الشعب العراقي المظلوم، إذ لم نلمس، ولا مرة واحدة، إن أحداً من هؤلاء المتعاطفين النظريين قد مَدَّ يد المساعدة لملايين المهاجرين والمهجرين واللاجئين العراقيين لأسباب سياسية وإنسانية إلى خارج بلادهم، ولا مع عشرات آلاف السجناء والرهائن العراقيين المنسيين في سجون بلادهم، رغم كل ادعاءات التعاطف المجيَّرة لصالح سلطة بغداد، بل سمعنا عن بعض مشاهير حجاج وزوار الديكتاتور في بغداد إنهم يتقبلون هناك منحاً مالية وهدايا على شكل سفن محملة بالنفط، وهي من أملاك الشعب المحاصر، الذي يدعون زوراً التعاطف معه، والذي لم يُخوِّل حكومته بمنح الرشاوى للغربان من مشجعي الحروب ومحترفي التملق.

وفي مقابل ذلك الجحود، نجد أن المواطن العراقي كان قد دأب بانتظام على تتبع أخبار وأحوال أخوته العرب والتفاعل عملياً مع مشكلاتهم، قبل الاهتمام بحكوماتهم، وكان يمكن للمواطنين العراقيين مغازلة الحكومات العربية الممعنة في ظلم شعوبها بغرض الإستفادة من قدرات تلك الحكومات ووسائل إعلامها القادرة على إنصافهم لو أرادت لكن العراقيين لم يغشوا ولم يفعلوا ذلك.

ومن اللافت للنظر اليوم، إن أكثر المواطنين العرب تحسساً للحالة

العراقية، هم المواطنون الكويتيون، بعد أن اختَبروا قسوة الأجهزة العراقية، التي اجتاحت دولتهم، فتلمسوا مباشرة بعض ما عاناه المواطنون والمثقفون والسياسيون العراقيون على يد حكامهم، وجربوا مدى بؤس الوعي السياسي في البلدان العربية عندما واجه معاناتهم بدعاوى عاطفية فارغة وبآذان صماء.

موقف المعارضة

أما المعارضة العراقية فبسبب حرمانها من حرية الحركة، ومن الحياة الكريمة داخل البلاد، فقد ظل موقفها ينفعل سلباً أو إيجاباً مع اللعبة الإعلامية التي تديرها السلطة العراقية وحلفائها صعوداً وهبوطاً، ومع ردود الفعل الشعبية والأحداث والتطورات العفوية الداخلية، دون أن تكون (المعارضة) حاضرة للفعل فيها عملياً وإعلامياً.

وعندما اضطر بعض المعارضين إلى اللجوء خارج بلادهم، لم يجدوا عناية كافية من قِبل الأشقاء والجيران، فاضطر أكثرهم تغيير الاتجاه فلجؤوا إلى الغرب الذي أَمنَّ لهم الإقامة والعيش، كما صدّق آخرون وعود الولايات المتحدة، تلك الوعود الغامضة التي أُطلقت بهدف التحريك المؤقت للقضية العراقية وليس من أجل الفعل والإنجاز. ويحتمل إن تصديق بعض أطراف المعارضة بالوعود الأمريكية قد جاء بسبب حاجة الأولى لبقاء الأمل، وللدفاع عن جدوى التعامل مع مراكز القوة في العالم لإنقاذ البلاد من الديكتاتورية المدمرة التي فاقت جرائمها كل تصور. وقد بنى هؤلاء نظريتهم على قاعدة نجاح كل السلطات التي تعاقبت على حكم العراق، منذ الاستقلال الوطني، في سحق المعارضة

وبالتالي البقاء في السلطة، أو في القفز إلى السلطة بمساعدة سرية غربية. وكانت عملية استعادة الكويتيين لبلدهم، بمساعدة الغرب والولايات المتحدة، من جحيم نظام صدام حسين هي أقرب النماذج والبراهين التي تعللوا بها.

أما القسم الأساسي من المعارضة، الذي تمثله الأكثرية الشعبية داخل وخارج البلاد فقد كان ومازال يتحين الفرص للانتفاض ضد النظام في حالة ما إذا أبدى ضعفاً، وقد حصل ذلك عملياً في انتفاضة آذار/شعبان 1991، عندما ضربت قوات التحالف الجيش العراقي، واقتربت من تفكيكه. أما الدافع الآخر في لجوء العراقيين إلى طلب المساعدة من الدول العظمى المؤثرة في الصراع فقد كان شعورها بالغيض من تعاطف الجمهور العربي الواسع والحكومات العربية مع الحكومة العراقية، ولذلك نجد المعارضة العراقية تتعامل مع الحكومات والحركات السياسية العربية بحذر وأحياناً بخوف شديد من أن يساعد تدخلها أو يؤدي:

- إلى إعادة تأهيل الحكومة العراقية عربياً وعالمياً قبل أن تعلن توبتها عن المنهج الذي أدى بها وبالعراق بأكمله إلى الحضيض، بل حتى قبل أن تُظهر النيات الصادقة للمصالحة مع سوريا والكويت والسعودية وإيران وبقية الدول العربية والإقليمية، وتقديم البراهين على عدم تبني قضايا فوضوية وعدوانية مختلفة ومربكة كما اعتادت كلما شعرت بالقوة والأمان.

- ثم إلى ترسيخ عزلة الشعب العراقي والمعارضة الوطنية العراقية عربياً، فقد نجح الإعلام الحكومي في إذكاء ظاهرة الاندفاع العاطفي بين الأوساط العربية وكان من نتائجها الكثير من الاحتكاكات والخلافات

بين اللاجئين العراقيين المتواجدين خارج بلادهم من جهة، والمقيمين العرب في أوربا وفي بعض المناطق العربية والإقليمية المحيطة من جهة أخرى.

وما تحدثنا عنه تواً هو بالفعل ظاهرة غريبة ساهمت في عزلة المعارضة العراقية عن محيطها العربي، تلك المعارضة التي حافظت على وجودها المكثف خارج البلاد منذ عام 1968 ولحد الآن، ولكن عزلتها عن الجمهور العربي والحكومات العربية قد ازدادت لتبلغ ذروتها متزامنة مع سنوات زيادة أسعار البترول بعد حرب تشرين التحريرية 1973، فالزيادة في الموارد كانت قد مكَّنت الحكومة العراقية من حصد ثروة طائلة، وبالتالي من زيادة قدرتها على تقديم الرشوة لكثير من الأحزاب والحركات والصحف العربية المؤثرة وواسعة الانتشار.

وخلال حربي الخليج الأولى والثانية، أُضيف لظاهرة ثراء الحكومة وشرائها للذمم على نطاق واسع، ظاهرة أخرى أشد غرابة، فرغم الزيادة المطردة في شعبية الحكومة العراقية بين الأوساط الشعبية في الأقطار العربية، كانت عزلتها تزداد أكثر فأكثر من قِبل شعبها، وكلما ازداد تعاطف عرب الأقطار العربية، كلما زاد عدد اللاجئين العراقيين في الخارج، وزادت عزلة الحكومة عن الشعب في الداخل، وأصبحت هذه الظاهرة أكثر وضوحاً وبلغت الذروة بسبب الحروب التي خاضها النظام ضد الشعب العراقي في الداخل وضد إيران والكويت.

ونحن نجد أن التعارض بين تفسير الجمهور العربي لحالة العراق من جهة، وتفسير الجمهور العراقي من جهة أخرى، إنما يحمل دلالة عن مدى جهل الجمهور العربي بحالة المواطنين العراقيين البائسة، مما يجعلنا نشك بأن محركي عواطف هذا الجمهور يرغبون بإلقاء مسؤولية المواجهات الخاسرة على العراق حكومة وشعباً، لينشغلوا هم بإقامة

مهرجانات التصفيق والتشجيع وقبض أثمانها نقداً. والأشد غرابة أنهم مستمرون في التشجيع حتى بعد أن اكتشفوا تضرر الشعب العراقي وعدم قدرة حكومته على تحمل أعباء ما يلقوه على عاتقها وعاتق شعبها، وهو أمر مؤسف إلى أبعد الحدود.

موقف الفئة العربية المثقفة

وفي سياق ذكر هذه الفئات لابد لنا أن نشير إلى إن الفئة المثقفة المشتغلة في مجال الأدب والفن والإعلام العربي كانت أضعف الفئات في مواجهة الواقع الرديء الذي اجتاح المجتمع العربي، وقد لعبت تلك الفئة دوراً سلبياً مؤثراً في ترسيخ مسيرة الإحباط لدى المواطنين العرب، وتهيئتهم لاستمراء كل شيء. ربما لأن هذه الفئة كانت قد تعودت قبض الرشاوى ودس شيكات البترودولار في جيوبها عند حضورها مؤتمرات المدح والردح "الأدبية" ومهرجانات التملق "الثقافية" المنعقدة في هذا البلد أو ذاك، ولا ندري كيف يستطيع أرباب الأدب والثقافة التصفيق لطارق عزيز وهو يخطب فيهم قائلاً: "إن نظامنا ديمقراطي، وقد جئنا بثورة، ومن لم تعجبه ديمقراطيتنا فليقم بثورة ..."[1].

إن مجرد تصفيق "الأشقاء" لمثل هذا الكلام يعتبر بمثابة دعوة صريحة إلى استبدال أخلاق المجتمع المدني بأخلاق الغابة والاستيلاء، ويجعلنا نشعر بالخجل منهم ونحمل في أعماقنا رغبة في ألا نسامحهم ....

لقد خلق ذلك التعاطف الغريب مع مفاهيم الديكتاتورية وهماً وخديعة قد تستمر سنوات طويلة. ولعل آخر مثال يعطينا صورة واضحة

---

1 . مقابلة مع قناة الجزيرة في منتصف عام 2002.

للوهم كان قد حصل حينما خلقت الشحنة العاطفية والشعارات غير العقلية وغير المستوعبة للواقع السياسي تصوراً بأن الحصار الاقتصادي ضد العراق سيتآكل بسبب مهرجان الطائرات والزيارات الاحتفالية المدفوعة الثمن، التي أثقلت كاهل الميزانية العراقية، ولم تكن تلك التمثيليات اختراقاً للحصار المضروب ضد العراق، بقدر ما عبرت عن عدم إدراك منظميها، بأن الخطوط الحمر لا تحددها عواطف مجموعات مختلفة من حجاج بغداد تحت حكم صدام حسين، ولا حتى مجموع الرأي العام العربي لأنه غير مدعوم بالأفعال ولا بأدوات القوة والفعل الحقيقيين، بل تحددها إجراءات وقرارات الإدارات الغربية ويحددها الرأي العام الأوربي والأمريكي المدعوم بقوة اقتصادية وإعلامية وعسكرية هائلة.

مقابل ذلك كان الأجدر بفئة المثقفين والفنانين والأدباء العرب الضغط على الحكومة العراقية كي تجتهد لتدعيم التضامن العربي والإقليمي، وإسداء النصيحة لها لحل مشكلاتها مع شعبها أولاً، ثم مع دولة الكويت الخائفة من تكرر العدوان ضدها ثانياً، وذلك من أجل أن يكتسب العراق والعرب قوة حقيقية وواقعية أجدى لهم وأنفع من استجداء قوى وهمية ومهرجانات مصطنعة، ما انفكت تملأ الفضاء السياسي نفاقاً وانتهازية، مما ينذر بقرب وقوع هزيمة جديدة وبالتالي دخول المجتمع العربي في دورة إحباط أخرى.

التجربة السورية وصلاحيتها للعراق

يرى كثيرون أن الإصلاح السياسي في العراق مرتبط، إلى حد بعيد، بما قد يحصل الآن ومستقبلاً في سوريا وفي المحيط الإقليمي للبلاد، وهناك

أمثلة كثيرة تصدِّق هذا التصور، وتؤكد حذو العراق للأطر التنظيمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والأمنية التي قامت في سوريا خلال السنوات الثلاثين الماضية. لكن التقليد لم يأت بنماذج مماثلة، بسبب وجود حكومة عراقية شديدة القسوة والمركزية وشديدة العقاب، مما حال باستمرار دون عبور الأفكار والتجارب الإصلاحية إلى مؤسسات نظام بغداد. وقد أثبت واقع الحال بأن رياح الحرية وخطى الدمقرطة التي بدأت تزحف تدريجياً على المنطقة وسوريا، وما أظهرته الأخيرة من تصميم على التعامل معها، لم تجد لها أيِ صدى في بغداد.

لكن آثار الإصلاح السياسي السوري أو غيره سيكون بإمكانه، بسبب التقدم في وسائل الاتصال، التسلل إلى أذهان العراقيين، لأننا إذا ما سبرنا واقع الحال في عموم الوطن العربي سنكتشف أن سوريا والعراق هما أكثر البلدان العربية تأثراً ببعضهما، لأسباب كثيرة منها اقتصادية واجتماعية وسيكولوجية، وسيكون هناك سبباً أيديولوجياً في حالة ما إذا استقرت سلطة البعث في كليهما، إذ سيلعب الاسم الواحد للحزبين الحاكمين دوراً في التجاذب أو التنابذ بينهما، ويذكر إن صراعاً غير مفهوم يشب بين الدولتين كلما حصل انفراج في العلاقة بينهما، خصوصاً عندما تطرح مشاريع وحدوية بينهما[1].

ولكي يمكن إقامة نواة الوحدة العربية، كان لحزب البعث فكرة يحلم

---

1 ـ في عام 1978 جرت، بناءً على مبادرة سورية محاولة لإقامة نوع من التقارب والوحدة بين سوريا والعراق، لقاءات ومفاوضات عديدة لتوحيد مؤسسات الدولتين، وكانت المفاوضات ناجحة في كثير من جوانبها، لكن حواراً جاداً ومهماً كان قد دار داخل كل من البلدين حول السؤال الهام التالي: هل نحن حزب واحد أم حزبان مختلفان في طريقة التفكير والتنفيذ، خصوصاً بعد تجربة حكم طويلة ومنفردة وبمنظار مختلف أحياناً.

جميع أعضائه بتحقيقها، وهي التخطيط لانقلابات ثورية تعتمد في الغالب على القوات المسلحة، وكذلك تشجيع ومساندة أية انقلابات أو إلتحاقات أخرى، وحينئذ ستقوم دولة أو حكومة البعث العربية، وكانت هذه الفكرة قد تحولت مع الوقت إلى طريقة للتفكير في أذهان البعثيين، ويستمر عدد كبير منهم حتى اليوم في التفكير بنفس الطريقة رغم التطورات الكثيرة التي طرأت على الواقع العربي بما يتجاوز المقولات المحدودة التي وضعها عدد من مؤسسي الحزب قبيل منتصف القرن العشرين، أي دون الالتفات إلى التغييرات الكبرى الحاصلة في مجالات المواصلات والاتصالات والتجارة والصناعة والمفاهيم، وذلك ما خلق لبساً في أذهان القيادة الحزبية العراقية التي احتفظت بالفكرة الإنقلابية، رغم التطورات العظيمة في آليات حماية السلطات المحلية التي بدأت تظهر منذ ستينات القرن العشرين، مما أشاع روح التدخل بشؤون الدول الأخرى الذي أضر بفكرة الوحدة والتضامن العربيين.

وفي تقديري إن استمرار هذه الطريقة في التفكير، طريقة الإلحاق واتحاد حكومات الحزب الواحد، تقف وراء الأسلوب الاستعلائي الذي يظهر بوضوح في تصرفات القيادة السياسية لنظام صدام حسين ضد الأفراد والجماعات والحكومات العربية، وبشكل خاص ضد الشعب العراقي نفسه. وتتضخم تلك الممارسة الاستعلائية ضد الكرد العراقيين أكثر من غيرهم، فالسلطة المركزية لم تعط أي اهتمام يذكر لنتائج الأفعال المرتكبة ضد الكرد من قِبل رجالها، مادامت تظن أنها تقوم بحماية الأرض التي ستتشكل فوقها دولة الوحدة العربية القوية، حيث ستذوب تدريجياً أو قسراً (على حد زعمها) الألوان العراقية الأخرى، فتنتهي المشكلة القومية لشركاء الوطن.

ويتضح من خلال هذه النظرة الساذجة والميكانيكية، أنها لا تهتم

بسكان البلاد (بالبشر) ولا بمشاعرهم، بقدر اهتمامها بالمكان والعمران كحجر ومواد ميتة، وبالقوة المادية القادرة على التغيير، وهي أشبه بنظرة تجار المقاولات حيث لا همَّ للمقاول سوى إنجاز المشاريع، وليس مهماً ما قد يحصل خلال ذلك على الأرض من معاناة إنسانية، ومن تغيرات مضرة بالبيئة الطبيعية والثقافية والإنسانية. ولهذا نرى الحكومة العراقية عندما تمر بأزمات لا تلجأ في حلها إلى معالجة الأسباب والدوافع ذات الطبيعة الإنسانية، بل تحاول ذلك بالقوة والمال والرشوة كما يحصل اليوم حيث تعمد من أجل فك الحصار الاقتصادي إلى عقد صفقات تجارية غير خاضعة لقوانين الربح والخسارة والمصلحة العامة، كما تقيم لنفس السبب العلاقات مع شخصيات عربية معروفة بعد تقديم الرشوة لها.

لقد كلفت الطائرات المسافرة إلى بغداد حاملة الفنانين وبعض الشخصيات العربية والأجنبية، الميزانية العراقية أكثر بكثير من المساعدات المنقولة فيها بدعوى مساعدة الشعب الذي يعاني من شدة الحصار الاقتصادي. وتشير المعلومات إلى إن المواد المنقولة وتكاليف النقل فضلاً عن الهدايا المالية التي تُقدم للزوار وغيرها ... كلها مدفوعة الثمن من قِبل الحكومة العراقية. ولو دققنا أكثر لوجدنا أن أكثر المسافرين بتلك الطائرات كانوا قبل ذلك بفترة وجيزة من أشد المهاجمين لحكومة بغداد، تلك الحكومة التي على الرغم من تضررها مادياً ومن ادراكها لعدم الجدوى، تستمر متورطة في لعبة سفر الطائرات إرضاءً للأهواء وللزهو المؤقت الذي لن يجلب في النهاية غير إحباط جديد يضاف إلى سلسلة الخيبات السابقة.

أثر الإصلاحات السياسية السورية على العراق

والآن ماذا نقصد عندما نقول "التجربة السورية" أو تجربة الإصلاحات السياسية السورية ؟

وللإجابة على هذه السؤال يتطلب الأمر دراسة الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي السوري بتفاصيله، وعندما نفعل ذلك لن نجد أمامنا شيئاً مميزاً واضحاً، سوى تجربة غير مكتملة تسعى لتقويم وتصحيح بعض الاختيارات التنموية السابقة إستجابة لحاجات الشعب وتطور المجتمع وتقدمه، فضلاً عن ذلك الجزء من التجربة الذي مرَّ لحد الآن وهو: نجاح القيادة السورية في الانتقال التدريجي، من الادارة الفعلية المطلقة للحزب الحاكم (حزب البعث العربي الاشتراكي) المتصرف الوحيد تقريباً في كل شؤون الحياة السياسية الاجتماعية والاقتصادية، إلى شكل مخفف لهيمنة تلك الإدارات الحزبية والقطاع الاقتصادي العام، وإلى فسح المجال تدريجياً لمشاركة المواطنين غير الحزبيين في الإدارات الحكومية العليا، وتوسيع دور القطاع الاقتصادي الحر أو الخاص، وقد أطلق السوريون على ممارستهم التجريبية التدريجية اسم "نهج الواقعية التغييرية الذي يربط بين الفكر والفعل"[1].

لا نتحدث عن هذا الأمر من باب الإساءة، لكن الحياة أثبتت إن تنمية المجتمعات بالعرض لن يعط ثمراً إلا بضرب المنتجين بيد من حديد وتوزيع العقوبات على المجتمع بالعرض أيضاً، وإلاّ فسيؤدي إلى بطء العملية الإنتاجية، التي يتطلب أمر المحافظة عليها يقظة الدولة المستمرة

---

1 ـ بيان صادر عن مكتب الأمين القومي المساعد لحزب البعث العربي الاشتراكي في سوريا إثر التحولات التالية للتغيرات السياسية والاقتصادية العالمية وإثر انهيار المعسكر الاشتراكي وروسيا السوفييتية.

وردع المخالفين وتحكمها بمسار العملية الإنتاجية المطلوبة كلها وذلك يعني قيام حكومات شمولية (الاشتراكية أو الرأسمالية المطلقة السائدة في العالم الثالث)، في حين لو تُرِك الأمر حراً، وتحددت حقوق وإمكانية الدولة على التدخل في السوق، فسيتجه النمو عمودياً ويتحرك بسرعة استناداً إلى مبدأ التنافس وتكافؤ الفرص (وهي المبادئ الأساسية للرأسمالية الحرة) وهي مبادئ مازالت قادرة لحد الآن على توفير حرية أكبر للأفراد ولحركة رأس المال.

وكما تؤدي الأنظمة الشمولية حتماً إلى قيام ديكتاتوريات موجهة، تتلازم الحريات العامة عضوياً مع الأنظمة القائمة على الاقتصاد الحر، التي يتحقق في ظلها نيل الأفراد والجماعات لحقوق كثيرة أهمها حق التعبير عن الرأي وحق اختيار الحاكم ... إلخ

وسوريا التي كان نظامها تقدمياً ثورياً إشتراكياً، ككل الأنظمة المعادية للاستعمار حينئذٍ، والتي قامت بعد الحرب العالمية الثانية، هي الآن في حالة إنتقال من النظام الاقتصادي المركزي بطيء النمو، إلى النظام الاقتصادي الحر سريع النمو، ولكن ببطء وحذر، وهي مازالت تسعى للتوفيق والدمج بين النمط السياسي الاقتصادي الحر والنمط الموجه السابق، الذي يسمح لحكومتها التدخل حيثما تجد ذلك ضرورياً ويخدم توجهها وأهدافها وقيمها المرسومة والتي لم تنجز أو لم تكتمل بعد.

لكن انتقالها للحالة الجديدة بتدرج بطيء، بحد ذاته، يخفي سر ما يمكن تسميته بالتجربة السورية، فهو يعبر من وجهة نظر الحكومة السورية عن فهم عميق لآليات حركة المجتمع، فلولا منهج تدرج التغيير الهادئ والشديد الحذر، لما كانت قد تمكنت من تجنب الانهيار الاقتصادي والاجتماعي وربما السياسي، الذي وقع في معظم دول المعسكر الاشتراكي السابق.

ويذكر إن عملية الإصلاح الاقتصادي كانت قد بدأت منذ ما قبل رحيل زعيمها الراحل حافظ الأسد[1]، الذي لم يكتف بالإصلاحات الاقتصادية بل سعى لنقل بعض صلاحيات السلطة المركزية والقيادة الحزبية إلى مجلس الشعب والحكومة، وجعل نيل كرسي في البرلمان أكثر صعوبة على الأعضاء القياديين لحزب البعث، خصوصاً عندما قرر عدم ترشيحهم إلى مناصب حزبية أو حكومية سامية مستقبلاً، إذا ماقرروا خوض الانتخابات البرلمانية ولم يفوزوا بها.

وفي سياق التحول التدريجي، الذي دام ما يقرب من ربع قرن، سنت الحكومات السورية المتعاقبة قوانين كثيرة لمصلحة تحرير المجتمع والتجارة وكافة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وكلها تصب في رغبة توسيع دورة رأس المال الوطني الخاص والعام. ورغم إن الإصلاحات لم تجر بسرعة كافية، لكن دراسة الأمر ومراجعة تفكير القيادة السياسية التي هي

---

1 ـ أظهر الرئيس السوري حافظ الأسد منذ نهاية عام 1970 مَيْلاً إلى إعطاء دور للملكية الخاصة في مجالات التنمية الاقتصادية، وأدركت حكومته الأثر السلبي لتدخلات بعض القيادات الحكومية والحزبية الاعتباطية في الشؤون الاقتصادية والمالية فاتبع سياسة تؤدي إلى التخفيف من أثر تلك التدخلات وسن قوانين نجحت نسبياً في منع تدخل الدولة الاعتباطي بآلية حركة السوق والمال، ولذلك اشتكت من حكومته بعض القوى المتطرفة، لكن الأسد لم ينثنِ، بل استمر سائراً وفق فلسفة التدرج في التحول نحو تحرير الاقتصاد من القيود وتحرير إدارات الدولة العليا من التداخلات ومن اندفاع المتطرفين بتنظيم العلاقة القانونية بين القيادات السياسية من جهة والاقتصاد من جهة أخرى، وكان هدفه الأول في كل ذلك هو تجنب الانهيار خلال مرحلة التحول. ومنذ ذلك الحين حتى سقوط جدار برلين وما تلاها من أحداث وانكسارات تمكنت سوريا من الحصول على الاستقرار المطلوب للبناء فازداد حجم العمران، وتوسعت مؤسسات الدولة، وتضاعفت الأعمال والأموال واستخدامات التكنولوجيا الحديثة وتراكمت الخبرة الإدارية والتجارية.

مصدر التشريع الأول في البلاد ستكشف إن السبب الكامن وراء حركتها التدريجية البطيئة في سن قوانين التحول كان الخوف من أن تؤدي السرعة ويؤدي فتح الباب على مصراعيه إلى انهيار البلاد وهدم مكاسبها وعمرانها المتحقق عبر السنوات الماضية، كما يعود إلى تصور قيادتها السياسية بأن عملية الهدم أسهل من عملية البناء خاصة وهي تبصر بوضوح معاناة وعجز دول المعسكر الاشتراكي السابقة في لملمة نفسها واستعادة القدرة على بناء المؤسسات المنهارة بسبب تصور قياداتها بأن الفراغ الذي سيخلفه الهدم ستملؤه أوتوماتيكياً الرأسمالية الوطنية الجديدة الناشئة والضعيفة مالاً وخبرة.

ولذلك قدرت القيادة السورية **أولاً**: إن عملية البناء التالية للهدم السريع وتحت ظل رأسماليين وطنيين لا يملكون خبرة كافية وجيوبهم غير ممتلئة ستكون محفوفة بالمخاطر، وستتفشى فيها أعمال الاحتيال والمافيا محل التنمية الجادة، هذا فضلاً عن إن الوسط المهدم والمنكسر لا يملك أن يعطي لأصحاب الإرادة وسائل القوة الكافية للبناء ومن هذا تأتي أهمية أن تأخذ الدولة المبادرة ومساعدة الفعاليات الاقتصادية الجديدة إلى حين اعتمادها على نفسها. **ثانياً**: إن عملية البناء والتطوير تحت ظل حكومة شديدة المركزية ستكون بطيئة ومضرة بالجدوى الاقتصادية، ولا معنى لها وغير ذات فائدة، لأن عجلة التطور ستكون قد تقدمت وتجاوزت المكان والزمان، فلا المكان سيبقى يحمل نفس السمات، ولا الزمان بما يحمله من ظروف وقسمات سيظل نفسه. ولذلك يجب أن يرافق أو يسبق عملية الإصلاح والتغيير وتنشيط الاقتصاد إصلاحات قانونية وسياسية، بما في ذلك اتخاذها قراراً بتطوير الحزب وأسلوب عمله السياسي، وقد صدرت بالفعل ومازالت قوانين كثيرة ملائمة لرغبة التطوير.

أردت من كل ما سبق أن أوضح إن التدرج الذي اتبعته الحكومة السورية من أجل رفع شأن المجتمع المدني قد استغرق وقتاً طويلاً، وإن الدولة كانت غير بعيدة عن بعض التحركات ذات الطبيعة المدنية الرافضة للديكتاتورية رغم أنها كانت تتدخل أحياناً لكبحها بهدف المحافظة على التدرج ... وبذلك تكون العملية كر وفر، وشد وإرخاء وضغط متبادل، طرفاها الشعب المتمدن والحكومة المدركة بأن لا منفذ لبقائها غير مواكبة مسيرة الديمقراطية.

الحكومة تبرر التدرج بأهمية المحافظة على زمام الأمور كي لا تفلت، وتتعلل بأسباب كثيرة منها ما يتعلق بالاقتصاد والعمران والوحدة والشؤون القومية ومواجهة العدو الصهيوني (دور سوريا القومي المعروف) .. ومع ان تواصل تبادل أدوار الخصومة والتوافق بين الحكومة والمجتمع المدني السوري عبارة عن عملية ضغط متبادل لكنه لم يصل الى حد الاصطدام المدمر، أي ضغط يلتزم بدرجة من الوعي يراعي أهمية الرأي العام وأهمية عدم الوصول إلى درجة الهدم، فهو أشبه باتفاق غير معلن أو غير مباشر بأن يتحمل أحدهما ضغط الآخر أمام الرأي العام السوري، بشكل يضطر كل منهما إلى ممارسة أعماله ودوره تحت ضغط الآخر، ساعياً إلى عدم التخلي عن رأيه ومصالحه، وهذه بحد ذاتها عملية دافعة للتطور والتقدم.

نقاط افتراق بين النظامين في سوريا والعراق

من أجل أن نتفهم ماسبق، بوضوح أكثر، سنحاول تناول بعض المقارنات بين النظامين السياسيين اللذين رغم حملهما لأصل واحد واسم واحد، لكنهما يملكان حتى الآن تجربة حكم وحياة سياسية منفصلة دامت حوالي 36 سنة، فهما إذن حزبان بتجربتين مختلفتين ومتمايزتين

خاصة في مجال علاقتهما بشعبيهما:

أولاً: إذا ذهبت إلى سوريا ستكتشف إن الحاكم والمعارض والمواطن العادي يتكلمون نفس اللغة القومية المعادية للصهيونية والداعية للوحدة الوطنية الداخلية والوحدة العربية والتضامن العربي الإسلامي ... إلخ ، أي ستجد عدم اختلال أو افتراق ميزان الثقافة والمفاهيم والثوابت الوطنية نظرياً على الأقل، وهذا ما يجعل الحكومة والمجتمع في سوريا لا يندفعان نحو الاصطدام الذي لا رجعة فيه، كما إن كلاهما يرى أن على سوريا أن لا تتخلف عن مكانتها في طليعة الصف العربي، مما يدفع قادتها إلى البحث عن الجدوى وترك الحالة التي تؤدي إلى بطء التنمية وبالتالي الضعف المتلازمة حتماً مع الشمولية والديكتاتورية.

في حين لا تحسب الحكومة العراقية أي حساب لشعبها، ولا للمجتمع المدني العراقي، وهذا نفسه يحصل من قبل المجتمع إزاء الحكومة. ويبدو الاختلال واضحاً من نظرة الحكومة المخالفة لنظرة الناس في كثير من الشؤون الوطنية والقومية الكبرى. وأرى إن حالة العراق تأتي بسبب إنعزالية الحكم ومحاولته فرض الإرادة الكلية على المجتمع. وكما لا تتماثل الحالة السياسية العراقية مع بقية الحالات العربية، فهي تتميز بتعقيدات خاصة وشديدة، وكثيراً ما يعالج المحللون السياسيون من الأقطار العربية الأخرى الوضع العراقي إنطلاقاً من فهمهم للأوضاع الإقليمية والعربية المجاورة وليس إنطلاقاً من معالجة ملموسة للوضع العراقي ذاته فيسيئوا بعناد غريب لأخوتهم وأشقائهم العراقيين، ولذلك جاءت تدخلاتهم، منذ الاستقلال الوطني ولحد الآن، في الشأن السياسي العراقي الداخلي غير ناجحة. ولا أشك بأن سر الفشل يعود إلى أن الدول العربية وأدواتها من مثقفين وإعلاميين تعوزهم الخبرة في الشأن العراقي.

ثانياً: في الوقت الذي تحترم فيه الحكومة السورية تنوع شعبها دينياً

وقومياً ومذهبياً، نجد أن الحكومة العراقية تُضَيِّق الهوية الوطنية وتُخْرِج منها فئات كثيرة، مما يؤدي إلى خسارة إمكانية إقامة تعاون صادق بين أطراف التنوع الوطني العراقي الحضاري الغني الواحد. إن طرد جماعات كثيرة من أبناء العراق من "الوطنية" بدعوى إن وجود تلك الألوان المتميزة لا يتوافق مع السياسة العامة للبلاد، أو ما عبر عنه وبرره صدام حسين إلى صحيفة كويتية تعليقاً على تهجير عراقيين أكثرهم من أصول عربية إلى إيران قائلاً: قمنا بذلك بسبب "ظروف استثنائية حساسة !!".

ويعود تصرف الحكومة في تضييق الهوية الوطنية والقومية في الغالب، إلى آثار أيديولوجيا الحكومة التي تخلط بين الموقف السياسي للفرد العراقي وانتمائه الوطني، وقد اشتد ذلك الخلط أكثر منذ عام 1973 عندما قامت "الجبهة الوطنية والقومية" مع الحزب الشيوعي، وأعلن ممثلوا السلطة فيها بأن كل من لا يوافق فكرياً وسياسياً على ميثاق وخيارات تلك الجبهة خائن للوطن ومطرود منه.

وحسناً فعل الرئيس بشار الأسد عندما سألته إحدى الفضائيات العربية حول ما سيفعله في المعارضة العراقية المتواجدة في سوريا بعد تحسن العلاقات العراقية السورية، فقال ما معناه بأنه يشجع اليوم على بروز معارضة سورية داخل بلاده، فكيف الأمر بالنسبة للعراق[1].

ثالثاً: رغم ارتفاع سقف الحريات العامة التي نشهد جوانب منها حالياً، إلاّ إن سوريا كانت قد بدأت، منذ فترة مبكرة، نوع من النشاط السياسي يمكن أن نطلق عليه نظرية "ملء الفراغ واستثمار الفرص" التي تتيحها الحكومة للآخرين للمطالبة والاعتراض والاختلاف، ويجري ذلك أحياناً تحت سمع ومرأى السلطة، خاصة عندما تبدأ المعارضة اعتراضاتها بنشاطات مطلبية بعيدة عن حمل السلاح ضد الحكومة، و عندما لا

1 . (عن مجلة النور، لندن، أُخذت عن جريدة الشرق الأوسط).

تتصرف بطريقة هدامة في التعبير عن مطالبها السياسية.

في حين لم تترك الحكومة العراقية أية فرصة سلمية لخصومها، بل ترد بقسوة يندر مثيلها، وتعاقب المسالم ومَنْ تخمن إنه يحمل نيات سيئة أو معادية لها، فضلاً عمَّنْ يحمل السلاح ضدها بنفس العقوبة التي تصل إلى حد الموت في أكثر الأحيان. ويضاف إلى ذلك دور الحزب الحاكم الذي يأخذ منتسبوه المنتشرون في المدن والقرى والأحياء الشعبية دور البصاصين ورجال الأمن، فينعدم الأمن الاجتماعي، ويعيش المواطن بسببهم حالة يومية دائمة من الرعب.

رابعاً: بعد سنوات من الشد والإرخاء، ومن خلال تغيير بعض القواعد القانونية المُؤَسِسة للديكتاتورية، تمكنت سوريا من:

. تجاوز المقولة "الثورية" التي طالما أطلق عليها المتطرفون مقولة "الهدم قبل البناء".

ـ تخفيف تدخل الحزب الحاكم في شؤون وتفاصيل الحياة اليومية للحكومة والشعب.

خامساً: رغم البطء الشديد الذي جرت فيه الإصلاحات الاقتصادية في سوريا، إلا أنها خففت من مظاهر الممارسة الفوقية، وشجعت دور الاقتصاد الحر، وزادت عدد المتخصصين بمن فيهم غير الحزبيين العاملين في مراكز الدولة المختلفة. وقد تمكن هؤلاء من لعب دور مهم في الحياة العامة للبلاد، بعد أن كان غير الحزبي مغيباً ومحروماً من المشاركة السياسية والإدارية العامة.

في حين كان لسان حال الحكومة العراقية ولايزال، يفخر بالحديث عن ضرورة ذلك المبدأ الهدام "الهدم ثم البناء"، ويبشر الشعب الذي أنهكته الحروب الخائبة، بالاستعداد لحروب جديدة، وأحياناً يتحدث المسؤولون فيها عن استعدادهم للتضحية بملايين العراقيين من أجل المحافظة على "الثورة!"، وكلنا يعرف إن الثورة هي حالة فوضوية

استثنائية. في حين لا يحصل التقدم الاجتماعي إلاّ في ظل الاستقرار الذي يعطي للعملية السياسية والاقتصادية الفرصة الكافية للازدهار.

ومن المؤسف لايزال بعض أرباب الجهل السياسي حتى الآن يعمل على ترجيع الأمة العربية وتغذية ثقافتها الراهنة بمفاهيم وألفاظ سياسية رجعية ومتخلفة، كان الإسلام قبل 14 قرناً قد بدأ استبدالها بأخرى أكثر مدنية وأكثر عدالة وإنسانية. بل إنهم لم يدركوا بعد عشرات السنين من حكومات المقولة أو الأيديولوجية الثورية حجم الخسارة المادية والإنسانية التي تسببت بها تلك المقولات غير المسؤولة، التي لم تعط لشعوبها أية فرصة لتذوق خير "الثورة المستمرة" ولا للحياة المستقرة الآمنة تحت ظلها.

سادساً: تمزج السياسة السورية العامة بين الحماسة العاطفية والعقل، دون تغليب الأولى على الثانية، وقد تمكنت حكومتها نتيجة لذلك من الحصول على أكثر من ثلاثين عاماً من الاستقرار السياسي والاجتماعي الضروري للتنمية الاقتصادية ولبناء الوحدة الوطنية. أما في العراق فإن العاطفة والحماسة تقفان مقابل العقل وتقمعه، وتقود البلاد إلى أفعال ضارة.

وتبقى هناك أسئلة هامة كثيرة مثل: هل تستطيع الحكومة العراقية أن تخفف من توترها الدائم ومن التعالي والانعزالية، كما تفعل ذلك الحكومة السورية؟ وهل تستطيع وقف انفراد الحزب الواحد بكل مؤسسات الدولة؟ وهل يستطيع إعلامها أن يتبنى مطالب الخروج من مأزق الديكتاتورية دون هدم، كما يفعل الإعلام السوري ولو بصورة تدريجية وبطيئة جداً ؟

ليس هناك بادرة واحدة من الحكومة العراقية تؤكد ذلك، بل لا يمكن تحقيق أي تقدم في هذا السبيل دون امتلاك مؤسسات المجتمع المدني حق الدفاع عن المتضررين من السياسات العامة، التي لا يسهمون في

صنعها. كما ليس هناك أية بادرة تؤكد أن الحكومة العراقية ستدرك مستقبلاً بأن ليس أمامها لحل مشكلاتها وأمراضها المزمنة سوى التوقف عن البحث عن حلول لأزماتها الداخلية في الخارج، أي سوى التصالح مع شعبها، باللجوء للخيار الديمقراطي، وامتلاك الإرادة الصحيحة للتسليم بحقوق الشعب الكردي القومية والإنسانية والابتعاد عن التمييز والتفرقة بكل أشكالها، وستشكل تلك الحلول، التي يستفتى الشعب ديمقراطياً على صلاحها، الركائز التي تستند إليها حلول كل مشاكل العراق الداخلية والخارجية.

والخوف كل الخوف، من أن لا يعني النموذج السوري بالنسبة للقيادة السياسية العراقية سوى استقرار المسؤولين الكبار في مراكزهم، وحينئذ سيعني ذلك الاستقرار الدائم لقادة غير تاريخيين في مراكزهم الحكومية التي انتزعوها بوسائل الشراسة.

وفي الأخير يمكن لكل من سوريا والعراق أن يتبادلا التأثير والتفاعل السياسي والاجتماعي بصورة أفضل، إذا كانت الأجواء السائدة في كليهما ديمقراطية تسمح بانتقال المؤثرات بصورة غير محددة، كما كان يحصل ذلك قبل قيام الديكتاتوريات القائمة على منظومة من المفاهيم الأيديولوجية المحكمة الإغلاق.

ولابد هنا من التذكير بأن تقارب السلطات المركزية الشمولية لا يحمل لشعوب المنطقة النأثيرات الايجابية المطلوبة بل سينخفض إلى أقل الحدود، ولنا مثل واضح في العلاقات غير الفعالة التي سادت بين العراق وسوريا منذ عام 1979 حيث توقف التأثير المتبادل، وعمل الإعلام على تشويه كل شيء يمكن أن يقوم بينهما.

الفصل الرابع

العراق بين الديمقراطية وصعوبات المستقبل

عن مستقبل العراق

كما كنا قد أكدنا ذلك سابقاً، حول وجود خصال وخصوصية عراقية متميزة ومشجعة، يتحدث كثيرون اليوم عن تلك الخصوصية باعتبارها قادرة مستقبلاً، بمساعدة واستثمار موارد البترول العظيمة، على تجاوز وإخراج البلاد أوتوماتيكياً من محنتها، وإعادة بنائها بعد رحيل نظام صدام حسين.

ورغم الأمل في أن يكون ذلك صحيحاً، لكن منهج المصارحة والمنطق يؤكد أن تطورات كثيرة شديدة الثقل والتأثير كانت قد حصلت خلال العقود الأربعة الماضية وغيرت بشدة بعض الخصال ورجحت أو غَيَّبَتْ أخرى. ولذلك فإن نهوض البلاد والتحاقها بركب الديمقراطية والتمدن الذي حققته بعض شعوب وأمم الشرق الأوسط ما هو إلاّ إمكانية قائمة بالقوة وليس بالفعل، ولن يكون تحقيقها بنفس الدرجة من السهولة المتوقعة، بسبب غياب الحريات العامة وتضرر الخصال والخصوصية العراقية الفردية والاجتماعية المؤَسَسَة على عراقة التاريخ وخبرة الكفاح وعلى ميول وأعراف طيبة سيكولوجية واجتماعية وتاريخية، بينها:

أولاً: إنفتاح الشخصية العراقية واهتمامها بما يمكن تسميته "**حب التدخل والفضول الإيجابي**"، وهي (أي الشخصية العراقية) عندما تعود للتاريخ تكتشف دائماً أن بلادها كانت موطئ أقدم الحضارات والأديان واللغات والقوانين وغيرها من الأوابد التي ينتمي أكثرها إلى تراث **الأوائل**، مما يجعلها تشعر بأنها **شخصية "مركزية"** يمتزج فيها الترفع بالعناد والممانعة بالصبر، رغم مظاهر النزق والتطرف التي ما انفكت الحياة السياسية العراقية القاسية الحديثة والمعاصرة تفرضها على المجتمع.

ويتصور أكثر العراقيون إن سيطرة الإدارة التركية المتخلفة على حضارتهم المتطورة خلال أكثر من أربعة قرون، هو السبب في التراجع الحضاري عندهم.

ثانياً : ولأسباب كثيرة يتميز المجتمع العراقي بطريقته **المتوارثة في التعايش والتضامن**، تعايش تكفله الأنسجة الاجتماعية (تقاليد الأسرة في المدينة وأعراف العشيرة في الأرياف والمجالس والمنتديات المدنية والدينية والتكوينات السياسية وهيئات الرأي)، **ومن حمايتها** يحصل الأفراد على الدعم والقوة والقيمة. ويمكنني القول إن أغلب المدن العراقية كانت تكفل للأفراد **حق التعادل والمساواة** حتى لأولئك الذين لا ينتمون إلى بيوتات كثيرة العدد والأهمية. وهؤلاء كثيرون في العراق بسبب مدنيته العريقة ومدنه العتيقة التي تميزت بتنوع كبير، فقد **زحف إليها المتفوقون** من بلاد الأرض ودخلوا مدارسها والتحقوا بحاشية علمائها وصناعها وأدبائها طيلة القرون الذهبية العربية الإسلامية، هذا فضلاً عن هجرة الريفيين الباحثين عن فرص عمل أفضل والمهاجرين نتيجة الصراعات المحلية وطِلاب الثأر وغيره.

ولاشك إن كفالة العيش الكريم نسبياً لجميع الناس كان قد ساهم في **خلق أشخاصاً أنداداً** متكافئين في الفرص، لا ينحنون بسهولة ويقبلون التحدي دون خوف، ونستطيع دون مبالغة التأكيد بأن **حراسة الشرف وحماية الضعيف والكرم الزائد (فوق الطاقة)** هي خصال كانت موجودة بامتياز في حواضر وأرياف العراق.

ثالثاً: يفخر العراقيون برموز تنتمي إلى خط القوة والقدوة الحسنة التاريخي كعلي وعمر وأبي ذر وعمار ومالك وعمر بن عبد العزيز وكل من سعى سعيهم عبر التاريخ، **وبسبب شهادة الحسين (ع)** ظل هناك ما يجذبهم نحو المظلوم ضد الظالم ومع مرور السنين تمرست خبرتهم وتعمق

إحساسهم في تمييز أحدهما عن الآخر وبشكل لا يخطئ العدو من الصديق.

رابعاً : القدرة على تحمل عواقب الممانعة وهو ما أعيى السلطات رغم قسوتها غير المحدودة. وهذا ما يجعلني أشك بإمكانية استقرار العراق قبل زوال الظلم والديكتاتورية، إذ **سيفاجأ الحاكم الظالم دائماً بطرق جديدة للتمرد والثورة** تعيد إليه كل بضع سنوات دورة الصراع المدمرة.

وبالمقابل، لم تتميز الجماهير المظلومة وحدها بالعناد وعدم الاستكانة، بل أظهرت السلطات المتعاقبة عناداً وإصراراً نادرين على تجديد أساليب انتزاع الحرية من الشعب العراقي.

وكل ذلك كان قد أكسب العراقيين خبرة وشعوراً إيجابياً بالثقة والقدرة على تجاوز المحن، والوقوف من جديد وإحياء حالة تحدٍ دائمة جعلت الديكتاتوريات من أجل إدامة سلطتها الكسولة تحرص على ضرب طليعة المجتمع بقسوة.

كانت إذن خصوصية متنوعة دافعة للتحمل والصبر والتفوق منحها التراكم التاريخي والظرفي، ولم تكن تمييزاً وانعزالية بل دوافع ومبادئ كامنة يختلط فيها التاريخي والتراثي مع الاجتماعي الحاضر.

حصيلة إرتباك العراق

غير إن العراق بكامله ومع مرور وتراكم سنوات القهر والإذلال، خصوصاً الثلاثين سنة الأخيرة ظهر مرتبكاً وبدأ يفقد الكثير من لمعانه وخصاله السابقة، إذ لم تُبْقِ القسوة للعراقي أية فرصة للاحتفاظ بتوقد الدماغ وقوة القلب وتوازن الشخصية أو بإرادة التفوق أو بالتفكير بها أصلاً.

إن ما جرى منذ منتصف الستينات أحل محل الخصال المتوارثة مشاغل ومصاعب جديدة يقع بينها:

ـ قيام سلطة مركزية سوداء بعثرت ريع البلاد وأفقدت الدولة والأفراد التراكم المالي والرأسمالي، وأدت إلى تخلف البنية التحتية وتردي مستوى الخدمات الأولية والإنسانية والصحية، فضلاً عن المشاكل المتوقعة مستقبلاً عن **زمن التنمية المفقود**، وعن حرمان البلاد من التكنولوجيا المتطورة واستخداماتها. وكانت **النظريات الشمولية** الواردة قد شكلت الأساس النظري التبريري للفكر الديكتاتوري الذي حكم طيلة الفترة المذكورة.

ـ عدم بقاء **القضية الكردية** وحدها مشكلة العراق الكبيرة الوحيدة، بل أُضيفت إليها **المسألة المذهبية** التي بدأت تدريجياً تتحول إلى قضية سياسية قد تؤدي الى انحراف اجتماعي مدمر وإلى انخراط كثيرين في جيش الرعاع المتزايد.

ـ تدمير التماسك الاجتماعي والوطني بضرب البنيان الاجتماعي والثقافي الذي شكل دوماً مفاصل وأعصاب المجتمع المقوِمة لكيانه والمساعِدة على الثبات في الشدائد، وكانت من نتائج ذلك ضرب المرجعيتين الإسلاميتين الشيعية والسنية وضرب الحركة الكردية والحركة الشيوعية والتيار القومي الحقيقي والتآمر على سوريا لإضعافها، فضلاً عن إفساد النظام الأسري. وقد أرادت السلطة بذلك أن تحتفظ بجسد **المجتمع مترهلاً** بلا أعصاب تشده، مجتمع تشغله كسرة الخبز والضروريات والحاجات اليومية السخيفة.

ـ تعاظم خبرة المداهنة والقدرة على التمثيل السلبي عند المواطن المغلوب، الذي يضطر يومياً إلى إظهار الحماس لأشياء لا يريدها **ويطلق**

النار على أشخاص ليسوا أعدائه، بل يكن لهم الحب أحياناً، **مما أطفأ روحه وأضعف حماسه** الذي كان من أهم خصوصياته.

ما العمل بعد رحيل النظام الديكتاتوري القائم

ما تقدم يؤكد عدم إمكانية عودة العراق إلى طبيعته وتفرده النسبي السابق قبل إدراك مأزقه الراهن وما يعتريه من **أزمة وجودية** تجعله بحاجة للاستقرار. فرغم إنه بلد غني وتكفي ثرواته ليعيش جميع ساكنيه برخاء معقول، إلاّ إنه **يعيش دورياً حالة عنف عبثية**، إضافة إلى إن **الحربين الإيرانية والكويتية** تسببتا في إفراغه من المال والأعمال ومن تراكم الثقافة والنضج العقلي أو المدني، فتقدم الجميع وتأخر هو.

وكي يتعافى العراق ويبدأ بالتقدم واستعادة خصوصيته المفقودة، أو بنائها من جديد، لابد من **تتبع شكوى المجتمع العراقي**، وإذا فعلنا فسنجد على رأس الأهداف المطلوب تحقيقها تقف الشؤون التالية:

أولاً: دراسة متروية ومعالجة موضوعية تقوم على تقدير دقيق لشروط **الواقع** وقيمه خلال الانهماك بعملية التغيير والتقدم، أي تَرَوّي لا يفرط بالمشاعر الإنسانية القِيمِّية والعاطفية، ولكن لا يعطيها الأولوية المطلقة، ثم البدء **بحيادية صارمة في توصيف** الوضع القائم ليأتي بعدها دور النظر والاستنتاج، وذلك بعد استبعاد الأغراض غير المعرفية والآراء المتعصبة المسبقة التي ترفض التنوع سواء في عناصر الواقع أو في تلك التي مصدرها اختلاف مستويات النظر التي تسببها عناصر كثيرة مثل نوع آلة النظر المستخدمة كالعين أو العدسة والملاحظة أو التجربة والمستوى المعرفي ونوع المعاناة والشريحة التي ينتمي إليها الناظر. وتلك الاحتمالات تفرض أهمية التريث في إصدار الأحكام وفي ضرورة اعتبار حقائقنا الراهنة

حقائق راجحة وليست مطلقة.

ثانياً: إقفال دائرة الحرب الراهنة بما في ذلك التسليم بشروط الأمم المتحدة والاعتراف بخطأ العدوان ضد دولة **الكويت**، كما كانت قد فعلت مثل ذلك **ألمانيا واليابان** في نهاية الحرب العالمية الثانية، فليس للعراق في ظرفه التاريخي الراهن، سواء كان ممثلاً بحكومة صدام حسين أم بغيرها، أية مقدرة على مواجهة القوى المقابلة، خصوصاً بعد عشرة سنوات من الحصار ومع انهيار معنويات جنوده. وإذا كانت الحكومة العراقية قد تمكنت من إدارة المواجهة ضد إيران التي هي أكبر وأقوى وأكثر معنوية منه مدة ثمان سنوات، فإنما كان الأمر قد تَمَّ بدفع ودعم من خصومها الحاليين غربيين ومحليين.

إن التسليم بشروط الهيئة الدولية وإخراج العراق من دائرة الحرب سيوفر له استقراراً هو أحوج إليه من ادعاءات البطولة الفارغة، ويقيناً إن الجنوح للسلام **ليس ضعفاً** ولا يعيب المواطن ولن يجعل البلاد نهباً لأطماع جيرانه، لأن المجتمعات الإقليمية المجاورة تعرف جيداً أن المواطن العراقي سيقاتل دفاعاً عن الحق والوطن بشدة إذا ما تعرضا لخطر، هذا فضلاً عن إن السلام هو الممر الوحيد لاستعادة الخصوصية الكامنة وللدخول مجدداً في دوامة العمل والنجاح وفي سباق التطور والتقدم العلمي.

ثالثاً : عقد ندوة وطنية لدراسة القضية الكردية، ومراجعة وتجديد العقد السياسي العربي الكردي بهدف منعها من التحول إلى مثير ومولِد دائم للصراع الدموي. ويمكن لهذه الندوة أن تضم ممثلين عن كامل النسيج الاجتماعي العراقي. ونأمل أن تطرح فيها شروطاً جديدة أكثر

عدالة لعقدٍ سياسي واجتماعي جديدٍ بين أبناء العراق. وأعتقد أن الظروف الإقليمية والدولية الراهنة مناسبة وملائمة لفتح مفاوضات بلا شروط بين العرب والأكراد حتى لو لم تؤدِ إلى تحقيق نتائج فورية، لأنّ الحوار سيوفر فرصة لزيادة وعي كل طرف بالطرف الآخر، وسيزيد من الواقعية المطلوبة لديهما.

ولعل من المفيد التذكير بأن **الانتماء لوادي الرافدين** هو أمر ليس في متناول من يشاء، وإن الانفصال الكردي عنه دون ترتيب متفق عليه مع بقية الأمم المحيطة ومع بقية أجزاء كردستان المتحدة مع إيران وتركيا وشعوب أخرى، إنما يعني إقامة كيان مجهول المصير، يعيش بين حيتان وأطماع ودول قوية وثرية.

ولا أرى أية أهمية للتصريحات التي يطلقها بعض قادة المعارضة عن أهمية وضرورة تحكيم الشعب العراقي أو البرلمان الموعود بشأن مستقبل القضية الكردية، لأن:

ـ أغلبية الشعب والبرلمان عربية وهي أغلبية غير ملزِمة للأكراد، وبسبب ذلك سيكون قيام برلمان محلي حر يعبر عن الرأي العام الكردي أمراً ضرورياً لقيام الديمقراطية في عموم البلاد.

ـ قضايا مستقبل الأمم والحدود والحقوق القومية هي من القضايا التي **لا تحسم بغير الحوار** والمفاوضات الطويلة التي لا تنجح ولا تبرم إلاّ باقتناع كل الفعاليات والحركات الداخلية والخارجية المعنية بصورة تقترب من الإجماع، وعكس ذلك سيعني **بقاء الهيمنة** التي هي واحدة من أهم أسباب القلق والنزيف.

ولهذا السبب نرى أهمية **عدم استعجال الكرد** في وضع حلول منفردة، وأهمية عناية العرب **بالتفكير جدياً بحقوق الكرد إنسانياً كبشر**

وسياسياً كشعب وقومية، وبحل واقعي وجذري لقضيتهم يستفيد من الحالات الدولية المماثلة التي تمَّ حلها بنجاح لاسيما في أوربا الغربية، وبصورة ترضي العرب والأكراد لأن العشرين سنة القادمة في المنطقة ستكون مليئة بالأحداث الهامة والخطيرة وسيكون قسماً كبيراً منها كردياً.

رابعاً: أهمية أن يتبنى البرلمانيون أو الحكام الجدد، بعد رحيل حكومة صدام حسين، مشروع **إعادة تربية** الأفراد والجماعات داخل المجتمع العراقي، واستبعاد منظومة المفاهيم التربوية والسياسية والفلسفية التي جاءت بها سلطة البكر – صدام وزرعتها في الجسد العراقي بالسوط والدينار. تلك المفاهيم البائسة التي ليس من السهل الآن **التمييز بين ضحاياها والسالمين منها**. فالعراق حتى لو تخلص من براثن المنتصر في حرب الخليج الثانية، وحتى لو تمكن من الوفاء بما فُرِض عليه من أعباء وديون وشروط هزيمته في الحرب وإقراره لتلك التكاليف، فهو **لن يستطع التخلص بسهولة من مزاجه الاجتماعي العصبي ولا من أعصاب أفراده المتوترة بل والمعطوبة أحياناً.**

ومما يؤسف له إن تلك الحالة ستبقى طويلاً حتى بعد زوال المؤثر لأنها **قابلة للتوريث**، فما أسهل ما تنتقل فيه التوترات للأبناء من الآباء ليجري توريثها للأحفاد لاحقاً. **وسينشغل علماء العراق** حتى بعد عشرات السنين من زوال النظام القائم إلى عقد المؤتمرات التخصصية في علم النفس العلاجي والاجتماعي لبحث الآثار النفسية التي ستخلفها المرحلة الحالية في أجيال المستقبل، **هذه المرحلة التي أرادت السلطة فيها أن تحقق للشعب غصباً عنه القوة ولكن بوسائل الضعف،** كالغدر والاغتيال والمناورة والعدوان على الأهل والجيران دون وجه حق،

بما في ذلك ضرب السكان المدنيين بالأسلحة الثقيلة ومحاولة إقناع الأنصار بأن تلك الممارسات إنما هي أساليب قوة وليست ضعفاً.

وأسوأ من ذلك إن عدداً كبيراً من **عراقيي الخارج**، خصوصاً الفئات الأكثر تعليماً، تستجيب للأمراض والمفاهيم الاجتماعية التي أطلقتها أو أحيتها المؤسسة الثقافية المهيمنة في بغداد، بعد أن كانت تلك الأمراض موجودة بصورة مخففة وتستجيب للعلاج، وبينها **مفاهيم الفخر والترفع الفارغة ومقولات الرعاع** المغذاة على مدى أكثر من ربع قرن ببطولات سخيفة المحتوى ودعاوى عنصرية وطائفية وعشائرية تضيق بوجود الآخر، فضلاً عن الاستعداد للتزوير والغدر، حتى أصبحنا أمام شخصية ما إن تضغط عليها في الحوار حتى تثور وتستسلم للغضب، ولا تتراجع بعد حين بل يتلبسها مبدأ "العزة بالإثم".

وفي موقف ملتبس يُصَدِق بعض الأشقاء العرب دعاوى حكومة بغداد دون تدقيق، وذلك بسبب مشاعر الهزيمة والإحباط والخذلان التي عانوا منها طوال عقود، فتصوروا إنطلاقاً من ضعفهم إن اجتياح إيران والكويت وضرب الشعب العراقي والأكراد بالصواريخ طريقاً لوحدة الأمة العربية وقوتها وطريقاً لتحرير فلسطين، ليستسلموا بعدها لإحباط جديد.

خامساً: ولا يمكن تحقيق ما تقدم قبل قيام سلطة دستورية توفر حرية دورة رأس المال وتضمن التنافس والنشاط وتطبيق القانون بالتساوي على جميع المواطنين، وحينذاك سيخرج من وسط الجراح تدريجياً جذع جديد تنمو فوقه سعفات طوال وريقاتها خضراء، يحكي للأجيال حكاية الآلام والمعاناة وربما يكون ممكناً أن يعطي للحاضر الخير والظِلال.

وحينذاك فقط سيصبح بالإمكان **إنصاف** أولئك العقلاء الذين ضحوا في وسط يسود فيه الرعاع، عندما وقفوا وطالبوا بالتسليم بشروط

الأمم المتحدة من أجل الخلاص الوطني ومن أجل وقف الانهيار، والحصول لهذا البلد المظلوم على **استراحة حقيقية وسلام اجتماعي عادل ودائم، تحت سقف برلمان يتمتع أعضاءه بحرية حقيقية ويستوعب التنوع الفكري والديني والمذهبي والإثني**، ويجعل ذلك التنوع سبباً لزيادة ألوان اللوحة العراقية زهواً، وليس سبباً للتصادم والقلاقل، برلماناً حراً تتفق بشأنه القوى الوطنية أو بأية طريقة يأتي معها، فهو الجهة الوحيدة التي يحق لها رسم تفاصيل المستقبل.

ومما يؤسف له، في هذا السياق، رؤية سياسيين عراقيين يخوضون في تفاصيل هي في حقيقتها مسؤولية المؤسسات الديمقراطية المنشودة، فكل شيء في الدولة الديمقراطية يخضع لتصويت البرلمان عدا الثوابت التي تقترحها المرجعيات الشعبية والدينية والسياسية ويستفتى حولها الشعب وليس البرلمان، مثل المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان كحرية الرأي والعمل والمعتقد والديانة والتدين وإقامة الشعائر وحق اختيار الحاكم، ومثل إن الكرد قومية عراقية أساسية لها نفس الحقوق والواجبات... الخ

سادساً: وبسبب أهمية العراق في المنطقة وأهمية الطاقة للعالم، وفي ضوء غياب بدائل جدية للبترول، وُضِعت البلاد موضع المستهدف والمرصود عالمياً، **ولذلك لا يحق للسياسة العراقية أن تلهو وتغامر**، بل أن تدرس وتجتهد وتَحذَر وتتصرف بحكمة استثنائية وتتفهم حقائق المنطقة "المرة"، فليس وجود البترول عامل قوة يتحقق روتينياً وأوتوماتيكياً.

العراق والولايات المتحدة

وفي هذا السياق وفيما يتعلق بالعراق أرى وبدون أدنى شك أن الولايات المتحدة ترغب، على الأقل في المستقبل المنظور، في بقائه موحداً مستقلاً، بعيداً عن أي شكل من أشكال الوحدة مع جيرانه العرب والمسلمين، أي إنها تريده أن يبقى واحداً من الكيانات المستقلة المماثلة والمقابلة للكتل الأخرى مثل مصر والسعودية وسوريا وإيران وتركيا وإسرائيل، يقف إلى جانب كل واحدة منها ليس صديقاً حميماً ولا عدواً شرساً، بل **كتلة مقابلة ومعادِلة لحفظ التوازن** وزيادة عدد الكتل المتكافئة التي من شأن وجودها على هذا الشكل أن يساعد الحكومة الأمريكية على إدارة الهيمنة، التي تصبح أكثر سهولة مع كتل محلية كثيرة يسهل توتيرها ضد بعضها إنْ تطلَّب الأمر.

وليس عيباً أن يستفيد العراق من بعض المعطيات الدولية، فلو أجرينا حساباً بسيطاً فلن نرى إن هناك ما يضر العراق في ظروفه الراهنة أكثر من دوام حالته السيئة القائمة، فبلاداً تعاني منذ أربعين عاماً من مختلف الجائحات من حكامها الجائرين ومن جحود الجيران والأشقاء، يحق لها أن **تنكفئ عشر سنوات** على الأقل إلى الداخل، تبني نفسها ولا تعطي إلى خارج حدودها **سوى إلتفاتة الحد الأدنى المطلوب**، وبذلك يمكن نسبياً تجنب الغير، والاستفادة من التوازن الإقليمي القائم والتركيز على مداراة الجراح وعلى البناء الداخلي.

نقول ذلك ونحن نعرف إن واحدة من أهم حقائق المنطقة المرة أن نرى **أمريكا تلعب دور الدماغ المفكر** الذي تصدر عنه الأوامر فتتحرك بقية الأطراف والقوى وبضمنها حكومة صدام حسين وأغلب دول الجوار والعالم. وأتصور إنه **عدا إسرائيل لا توجد** في المنطقة دولة غير محاصرة، إلى هذا الحد أو ذاك، من قِبل الغرب.

لكن تحليلاً منطقياً للعلاقات الدولية ولميزان القوى سيعطينا الحق في

أن نتصرف بحرص وذكاء يكفي لتفهم **الرسالة الأمريكية** الموجهة إلى العالم كله عبر الحرب العراقية الإيرانية، تلك الحرب التي كانت بمثابة تمرينات هيمنة القطب الواحد، وبدء تاريخ جديد تلعب فيه الولايات المتحدة القاضي العالمي المدجج بالسلاح، تلك الرسالة التي استوعبها الجميع عدا المستفيد الأول منها حينذاك (نظام صدام حسين) فاتجه نحو الكويت ودخل في فخ التحدي الفارغ ضد أمريكا التي كانت تبحث عن عدو أحمق تفتتح به خطوتها الأولى في طريق طويل لا عودة عنه للسيطرة على الكرة الأرضية بعد أن أعدت لها العدة، فتسبب بدمار العراق واستجلب إلى المنطقة قوات أجنبية للتدخل والبقاء.

وتحاول الولايات المتحدة منذ فترة مد خيوط وقنوات مع قوى وطنية أساسية لجس النبض حول إمكانية الاتفاق على حدود دورها في حال حصول فراغ سياسي ينتج عن سقوط أو تخلخل إدارة النظام القائم لهذا السبب أو ذاك.

العراق ومحيطه الاقليمي

أما إقليمياً **فأول** عمل مفيد تقوم به حكومة المستقبل هو حل مشكلة التداخل الحدودي وانتقال المقاتلين بين العراق وتركيا، تجنباً للجارة الشمالية التي حاولت القوى الكبرى توظيفها أكثر من مرة ضد دول المنطقة مستفيدة من وجود تراث تركي متعال على العرب.

والثاني: أهمية تجنب التصادم في المنهج والأيديولوجيا بين العرب والإيرانيين مرة أخرى، خصوصاً وإن إيران تنظر للوطن العربي **كساحة لنشاطها**، فضلاً عن إن العراقيين عرباً وأكراداً يميلون إلى التركيز على الجانب القومي في حين يختار الإيرانيون **الإسلام بديلاً**.

والثالث: على المستوى العربي فليس **لسوريا ومصر** مصالح ضيقة في العراق وهما صديقتان لقطاعات واسعة من الشعب العراقي بمن فيهم الكرد، ولن تكون هناك أية صعوبات في التعامل معهما.

كما لا ترجوا بلدان الخليج العربي والسعودية من العراق أكثر من اهتمامه بنفسه، وتركهم ينعمون بثرواتهم الطبيعية وما نتج عنها من تقدم على مختلف المستويات. ولا أرى إن أحداً يشاطر الحكومة العراقية في دعواها بأنها كانت مستهدفة من تلك البلدان أو من الكويت.

وفي كل الأحوال فالبرلمان المنشود سيتبنى الشكل المناسب للعلاقة بين العراق وجيرانه، ولاشك إن العراق، بعد تجاربه المريرة، سيميل إلى الصيغ المستقرة ويتجنب المتطرفة.

الخوف من الحرية والديمقراطية

يتخوف كثير من العراقيين من مستقبل العراق البرلماني المنشود بعد رحيل نظام صدام حسين، خصوصاً من إمكانية أن تؤدي بساطة الأغلبية الشعبية إلى انتخاب ممثلين هم ليسوا الأفضل أو الأقدر، وهو أمر ممكن جداً. لكن حق الأكثرية الانتخابية يبقى المعيار الوحيد الممكن والمتاح للاختيار الصحيح، والبرلمان كان وما يزال المشروع الوحيد القادر على نجاح وحدة المجتمعات المتنوعة الأعراق والمذاهب والأيديولوجيات بصورة طوعية، أما خياراته فستتحسن مع مرور الزمن وبعد أن يطمئن المجتمع وتهدأ عصبيته، وبعد أن يلمس المواطنون حصاد كل دورة انتخابية فيرتقي الوعي ويرتقي معه حسن الاختيار.

وقد أدركت الحكومة العراقية القائمة أهمية البرلمان للاستقرار ووحدة

المجتمع، ولكن بنفس الوقت أدركت خطره على سلطتها الفردية، فاستعاضت عنه بوحدة يضمنها الخوف وجهاز الأمن فاصطنعت ديمقراطية مزيفة، ولذلك ادعى الناس الموافقة وأضمروا شيئاً آخر.

وكانت سلطة بغداد قد بررت موقفها المضاد للحرية الحقيقية بادعاء عدم نضج الشعب العراقي!! مُذكِرةً بزيف الحياة البرلمانية في العهد الملكي، ومستفيدة من مواقف ومفاهيم أطلقتها أحزاب وحكومات وطنية وثورية عربية مثل "الديمقراطية الشعبية الثورية" "والديمقراطية الطبقية" "والاشتراكية العربية، وحرق المراحل"، وعن خطر الديمقراطية على الوحدة العربية وعلى وحدة الرأي والموقف العربي الموحد!! وغيرها من الأفكار الشعارات التي أغرت كثير من المواطنين، في مراحل معينة، بتشديد المطالبة بستالين أو بعبد الناصر عراقي. وكانت تلك الموجة الثورية أقرب إلى المزاج الشعبي التواق للتغيير والتحديث السريع، فجرى ميكانيكياً استعارة أيديولوجيات ثورية ماركسية وقومية ليست ديمقراطيةظناً أنها ستساعد على نقلة نوعية سريعة. لكنها فشلت خصوصاً بعد أن أقحمت نفسها في صراع عبثي ضد الدين "دين الشعب" الذي استغرق جل جهدها وطاقتها، هذا فضلاً عن إن العراقيين لم يكونوا مستعدين لتفضيل موت الثورة على حياتهم القائمة، لأن وضعهم الاقتصادي لم يكن قد وصل إلى حد الأزمة المميتة، بل كانت الدوافع الوطنية أقوى **عندهم من أزمة الغذاء والكساء.**

وأخيراً أرى إن ارتباك السلطة وعدم استقرار حضارة القسوة منذ ما سمي بالاستقلال الوطني رغم كل الوسائل الشريرة المستخدمة، سيساعد على بقاء الآمال العريضة في إمكانية استعادة العراق وخصوصيته وتقاليده العريقة الطيبة شبه المفقودة.

كما أرى إن انعزالية حكومة بغداد وحذرها من الآخر الوطني والقومي ومن الغير (الأجنبي) إلى الانغلاق وإلى خوض حروب وقائية متخيلة كحروب دون كيخوتة ضد طواحين الهواء، بل وإلى تخيل عداواة مع الأمم الأخرى ليس لها أساس واقعي كل ذلك سببه خوف السلطة من زحف الديمقراطية ومن حصول الأكثرية على حقوقها السياسية. ومن الممكن أن تكون تلك المخيلة المريضة وراء الدخول بحروب حقيقية تدمر الحياة الروحية الحية والسوية.

الفصل الخامس

الإخفــــاق

التيار القومي في العراق بين الاسلام والقومية

كان تراكم الفشل السياسي خلال نصف القرن المنصرم ثقيلاً وكافياً كي يفقد الناس الحماسة للتيار القومي العربي الذي أعتبر مسؤولاً عن الفشل لأنه كان أكثر التيارات حظاً ومسؤولية في ممارسة السلطة في أقطار الوطن العربي منذ بداية القرن العشرين وحتى نهايته.

وفي العراق واجه التيار القومي صعوبات كثيرة غير متوقعة عرقلت منذ البداية قيامه بواجباته وأدخلته في متاهات وتعقيدات كثيرة، وبسببها انقسم إلى تيار سلطوي وآخر معارض، تحالف الأول مع النخب الحاكمة وريثة الاستعمار وتماهى فيها ورفض فيما بعد الاعتراف بإخفاقه لأن ذلك كان لو حصل سيسحب منه غطاء شرعية بقائه على رأس السلطة. أما الثاني فقد انخرط في صفوف المجتمع ولوحق من قبل الطرف الأول الذي مازال رجاله يصرون على نهج الإخفاق ويكررون تجربة الفشل الذريع السابقة تمسكاً بمبدأ " العزة بالإثم"، بل ويلجئون كلما عجزوا عن إكراه ومواجهة الرفض الشعبي إلى التحالف مع قوى شريرة وأحياناً أجنبية والانحناء أمامها، في حين يمارسون قسوة غير رحيمة ضد المجتمع ويعادون عربياً الاتجاهات التي تفردت بالدفاع عن حرمة الأراضي العربية مثل المقاومة في جنوب لبنان حيث يقاتل الشعب وتتفرج الحكومة اللبنانية وحيث تناصر الحكومة العراقية خصوم المقاومة اللبنانية، ومثل ذلك فعل السلف الحكومي في العراق عندما جحد منذ بداية القرن المقاومة الشعبية ضد احتلال البريطانيين لبلادهم. ويذكر ان العراقيين كانوا قد أدركوا إن الإنجليز أشد خطرا عليهم من العثمانيين رغم انهم كانوا مضطَهدين من السلطة العثمانية وأذنابها من فئة الموظفين

والإداريين المحليين الذين انتقلوا فوراً من عهد استعماري كانت سياسته التتريك إلى خدمة الاستعمار البريطاني[1].

وقد ألحق الإصرار على إعادة إنتاج الفشل ضرراً بالغاً في الوعي والفكر العربي وهو مستمر في دفع عدد كبير من المثقفين إلى دائرة الضياع والعزلة وحرمان المجتمع من خبراتهم. في حين يستمر القوميون العرب المتصالحون مع طيبة العراق وتسامح الإسلام في معاناتهم وتشردهم بسبب اصطفافهم مع قوى الشعب الأخرى.

الحماسة ضد العقل

ومنذ نهاية القرن التاسع عشر حتى منتصف القرن العشرين، وهي فترة النضال والتهيئة للاستقلال والتحرر السياسي، مرَّ المهتمين العرب بالشأن العام بما يمكن تسميته بمرحلة الحماسة والعواطف الجياشة ولآمال العريضة المليئة بالتخيل والخيلاء ورفعوا الشعارات قبل التفكير بما يجب

---

1 ـ لازالت أحلام الانقلاب العسكري تداعب مخيلة بعض القوميين. الانقلاب الذي سيمكنهم من أخذ السلطة من صدام حسين والانفراد بها، ومازالت عيونهم تلمع عندما يمر بأذهانهم خاطر إمكانية تجيير موظفي السلطة وكوادر حزبها لصالحهم مستقبلاً. كما أنهم مازالوا لا يرغبون بل ويرفضون توصيف الصورة الواقعية العراقية جغرافية وتاريخاً وحاضراً مجتمعاً وأفراداً وحاجات قبل إصدار الأحكام وفرض الحلول. وهم بذلك لم يدركوا رغم الدرب القاسية التي سلكتها قبلهم الحكومات العراقية السابقة والتي انتهت إلى النتيجة المنطقية التي سينتهي إليها كل من يشيح بوجهه عن الحقيقة داخل العراق. فضلاً عن عدم مَيْلهم لبذل ما يكفي من الجهد والاجتهاد الفكري الذي يمكنه أن يعدل أهمية علاقتهم بدين الشعب "الإسلام"، بل بحثوا باستمرار عن أسهل الطرق مادام الجيش والمباحث طَوْع أمرهم في وقت كان الأجدر الاجتهاد وإعمال الفكر إذ ليس من السهولة امتلاك ناصية الحياة الاجتماعية الإنسانية فهي ليست بنفس سهولة تصوير أو معرفة الحياة الطبيعية لأن الناس عقلاء وإنتاجهم غائي في حين لا تدرك بقية الاحياء غاياتها.

إعداده لتحقيقها، لكنها ربما كانت شعارات ضرورية من أجل شحذ الهمم وإثارة العواطف المشتركة الكامنة في النفوس والتهيؤ لنداء التضحية إن تطلب داعي الاستقلال السياسي الوطني والتوحيد القومي وتحرير الأراضي المحتلة وفرض الهيبة على كل الطامعين بالثروة والأرض العربية. لكن وعي أبعاد المرحلة لم يكن على نفس المستوى كما إنها تختلف بين منطقة عربية وأخرى.

ولقد فرضت ظروف النشأة والملابسات المعقدة الكثيرة ملامحَ وآفاق إخفاقِ الحركة القومية المعاصرة التي لم تستطع تحقيق أيٍ من مهماتها الأساسية ، خصوصاً توحيد الأمة العربية. وإنْ وُجِدت في هذا السياق بعض النجاحات مثل قيام اتحاد الإمارات العربية ومجلس التعاون الخليجي فقد فرضتها دواعي اقتصادية وأمنية قامت بها حكومات من خارج دائرة الحركة القومية المؤدلجة بل وكانت في أحيان كثيرة متصارعة ومتناقضة معها. وبعد نيل الاستقلال لم يستجب السياسيون إلى الدور الجديد والمهمات الجديدة، بل استمروا بشعاراتهم العاطفية والأفكار الحماسية السابقة بغرض المزايدة[1]. وقد ساعد على ذلك هيمنة المشاعر المأزومة التي أملتها ظروف تجزئة الوطن إلى أقطار مستقلة وأخرى تحت الهيمنة والإلحاق والاحتلال.

---

1 ـ ومن الأمثلة المزايدة الوعود التحريضية العلنية التي كررتها الحكومة العراقية للمقاومة الفلسطينية بالتدخل ونجدتهم إذا ما قرر الأردن بسط سيطرته عليهم فزاد ذلك من خيلاء المقاومة، وكان هدف الحكومة العراقية إحراج بقية الحكومات العربية . وفي أيلول 1970 عندما بدأت القلاقل اكتشفت الحكومة العراقية إن تنفيذ وعودها يصطدم بالقوى العظمى فتركت الفلسطيني الساذج لمصيره والتزمت المنطق لا الحماسة بداعي المحافظة على الثورة.

والنموذج الآخر هو قتل عبدالكريم قاسم لعدم إقامته الوحدة الاندماجية الفورية الشاملة ، لكنهم انفردوا بحكم العراق 36 عاماً ولم يقيموا أية وحدة بل جزءوا القطر الواحد روحياً وشتتوا عواطف أبنائه كما لم يعتذروا من قاسم لمقتله بعد فشلهم وبعد استعادتهم أفكاره في التعاون والتنسيق العربي الشامل المدروس توطئة لوحدة الأمة.

ثورة أم حاضنة جواسيس ؟

وعند مجيء الجيوش الاستعمارية إلى المنطقة في أوائل القرن العشرين لم تكن المنظمات السياسية العربية النهضوية قد تشكلت أو استقرت تشكيلاتها واختياراتها بعد بسبب قسوة العثمانيين وتعاون عدد غير قليل من المثقفين المحليين معهم حتى أيام إمبراطوريتهم الأخيرة، بل إن بعضهم لم يفك ارتباطه بهم إلا بعد أن أَسَرَتْهُ القوات البريطانية وألحقته بثورة الشريف حسين وأبنائه فيصل وعبد الله وعلي وزيد، كما التحقت شرائح أخرى من المهتمين العرب بالثورة مستفيدة من الفراغ السياسي الذي خلفته هزيمة الجيوش العثمانية في مواقع كثيرة لكن العلاقة بين الحسين والإنكليز سرعان ما ارتبكت، فتجاوزوه ونسجوا علاقات خاصة مع الضباط الأسرى والملتحقين من الجيش التركي ومع بعض الموظفين الذين عملوا في مراكز مهمة في الإدارة التركية المنهارة فصار لأكثرهم ارتباط وتعاون مزدوج بين قيادة الثورة العربية ومبعوثي وزارة المستعمرات البريطانية.

ومن بين هؤلاء جاء الصف الأول من كادر الإدارة العراقية الجديدة وتم بعدها تنصيب قائدهم في "الثورة العربية" الأمير فيصل بن الحسين ملكاً عليهم في العراق. ومن بينهم أيضاً جاءت النواة الأولى للجيش الذي أظهر في أحيان كثيرة تقاليد تركية أتاتوركية. ومن نفس الوسط تأسست أيضاً بعض المصالح في سوريا ومصر. وحينها اكتشف المواطنون انهم أصبحوا يواجهون نفس موظفي الإدارة التركية ولكن بملابس ومظاهر أوربية الطابع وبدعاوى قومية للإعلان وليست للتطبيق.

وفي مقابل الكتلة الآنفة الذكر تمحور الاتجاه العراقي العروبي غير

المؤدلج حول ما سمي بخط الجامعة الإسلامية[1] تسانده الحوزة الإسلامية الشيعية وبعض أهل الرأي ورجال الدين السنة والمراكز الاجتماعية العراقية والمراكز السياسية والاجتماعية والإسلامية السنية المصرية، وسار على هذا النهج عدد هائل من الحركات العربية القومية والقطرية دون أن تضمر أية رغبة في الاصطدام بالاتجاهات العراقية الأخرى فخاضوا حرباً شاملة ضد طلائع الجيوش الاستعمارية البريطانية، لكنهم فوجئوا بكتلة الموظفين والإداريين والضباط وبعض ذوي المصالح الذين خدموا الأتراك يتصرفون بسرعة وبأسلوب ميكافيلي وبراكماتي غير مألوفٍ متحالفين مع الاستعمار البريطاني الجديد. وبمساعدة الحلفاء الجدد وبسبب ظروف معقدة كثيرة تمكنوا من التحكم في البنى العسكرية التي شكلت القاعدة الإستراتيجية للدولة وللسلطة العراقية، كما نجحوا في ادعاء تمثيل الوطنية العربية وفي انتزاع لقب التيار القومي. ولم تمر فترة طويلة حتى اضطرت

---

1 ـ الجامعة الإسلامية هي فكرة أسَّسَ لها سياسياً السيد جمال الدين الأفغاني وتدعوا إلى أهمية بقاء مركز إسلامي عالمي وليكن ذلك المركز هو الدولة العثمانية باعتبارها الكيان الوحيد القائم فعلياً التي ربما يمكنها، إذا تلقت الدعم ، الوقوف بوجه الهجمة الأشد خطراً القادمة من الغرب بشرط أن يتحسن أداؤها وسلوك سلاطينها، إذ مع بقاء المركز العالمي للإسلام الذي تخضع له كافة الأمم الإسلامية، رغم أنها مستقلة في إدارة شؤونها الخاصة، وستظل إمكانية إقامة قطب ديني وسياسي إسلامي عالمي أمراً مفتوحاً. فمنذ سقوط الخلافة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى نجح الغرب في سياسة التفتيت العربية الإسلامية ثم العربية العربية. وقد أعطت تلك السياسة الغربية ثمارها خلال الفترة الممتدة بين الحربين الأولى والثانية، ونجحت في تنفيذ عمليات واسعة لاستكمال تصفية ذيول الدولة الشرقية الإسلامية والحؤول دون حق المسلمين في بناء قوة عالمية خاصة بهم بل ومنعهم من مجرد التفكير بهدف مشترك وكانت النتيجة أن تحققت وحدة الأمم الأوربية على أسس واقعية تسمح بوحدة الأمن وبانتقال قوة العمل ورأس المال بينها بلا قيود وحسب ظروف العمل ودون الحديث عن إلغاء المميزات القومية الخاصة لكل أمة، في حين تأسست في الوطن العربي وداخل كل قطر نزعات تفريقية واشتعلت حروباً محلية لا أسباب ولا وقائع لها غير أفكارٍ ضيقةٍ وغوغائية تطن في رؤوس مريضة.

الحكومات التي شكلوها، من أجل الحفاظ على مصالحها وكراسيها، إلى الاصطدام بالسكان وضرب المنظمات والحركات السياسية الاجتماعية والدينية التي بدورها استشعرت، رغم تضررها السابق من العثمانيين، بأن الحلف المحلي الأوربي الجديد سيكون اكثر خطرا وأسوأ أثراً على المدى البعيد من الاتراك. وكانت الأفكار الأصيلة الرائدة للأفغاني ومُحَمَّد عبدة والكواكبي ومثقفين عرب ومسلمين كثيرين قد شكلت الأساس الفكري والسياسي للمواقف القومية والوطنية الصحيحة، في حين استوردت الجماعة القومية الأخرى المفاهيم العصبية القومية الأوربية واعتمدت شعارات قومية مثيرة لكنها سعت عملياً للتكيف والتعايش ومسالمة الجيوش الغازية، بل وتفنن رجالها، من أجل المحافظة على سلطة ضيقة التمثيل، في الانتقال من حضن دولي إلى آخر بحسب ميزان القوى وَشَكْلِ تقاسم الحصص وتوزيع الملكية العالمية للبلدان المستعمَرة، ولذلك أطلق العراقيون على سلوكها مقولة "الذي يأخذ أمي يصير عمي..." وبين رموز هذه الشريحة جعفر العسكري [رئيس وزارة ووزير دفاع] ومولود مخلص وعبدالمحسن السعدون وياسين الهاشمي وساطع الحصري ونوري السعيد وغيرهم وتأسى بهم صدام حسين عندما خاض حروباً بالنيابة ألحقت الدمار بالشعب[1].

---

1 ـ إن التمييز بين ظروف نشأة الفكر والسلوك القومي العراقي عن الحركة القومية الشامية والمصرية والمغاربية وفي شبه الجزيرة هو أمر ممكن ويستحق الصبر الدراسة المتأنية أكثر مما نقوم به الآن، خصوصاً وأن سلوك رواد التيار منذ بداية القرن قد انعكس على الأجيال القادمة وحمل معه أخطاراً وعصبيات مفرقة لازلنا حتى اللحظة نعاني من نتائجها المدمرة. لقد ارتبطت الحركة القومية في البلاد العربية الأخرى بالكفاح ضد الاستعمار ومواجهة مظاهر الفرقة المحلية بين مسلم ومسيحي ومذاهب وشيع والنضال من أجل الازدهار والوحدة العربية وفي خلق مواطَنة متساوية يتمتع بها الجميع. فكانت أصول الصيغة القومية المصرية متشبعة بروح إسلامية ، وفي شبه الجزيرة والسودان وأقطار المغرب كانت العروبة متماهية بل ذائبة في الإسلام، ومرت في بلاد الشام بسبب تركيبته الديمغرافية بمنعرجات لكنها لم تكن في أي حال متصادمة مع الإسلام. في حين ←

وبالمقابل تمرس الطرف العربي الشعبي بالمبدئية وبمناصبة العداء للمستعمر الغربي الذي ملأ الفراغ السياسي العثماني وناضل ضد انفراد الطرف القومي المؤدلج بنزعة قومية أجنبية كل من الحزب الوطني بقيادة جعفر أبو التمن وحزب الاستقلال بقيادة مُحَمَّد مهدي كبة و مُحَمَّد صديق شنشل بأفكار قومية ليبرالية، والحزب الوطني الديمقراطي بقيادة كامل الجادرجي و مُحَمَّد حديد والقيادات الكردية وشخصيات وطنية مثل مُحَمَّد رضا الشبيبي ويونس السبعاوي و مُحَمَّد الصدر وسيد نور الياسري والحاج رايح العطية وشعلان أبو الجون وعبد الواحد آل سكر وبكر صدقي وصلاح الدين الصباغ وعبد الفتاح إبراهيم والجواهري والآيات الحبوبي وكاشف الغطاء والحكيم وغيرهم كثيرون وكلهم تسلحوا بأفكار قومية عربية وإسلامية ووطنية ليبرالية أو شعبية سعت عبثاً للنأي بالعراق بعيداً

← جاءت أصولها في العراق من تواطئ التحالف الذي جمع بين العسكريين والمدنيين المتعاونين مع المحتل الجديد ، تحالف الفائزين باللقب القومي مع الضباط الذين تحول ولاؤهم من تركيا إلى بريطانيا وتعاملوا مع الفكرة القومية الجديدة كلعبة تعاونهم في تحقيق مصالح ومنافع ضيقة، ولم يكن سهلاً عليهم رغم ذلك الحلف حكم العراق الذي يسكنه شعب متمرس فاستجابوا من أجل الفوز بالسلطة والثروة لحاجات المستعمر دون أن يحصلوا منه على أي وعد يخدم القضية العربية مستقبلاً، وبدلاً من ذلك نفذوا رغبته في جعل ادارتهم حكومة أقلية فاستبعدوا التجمعات السكانية الأساسية في وسط وجنوب العراق من المساهمة في إدارة شؤون بلدهم، وبسبب قلة المتعاونين تم تعريب عائلات معدودة، جاء بعضها إلى العراق مع الجيوش الأجنبية الغازية، لمساعدتها في إدارة الدولة. واستخدمت الشعارات القومية للتضييق على قومها "العرب" مما أضعف شعبية الفكرة القومية التي عوضتها بتقوية أجهزة الشرطة والأمن لحماية نفسها ومصالحها من الشعب المتربص !! ومما يؤكد ما نذهب إليه إن العراق بغالبيته الساحقة يهب ضد إدارته مع أول فرصة تتخلخل فيها أجهزة الدولة الأمنية وقد حصل ذلك دائماً . ولا ننسى هنا إنتقائيتهم في الاستفادة من الآلية الثورية الديكتاتورية للماركسية دون الاقتراب من محتواها الاجتماعي.

عن كماشة ذلك الحلف [القومي المؤدلج، العسكري، البريطاني] الذي حرم العراق فرصته في التقدم والعيش الكريم.

ومع ظهور قيادة جمال عبد الناصر أصبح ممكناً تعرية تلك المجموعة الانتهازية التي كانت قد حصلت من وزارة المستعمرات البريطانية على الحق في تشكيل حكومة عراقية وضعت اللمسات الأولى للإخفاق القومي العربي في العراق.

ومع مرور الزمن وبسبب اشتداد الصراع على السلطة شطح بعض ممثلي التيار القومي الانتهازي الحاكم متصورين إن الساعة قد حانت لتبرئة أسلافهم الذين خدموا المستعمر البريطاني كتفاً إلى كتف مع المندوب السامي، ولم يردعهم عن ذلك قيام الجمهوريات وانتشار الوعي الديمقراطي بين المواطنين، فقد صرح صدام حسين ووسائل إعلامه بأن حركة البعث في العراق هي امتداد للاتجاه القومي العربي الذي مثله ياسين الهاشمي رغم إن الأخير هو شخص غير محبوب بسبب عدم نظافة تاريخه وتعاونه مع الإنجليز ومن حيث صلته بالمجازر ضد مدن وأرياف وسط وجنوب العراق، ومن المؤكد إن صدام حسين عبر بموقفه عن رأي تلك الشريحة المتنكرة لنهضة الأمة ولبعثها الحقيقي، والتي أغرقت العراق بالمصاعب وسحقت الحركة الوطنية بمن فيها البعثيين المخلصين لشعاراتهم في الوحدة والحرية.

إسلام وقومية

إحتضن المجتمع العربي الإسلامي، شعار وحدة الوطن العربي وفكرة العروبة، قبل وصول وتعميم الأيديولوجيا والمفاهيم الغربية [العالمية] على الفكر المحلي المتداول في الأربعينات والخمسينات، وحينذاك تم استبدال

مصطلح العروبة والأخوة العربية إلى القومية ذات المفاهيم المميِزة وهي نفس الفترة التي بدأت فيها الحركات التحررية تتشبع بأفكار الوحدات الألمانية والإيطالية والمنهج الأتاتوركي، وتمسك زمام السلطة.

وفي العراق بدأ الأمر مبكراً وتأثر به نخبة من المتعاونين مثل ياسين الهاشمي وعبدالمحسن السعدون ونوري السعيد وساطع الحصري وقد نصح الأخير بإقصاء الإسلام عن الحياة الثقافية والخطاب السياسي الرسمي العربي وبشكل خاص في العراق حيث مارس سطوته التربوية في ظل علمانية أوربية لم يستوِ لها الأمر فيه إلاّ بعد معارك دموية استمرت سنوات واستغرقت طريق الاحتلال من البصرة إلى بغداد مروراً بالعمارة والناصرية والكوت والرميثة ومئات النواحي والمدن الأخرى.

وبسبب الجنوح إلى قضايا بعيدة عن ميول المسلمين وهم أكثرية المجتمع تأسست بدايات عدم التعاطف بين الإسلاميين والقوميين المؤدلجين الذين طالما وضعوا العربة قبل الحصان، العروبة مقابل الإسلام، فخسروا البِرْكة التي كانوا يعومون بداخلها وخاضوا من أجل نجاح الفصل بين الدين والعروبة [القومية] حرباً ضروساً ضد الأحياء الشعبية وأعدموا واغتالوا المبرزين من علماء الدين. لقد أسَرت الخلافات "الإسلامو - قومية" الوطن العربي بكامله ودخل إسلاميون سجون القوميين أكثر من أية فئة أخرى خلال نصف قرن تقريباً.

ومازال بعض ممثلي التيار القومي مع الأسف يمارسون نفس الأخطاء فينتقلون من حلف لآخر ويعرضون أنفسهم كقوة وحيدة قادرة على ردع الفكر الإسلامي رغم إن الإسلام ليس فكراً أو أيديولوجية واحدة مما أعطى انطباعاً عن وجود تساوق بين أولئك المنحدرين من أصول قومية مؤدلجة وبين مراكز البحث الغربية وربما يكونوا قد اقتربوا منها تحت ضغط الصراع الداخلي ضد الاتجاهات الوطنية المحلية وأحياناً تملقاً للحكومات الديكتاتورية، ذلك الصراع الذي كان الإسلاميون طرفاً

أساسياً فيه.

وبسبب هجوم القوميين المؤدلجين المصطنع ضد الإسلاميين اندفع الآخرون إلى اعتبار الفكرة القومية بعامة مستوردة وجزء من مؤامرة غربية فأبعدوا أنفسهم عن تفهم أهميتها وخطرها، كما لم يدركوا قوة الحضارة الغربية الجديدة وقدرتها على استثمار وتوظيف إمكانياتها ومكاسبها الكثيرة في النفوذ والهيمنة، بل تناولوها بالسخرية والتقريع ووصموها بالفساد وأعابوا كل شيئ فيها. ولم يدرك بعضهم بأن التزمت وردود الفعل الحادة السريعة وطبعِ الحياة بألوان رمادية داكنة يؤدي حتماً إلى اختيارات متطرفة على الجانَب الآخر. وهكذا حاصروا أنفسهم بتشديد الدعوة إلى التطبيق المباشر للشريعة فخلقوا لأنفسهم وللمجتمع مصاعب كثيرة خصوصاً بينهم وبين غير المسلمين من أبناء الوطن العربي المترامي الاطراف والشديد التنوع وكذلك بينهم وبين منسوبي الأيديولوجيات الأخرى.

وقد أثبتت التطورات خلال سني الصراع اللاحقة، أي منذ مقتل السيد قطب حتى اليوم، عدم مقدرة كلا الرابطتين الإسلامية أو القومية العروبية على طرد إحداهما الأخرى أو تغييبها سواء على مستوى الوطن أو القطر الواحد، وهو أمر يستدعي الدراسة والتبصر أكثر من استدعاء عصبية المصالح الضيقة والشحناء. وأرى إن من غير المنطق نشر الخوف من الإسلاميين بينما مازالوا ضحايا الاستبداد ودمائهم تسيل ولم يجربوا ممارسة السلطة حتى الآن رغم إن أحاديثهم وبعض أفعالهم تعطي أحياناً المبررات للباحثين عنها من أجل توكيد التهمة عليهم، والتمادي في إبعادهم عن المشاركة الجدية في الحياة السياسية. وقد كان مؤسفاً حقا حكم بعض الإسلاميين على العروبة استناداً للممارسات السيئة للديكتاتوريات القائمة وانطلاقاً من نصوص نظرية انعزالية كانت تتقول

بها الأيديولوجيات القومية الواردة. ومن جانبهم القوميون وفروا للإسلاميين المبررات الكافية لاتهامهم بالوقوف مع ديكتاتوريات بلا مبادئ. وفي حقيقة الأمر إنّ محاولة إخضاع الإسلام العالمي للقومية المؤدلجة هي عصبية لا يقبل بها الإسلاميون، ولا يقبل بها أيضاً العروبيون من ذوي الفكر السليم، وإنّ أي نجاح إسلامي سيستفيد منه العرب لأن لغتهم القرآن والعرب سادة المسلمين وبدونهم لا يستكمل أي فعل إنساني إسلامي نفسه. فليس هناك بين الإسلامي الحقيقي والقومية العربية الصحيحة أي تناقض ولا يمكن للإسلامي بأي حال أن يقف عائقاً في طريق تحقيق وحدة الأمة العربية، كما لن تُعطِل الوحدة تحقيق الواجبات الأخلاقية والإرشادية والاجتماعية وحتى السياسية العامة التي يحلم بها المسلم، فأكثرية العرب الساحقة مسلمون وهو أمر يستدعي ضرورة تحرير الوطن من تصادمية هذا الخلاف وتحويل إطار معالجته من أيدي الدولة الديكتاتورية إلى الدولة الديمقراطية ليكون البرلمان والرأي والصحافة الحرة مجالاً للحوار وللابتعاد عن الصفقة. وفي هذا السياق يقول مُحَمَّد عابد الجابري: " مالم يصل الفكر العربي إلى تحقيق إمكانية خروج جمهور المصلين من المساجد وهم يهتفون بشعارات القومية العربية، فإن النقص والعيب يجب أن يسجلا على الفكر القومي وحامليه ودعاته وليس على الجماهير المسلمة"[1]. وللحقيقة فإن المنطق السليم لا يرى إن هناك ما يمنع أي نوع من التفاهم القومي الإسلامي بما في ذلك تمثيلهم لتيار واحد فيكونوا بحراً واحداً أمواجه كثيرة ومختلفة. فليس هناك أي تناقض بين هدفيهما ومشروعيهما بل يتكاملان لأن التكامل هو المثل الأعلى لكل سياسي وبما أن الإنسان نفسه مخلوق للخالق لابد له

1 . الجابري ندوة الحوار القومي الديني مركز دراسات الوحدة بيروت 1989 ص 4 .

تبعاً لذلك أن يسعى ليكون على شاكلة خالقه أو لابد أن يحاكي ويخضع لنفس قوانين الخالق، ولذلك ليس بالإمكان الحديث عن تناقض بين طبيعة السنن الكونية والقوانين السائدة في الحياة الإنسانية لأنها جميعاً مخلوقة منطقياً لخالق واحد، وليس هناك ما يمنع في أن تكون كلها موضوعاً للمعرفة العقلية الإنسانية وأدواتها المعرفية المساعدة المتاحة. وفي هذا السياق لا يملك الإسلامي ما لا يملكه القومي أو الشيوعي أو أي شخص آخر غير اجتهاده ليعرف أكثر أو أقل ... ولذلك لا يقوم الإنسان مهما حاول إلا بأعمال تقع في حدود المنطق العقلي الذي يحكم القومي والمسلم وغيرهما. أما التضييق على النشاط العقلي الإنساني إذا ما حصل من أي طرف فلن يكون إلاّ بسبب قلة الثقة والتشكيك بعقل الإنسان الوارث، ولا أرى إن هناك جهة على الأرض تستطيع منع الإنسان من ممارسة نشاطه واجتهاده غير خالقه أو الإنسان نفسه بإرادته أو عن طريق القمع، فليس من أحد يستطيع تمثيل سلطة الله ولا يصح اتهام الإسلام بأنه يرغب بذلك، وإذا حصل فمن قِبل جماعات تعبر عن رأيها أو من قِبل علماء مجتهدين يعرضون آرائهم وللناس حق الاختيار. وعلينا تذكير أنفسنا والقوميين والإسلاميين بموقف الإسلام الحقيقي من الاجتهاد وبدور الناس في تنصيب أو انتخاب الإمام أو الحاكم المسلم[1] ولا ندري لماذا يندفع التياران للاصطراع على الارض العربية رغم التقائهما في **أولاً**: التاريخ العربي المشترك وهو إسلامياً في أغلب وأهم جوانبه. **ثانياً**: اللغة، يعتمدها ويمجدها الطرفان فهي لسان العرب ولغة القرآن وحاملة أسراره، تتشابك فيها القدرة التعبيرية بالثورة السياسية

1 ـ د. علي كريم سعيد ، أصول الضعف – دراسة في الميل العربي المشترك، دار البراق لندن 1992 راجع الفصل الموسوم "الشورى مقابل الديمقراطية".

والروحية التي أنتجت حضارة عظيمة طالما تشوّق إليها العرب والمسلمون في وضعهم البائس الراهن. فالعرب يختلفون في أشياء كثيرة لكنهم بِمِللهم ونحلهم يتفقون على العربية وعلى دورها الموحِد بينهم. ولا أرى إن هناك ما يماثلها أهمية وخدمة لقضية الوحدة سوى العملة المشتركة وحرية انتقال قوة العمل ورأس المال عِبر الحدود بين الأقطار العربية التي نأمل أن تتضافر جهود الطرفين لتحقيقها.

ومما يؤسف له إن التيار العلماني هاجم منذ بداية القرن العشرين بدايات نشاط الحركة الإسلامية ووصفها بالرجعية، ومنذ منتصف القرن عندما أخذت العلمانية شكلها القومي المعاصر بدأت بتأليب الحكومات ومراكز القوة ضد الاسلاميين متهمة إياهم بالعمالة ومدعية الحق في إدارة السلطة لأنها كانت فعلا تنفرد بشعارات أثيرة كالوحدة والحركة العربية الواحدة، وقد لقي ذلك دعماً منتظماً من المراكز الثقافية الغربية التي هاجمت الإسلام مستغلة شذوذ بعض حركاته وميلها لأفكار مغرقة في الرجعية ونجحت إلى حد ما في فصل العالم الإسلامي عن العالم العربي بعد أن كان عالماً واحداً، سعياً وراء تأسيس وعيٍ لا يسمح مرة أخرى بإعادة ظهور فكرة أو مفهوم الأمة الإسلامية الكبيرة المتضامنة[1]،

---

1 . يَعِدُ الحوار القومي الإسلامي المتروي بمستقبل وعي عربي مزدهر قد يؤدي إلى قيام وحدة ديمقراطية، لأن الوطن الموعود لا يمكن قيامه بدون الطرفين. فالإسلامي لا يمثل أصحاب الاختيارات الأخرى ولا بقية التنوع مثل النصارى والصابئة واليهود، بل هو سيقع أحياناً فريسة أقلية أو أكثرية مذهبية. أما القومي فبإمكانه ضم العرب بمختلف انتماءاتهم وأديانهم ومذاهبهم لكنه ربما سينفِر التنوع السكاني الذي طالما تعايش بسلام داخل الوطن قبل الفكر القومي المؤدلج . ولذلك سيكون الحوار أسلوباً وحيداً للحصول على حلول مقبولة للأطراف، خصوصاً إذا احترم كل طرف ثوابت الطرف الآخر وهي غير متناقضة، فالقوميون يريدون الوحدة وازدهار وقوة المجتمع الموحد وهي أولويات يسعى لتحقيقها الإسلاميون بشرط قيامها على أساس احترام الشريعة وجعل ←

وإدراكاً بأن ذلك سيؤدي إلى إضعاف الأمة العربية باعتبار إن الإسلام مكوِّن أساسي للهوية القومية وللتاريخ والتراث العربي وسواء أدرك المتطرفون القوميون والاسلاميون أم لم يدركوا فإن جهد الإختلاف المبذول من قبلها كان قد وضع تحت تصرف بريطانيا التي أشرفت على تجزئة الوطن العربي وجَعْل قيادة أجزائه بين أيدي أقليات دينية أو مذهبية أو سياسية من مصلحتها بقاء التجزئة وجعلها أمراً واقعاً يؤدي تدريجياً إلى صرف النظر عن التفكير بمشروع الوحدة مجدداً. وأعتقد إن العرب إذا لم يتنبهوا إلى سوء حالتهم سرعان ما سينتقلون إلى أعتاب مرحلة ثالثة أشد خطورة وهي إعادة صياغة وعيٍ رجعيٍ وبربريٍ كانت أول مؤشراته عملية احتلال الكويت طريقةً وأسلوباً وما تبعها من حرق الآبار وإدارة أزمة الانتفاضة الداخلية 1991 انتقاماً للهزيمة وعجز المواجهة، وقد عكس ذلك جاهلية معاصرة وتدرج منطقي هابط.

ومن ناحية أخرى لم يكن هناك ما يؤكد إن الإسلام كان قد طالب العرب في أية مرحلة إلى التخلي عن أحلامهم القومية في الوحدة وفي تعزيز وجودهم، ولذلك فإن أسلَمة القومية أو عدم تعرضها للإسلام هو مكسب شعبي لها في حين ستكون الخسارة كبيرة إذا ما تعلمنت على الطريقة الأوربية التي ورثت ذكريات أليمة عن عنف غريب الأطوار كانت

← القرآن دستور الأمة الواحدة. وأعتقد إن كفاح الحوار سيؤدي إلى التقارب ثم وتدريجياً النجاح في توحيد أولوياتهم خصوصاً إقامة دولة عربية يكون القرآن مصدر أساسي لدستورها مع الاستفادة من الدساتير الغربية المتطورة ومع الأخذ بالاعتبار ظروف كل قطر عربي بما في ذلك شكل الحكم والإدارة القائمة فيه، وستكون البرلمانات العربية الحرة مكاناً مناسباً ولكن ليس وحيداً لاستضافة الحوار القومي الإسلامي بشرط أن يحضره ممثليه الحقيقيين وليس اختيارهم بما يناسب جهة معينة كما يفعل ذلك مركز دراسات الوحدة والمؤتمر القومي.

الكنيسة قد مارسته ضد العلم والحركات التنويرية في حين خلق الاسلام تراثا ونظاماً قيمياً عظيم الأثر في نفوس المسلمين كأفراد وجماعات وهو ما لم يعره العلمانيون اهتماماً كافياً بل أرادوا إنساناً عربياً خاوياً بلا عمق تاريخي. وعندما اصطدمت النظريات الاجتماعية الواردة بالواقع تساءلت بدهشة عن سر تشبث العرب الشديد في المرحلة المعاصرة بالتراث وإعراضهم عن الحضارة الجديدة وما يمكن أن تعطيه من ثمار لمصلحة الإنسان رغم إنهم "العرب" ظلوا متوازنين في التعامل مع الحضارتين "العربية والأوربية" حتى نهاية الستينات من هذا القرن ؟ وهو سؤال مشروع ولا أشك إن ما دفعهم إلى الميل نحو الماضي ليس سوى مشهد الفساد والدناءة والشراهة والرشوة التي أظهرتها الأنظمة العلمانية الديكتاتورية وأفسدت نتيجتها المجتمع وأشبعته إذلالاً ، فقد كانت علمانية الشرطة والمباحث والقسوة وسلطة الجهل والشراذم وعضة الضبع التي لا فكاك منها إلاّ بإنفجار يأتي بعد طول يأس ويؤدي إلى ثورة القطيع المدمرة لليابس والأخضر.

إن سلوك العلمانية المقلدة هذا سرعان ما يضع المجتمع بين خيارين إما حياة القطيع وطاعة القبور أو ثورة عمياء وهو إختيار مسدود ويرهق نفس المواطن المتمدن، وربما ذلك يفسر ميل الغالبية من العراقيين إلى الهجرة واللجوء. إستناداً لذلك يكون المطلوب حركة قومية مختلفة مرجعيتها عربية وواقعية، وليست الأيديولوجيا الغربية غير المتوافقة مع الواقع ولا مع المنعكسات التاريخية المؤثرة، قومية تنظر إلى جميع سكان الوطن دون تمييز ديني أو مذهبي أو بسب الرأي والأصول الإثنية[1] لأن

1 ـ أهملت الدولة القطرية التي قادها "قوميون" الأقليات وإستخفت بهم واستعانت بحسب حاجتها بمن شاءت منهم. وقد تم تجنيد عدد من الأكراد جنوداً وضباطاً ووضعهم في خدمة عقد السلطة [كوكس- النقيب] وعندما بدأ الأكراد يطالبون ←

مشكلة الوطن العربي وأسباب إخفاقه لا تكمن في الانتماءات ولا في الخلفية الحضارية الإسلامية للمجتمع بل تكمن في المذهب السياسي والمصالح الضيقة للفئات المحتكرة للسلطة.

علمانية وقومية

وبعد تراجع ثورة 14تموز 1958 ثم سقوطها ومع غياب المؤسسات القانونية الدستورية والحياة البرلمانية الحرة إشتد الصراع على السلطة الأمر الذي أدى ببعض القوميين إلى تجميد نشاطهم من أجل الوحدة العربية بدعوى التفرغ للعمل على ترسيخ العلمنة وإقامة الديمقراطية لأنهم تصوروا أولوية وأهمية ذلك. لكن تدقيقاً بسيطاً لما آلت إليه ادعاءاتهم ومواقفهم سيكشف أنهم أخلصوا للعلمنة أكثر من إخلاصهم للديمقراطية. فقد نادوا بالديمقراطية كمفهوم ومصطلح نظري في حين كان تطبيقها شكلياً ومرائياً، مناصراً لأيديولوجيا تبرر وتسوغ حقهم في تمثيل إرادة الشعوب العربية قبل استشارتها وغصباً عنها. والأسوأ من ذلك إنهم لجؤوا في مواجهة الضغط الشعبي المحلي إلى ربط المنطقة بالغرب وفتشوا دون جدوى عن تبعية نظرية كاملة قادرة على تبرير وتجاهل الخصوصية الشرقية العربية الإسلامية. وبدلاً من أن يعطوا علمانية ومدنية تؤدي إلى قيام نظام ديمقراطي إنكفؤوا إلى الوراء، وانتقل الإنسان في نظامهم من انتمائه الإنساني إلى الانتماء الأيديولوجي ثم العنصري فالقبلي، ولهذا لم نعرف

← بحقوق قومية بسيطة لجأت السلطة إلى تسريحهم وتصفية تحالفها مع تلك الفئة المتعاونة منهم، ولم يبق منهم في السلطة سوى أولئك الذين إستعربوا واحتلوا مناصب رفيعة، وقد حصل ذلك مع بعض التركمان وبعض المسيحيين، وما زالت شرائح منهم قريبة من السلطة.

من علمانيتهم سوى مناصبة الدين العداوة، والاستبداد والقبلية والطائفية والعنصرية وأحيانا مناصبة الديانات الشعبية العداوة، أما شق العلمانية الإنساني فيغيب تماماً لأن القانون في البلاد لا ينطبق على الجميع بنفس الدرجة، ولهذا خذلهم المجتمع وأربك خططهم الخاطئة أصلاً. فليس هناك ما يؤكد إمتناع التطور العلمي التكنولوجي مع المحافظة على التقاليد والحياة الروحية للشعوب خصوصاً وإن الأمم المصدرة للتكنولوجيا ذاتها لم تتخل عن تقاليدها وعن حيواتها الروحية، بل تشترط أنظمتها شيئاً واحداً هو إعطاء السوق والرأسمال حرية كافية تضمن عدم تدخل السلطة في آلياته بصورة تعسفية أو غير قانونية. كما ليس هناك أيضاً ما يؤكد ضرورة تكرار التجربة الغربية في ربط النهضة بفصل الدولة عن أخلاقيات الدين النظرية والعملية، بل ربما يختلف الأمر هنا حيث عاش الدين مع الفقراء ويسعى عملياً لإنصافهم ويأمر الجميع في الخضوع لذات الطقوس والشروط والقواعد.

إن التقدم العربي برمته قد لا ينجح بدون احترام الدين ومرجعية علمائه الأخلاقية واحترام مراقبتهم للشؤون الحيوية العامة التي تخص عموم البلاد وجعل هذا الأمر دستورياً ملزماً. وذلك كما أعتقد سيرضي العلماء الأعلام ويقنعهم أن لا يتصرفوا كشريحة سياسية بل قوة عليا تقوم بواجباتها في صد المخالفات الكبرى ورصد البرلمان والحكومة والأفراد لناحية عدم التجاوز على الدستور الذي سيكون حينذاك قد صدر عن إرادة شعبية ووضعه خبراء ومختصون غير منحازين أيديولوجياً، دستور غير متناقض مع الثوابت الدينية والقومية ويضمن قيام برلمان حر على قاعدة فصل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية وبالتنسيق بينها وبين المرجعيات الدينية الإسلامية والمسيحية وغيرها. وأعتقد إن تحقيق ذلك هو أمر ممكن دون الحاجة لإشعال نار العداوة بين الدين والدولة.

ومثل هذا التنسيق يتطلب إرادة حرة وحوار طويل وصبور بين ممثلي السلطة وعلماء الدين، أي بين الرياسة والسياسة لإيجاد أسلوب للتفاهم والتكامل لا يعيق مجال السعي الإنساني للتطور والتقدم. وربما سينجز علمانية عربية أصيلة ومتكيفة مع الواقع العربي الإسلامي القائم وتستفيد من الجوانب التطبيقية الأوربية ومن الأسس الفكرية الإسلامية الموروثة، إذ لا تشترط العلمانية أن تقوم في دولة قومية أو غير قومية.

غير إن الرجال الذين فرضهم الاحتلال البريطاني جاءوا من مؤسسة الجيش وتأثروا بالاتاتوركية وبمظاهر الثقافة الغربية واشترطوا علمانية القومية لكنهم أقاموا عملياً الدولة القطرية القوية والقادرة على البطش الداخلي[1] مع المحافظة شكلياً على شعار الوحدة العربية مرفوعاً ومقابلاً للعروبة المتوافقة مع الإسلام.

وكان أمراً مؤسفاً عدم قدرة القومي المؤدلج بمفاهيم "ثورية" على التصور بأن قوة المجتمع تأتي من الحرية، من شجاعة المواطنين الأحرار وليس من قوة التسلط والمركزية الشديدة التي سبق لها أن قهرت أبناءه في معتقلاتها وحولتهم إلى قطيع. كما لا يمكن التعرف على القوة بعدد الدبابات والطائرات وقطع المدفعية، فلقد كان حساب ميزان القوى بين

---

1 .كان الأجدر بمراجع التيار القومي أن يلجأوا بعد خمسينات وستينات القرن العشرين من أجل الخروج من المأزق إلى إقامة الدولة البرلمانية الدستورية كشرط وخطوة أولى نحو دولة عربية واحدة ، لكنهم بدلاً من ذلك نظَّروا للدولة القطرية المركزية وَعَدَّ كل حاكم مركزيته الخلية الأولى للوحدة المنشودة واعتبر بقائه على رأسها أمراً مقدساً حتى لو أدى الأمر إلى مخالفة الدولة للقانون في سياق كبحها للشعب وتدمير إرادته أو استخدام القوة ضد الجوار. كما لم يتخيلوا إن قراراً بالوحدة قائم على إرادة ومصالح الحكومات الديكتاتورية سيؤدي حتماً إلى انهيارها بمجرد افتراق المصالح وتنافس الكراسي، في حين ستكون إرادة المجتمع التي يعبر عنها البرلمان أكثر استقراراً ورسوخاً وستكون وحدةً قادرة على احتواء التنوع.

العرب وإسرائيل في عام 1973 متعادلاً أو يميل لصالح العرب لكن الجبهة الجنوبية توقفت بسبب اختلاف التقويم والنظرة والإرادة فظهر التصدع وشعر العدو بالارتياح وذلك أكد أن المعدات لا تصبح قوة بلا معنويات مستخدِميها. وكان سلوك وفهم وطمع وتشبث الزعامات القومية قد أدى بالسلطة إلى نكوص القومي وانحساره إلى الداخل القطري ليخوض صراعات غير منتهية وبعناوين مختلفة إثنية ودينية وطائفية واجتماعية.

وقد حصل ذلك في العراق أكثر من بقية الأقطار العربية ولا أدري ما هو سر حرص الحكومات العراقية المتعاقبة على مقابلة العروبة بالإسلام بحيث يصير هدف العلمانية فيه محاصرة الدين، في حين يرى المتدينون إن لهم كل الحق في الاهتمام بسياسة بلادهم وبما يدور على أرض أوطانهم، وليس هناك في النظام الديمقراطي ما يمنع أي إنسان من ممارسة حقه المكفول دستورياً خصوصاً بعد أن تمكنوا من إعلان تشكيلاتهم السياسية التي ما انفكت تعلن في أدبياتها الرسمية الموافقة على العقد الاجتماعي والخضوع لدستور دائم وبرلمان يكفل وينظم حدود اللعبة السياسية وتبادل السلطة ويحافظ على ثوابت البلاد ... إلخ.

ومن جانب آخر ليس هناك أيضاً ما يثبت إن العلمانية الغربية تعني استبعاد واضطهاد المؤمنين المتمسكين بدينهم ما داموا يحترمون أصول اللعبة الديمقراطية التي ما انفكت الحكومة القومية الانعزالية تمنعها عليهم، ولنا في ذلك أسوة بالأحزاب الديمقراطية المسيحية الحاكمة في أوربا، فضلاً عن إن الغرب ذاته يداهن فيما يسميه التطرف الإسلامي فيغض الطرف عن تطرف الإسرائيليين اليهود وعن تمسكهم بعقائد السحرة وبأيديولوجيا ومفاهيم دينية رجعية لا تعرف شراستها الرحمة وتُحلل إبادة الغير.

إن النظرة العلمانية في العراق خالفت منذ البداية رأي أغلب أبناء الوطن العربي، فقد أراد المتعاونون العراقيون مع المحتلين الإنجليز تأسيس دولة تقوم على أسس طائفية فاضطروا من أجل ضمان بقاء السلطة كلها بين يدي فئة محددة إلى خدمة سياسات المستعمر، ثم استسهل تلامذة ذلك الجيل المتعاون وبعض أبنائه فكرة اللجوء للأجنبي لضمان البقاء على رأس السلطة ولصد تطلعات بقية المجتمع بهدف الفوز بكامل ريع البلاد، فمارسوا في سبيل ذلك نفس سياسة التفرقة والاستحواذ الاستعمارية ضد شركاء الوطن الواحد ولكن هذه المرة بشعارات وأفكار وافدة تمتد من الفلسفة العصبية النازية إلى الأيديولوجيات الاجتماعية الديكتاتورية التي تصب كلها في سياق جهد التحايل على حق المجتمع في ممارسة الانتخابات الحرة والالتفاف على انتقال السلطة سلمياً، مما أدى إلى نتائج سلبية مدمرة.

إن تدقيقاً بسيطاً لأوضاع وبنية التيار القومي خارج العراق وتلك الشريحة المضطَهدة منه داخله ستكشف لنا إنه لا يعاني من نفس مأزق الفئة القومية الحاكمة، لذا لن يكون مفيداً تعميم الاستنتاجات على جميع القوميين العرب لأن الذي يجري من قِبل السلطة داخل العراق لا ينتمي للقومية والعروبة بل إلى شيء آخر مختلف تماماً[1].

---

1 .كانت السلطات العراقية السابقة تبني إستراتيجيتها العسكرية وتدرب ضباطها على أساس المواجهة مع إسرائيل، لكن الحكومة القائمة أصدرت تعليمات غيَّرت فيها الخط المحتمل لوجهة الجيش العراقي مستقبلاً، ولذلك شاهدناها في حرب تشرين التحريرية 1973 تتأخر في المشاركة لأنها أساساً لم تضع في حساباتها أهمية اقتناء عجلات حاملة للدبابات لإيصالها إلى الجبهة، علماً إن قيادة الدبابة حتى الجبهة يعني استهلاكها خصوصاً وإن العدو يعتمد الحرب الخاطفة المكثفة لتدمير الخصم أو إنهاكه وإذا لم تتحرك القوات بسرعة يصبح وجودها وعدمه سواء، مما اضطر أحمد حسن البكر أن ينزل بنفسه للسيطرة على شاحنات أهلية وربطها بعجلات إضافية بعد تحويرها. ورغم ←

ألغاز قومية عراقية

لم يكن الجيل الذي استحوذ على التيار القومي في العراق أمثال ياسين الهاشمي ومزاحم الباججي وساطع الحصري ونوري السعيد حازمين أو حاسمين عندما يتعلق الأمر بمحاولات الإنجليز فرض شروط على العراق، لكنهم يستعجلون قبض أرواح مواطنيهم عندما يدور الخلاف داخل البيت الوطني الواحد. ويذكر إن صدام حسين تأسى بهؤلاء مرتين، الأولى عندما اعتبر حزب البعث في العراق امتداداً لخط ياسين الهاشمي مقلداً دوره في إدعاء تمثيل القومية العربية في العراق علماً إن دور الهاشمي وغيره من صقور العهد الملكي لم يكن مشرفاً ولا وطنياً. والثانية عندما منح صدام حسين الأراضي العراقية للغير متأسياً بسلوك الهاشمي الذي وقع الاتفاقية العراقية البريطانية مع "ليلبنك" ممثل شركات النفط بالشروط التي أرادها الأخير متنازلاً عن حقوق العراق في أرضه. وانتظر هذا الأمر حتى مجئ حكومة عبدالكريم قاسم التي استعادت أكثر من 99% من الأراضي العراقية بواسطة قانون رقم 80.

ومن الجدير بالذكر إن وزارة الهاشمي التي وقعت الاتفاقية مع بريطانيا هي نفسها التي أقرت ما أقدمت عليه الحكومة الإيرانية من إخضاع

← إن حافظ الأسد شعر بخيبة وألم عَبَّرَ عنها في أكثر من مناسبة بسبب عدم كفاية إستجابة بعض الحكومات العربية للنداء القومي إلاّ أنه نوَّه بموقف أحمد حسن البكر المذكور. ويذكر أن الحكومة العراقية استعارت بوساطة سورية من الأردن حوالي ثمانية عشر من حاملات الدبابات التي لم يصل أكثرها إلى أرض المعركة عندما توقف القتال كما لم تشارك في حرب الاستنزاف بين سوريا وإسرائيل التي دامت أكثر من تسعين يوماً لأن "السلطة القومية" في العراق قررت سحب قواتها فوراً بعد وقف النار رغم استمرار حرب الاستنزاف وحاجة الجبهة الضرورية للقوة العراقية المنسحبة. وذلك يؤكد إنّ الأرض والقضية القومية هي آخر ما يفكرون به.

الإمارات المستقلة إلى نفوذها كإقليم عربستان وبشت كوه، وجاء نص موافقتها التفريطية بمثابة وثيقة اعتراف رسمي بملكية إيران لها، وهذا هو نص القرار:

"تكون الحكومة العراقية على الحياد تجاه الحركات القائمة في منطقة عربستان – الإيرانية، وأن يبلغ هذا القرار الألوية المجاورة لمنطقة الحركات".

1924 - 10 - 18

ياسين الهاشمي

وحينها استقال الشيخ مُحَمَّد رضا الشبيبي ورشيد عالي الكيلاني من الوزارة إحتجاجاً على الاتفاقية ليميزا بين الخط الوطني والخط المتهافت، وقد نصت استقالة الشبيبي على ما يلي:

"صاحب الفخامة رئيس مجلس الوزراء ، ياسين الهاشمي ..

1924 – 3 – 5

بعد التحية

حيث لا يسعني الموافقة على اتفاقية النفط التي هضمت بموجبها على ما أعتقد حقوق

العراق فإني أتقدم إلى فخامتكم بانسحابي من المجلس، هذا ولفخامتكم مزيد الإحترام".

مُحَمَّد رضا الشبيبي

10 شعبان 1343 هـ

وجاءت استقالة الكيلاني بنفس المعنى[1].

---

1 . راجع عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، جزء1 ص 88 .

وكانت بريطانيا قد مررت كل مشاريعها بلعبة أطرافها الأساسيين جعفر العسكري ومحسن السعدون وياسين الهاشمي ونوري السعيد.

ويذكر إن الشيخ خزعل حاكم عربستان كان قد رشح نفسه لمنصب ملك العراق قبل ثلاث سنين فقط من تبرع الهاشمي بإقليمه لإيران، ولا ندري كيف أمكنه ارتكاب تلك المفارقة والتبرع بعربستان لإيران بهذه السرعة ؟

وكانت وزارة ياسين الهاشمي هذه هي نفسها التي أقرت قانون الجنسية العراقية وأقرت قانون الانتخابات البرلمانية فقط كي تشغل الناس بتحقيق مطلب مهم ربما يلهيهم عن ما اقترفته الحكومة من خطايا، ولم تمر أيام حتى تقرر تأجيل الانتخابات إلى ما بعد توقيع الاتفاقية البريطانية إذ كان من الصعب إقرارها في مجلس نيابي قد يفوز به بضعة رجال غيورين على الوطن. وإذا قارنّا سنجد أنّ صدام حسين قد تنازل أيضاً عن حقوق عراقية في الأرض والمياه في اتفاقية الثالوك "الجزائر" مع إيران، وتنازل أيضاً عن أراض حدودية أخرى، ووقع مع تركيا اتفاقيتين في 1984 و 1988 تسمح للجيوش التركية بالدخول إلى الأراضي العراقية لملاحقة الثوار الأكراد.

ومن ألغاز رجال الخط القومي الذين تعاقبوا على حكم العراق إنهم عندما يريدون إثارة العرب ودفعهم للصمود يُذكرونهم بعروبة المعتصم وخدماته، وفي ذلك سر غريب لأن المعتصم أصاب الدولة العربية مقتلاً بإبعاده العرب عن الجيش وإفساح المجال لغيرهم لاسيما الأتراك - الإنكشارية- واللملوم من المماليك وأبناء الشعوب غير العربية الأخرى مما أدى تدريجياً إلى نقل السلطة الفعلية إلى أيديهم ... ولا أدري هل

يثير المعتصم النخوة والأمجاد لأنه خاض حروباً داخلية لضرب المنافسين دفاعاً عن السلطة أم لإنجازات حربية لا تَعدِل بأي حال تفريطه بمستقبل الخلافة العربية الإسلامية.

أسباب ضعف الشعبية

لجأت الشريحة المتعاونة من التيار القومي في العراق منذ تحالفها مع بقية العسكر التركي إلى تدابير كثيرة أضرت بشعبية الفكرة القومية منها:

أولاً: عَنصَرَة العروبة فأشعرت كثيرين بخيبة إخراجهم من جسم الوطن العربي بمن فيهم دول عربية كمصر الفرعونية والقبطية والسودان السوداء وغالبية سكان شمال أفريقيا البربر وأجزاء من لبنان والأردن [الشراكس والتركمان والأرمن والنبط وأدعياء الفينيقية ... الخ وتخويف القومية الثانية في العراق [الكردية] من بحر عربي أوسع من جغرافية العراق إذا ما قامت الوحدة خصوصاً بعد رفع وتعميم شعارات ومفاهيم تفريقية وضرب واضطهاد الحركات الكردية والعربية الأخرى بأسلوب جديد وغير مألوف. ومن السهل ملاحظة ان هذا الموقف الديماغوجي المتزمت لن يجلب للعرب سوى العار والضعف وان ذلك سيُخْرِج من دائرة العمل القومي حركات سياسية عراقية وعربية كثيرة، وأنا شخصياً أرى إن كل الحركات التي يصب مجهودها في سياق تخليص العرب والمسلمين من ربقة الضعف هي قومية عربية بغض النظر عن اختلاف الرأي والأسلوب. كما أرى إن مسايرة مفاهيم تلك الشريحة التي أخذت التسمية القومية لها عنوة ستدفع إلى تضييق التيار بدلاً من تعزيزه وستصل به إلى الحد الذي يتعذر على الناس الطبيعيين الدخول من ثقبه، بل لن يتمكن من الدخول إليه غير أصحاب الأفق والنظرة الضيقة كالعنصرية والطائفية

والجهوية وخِدام المصالح والمباحث والمنافقين والرداحين.

وسنتفهم الأمر أكثر إذا علمنا أن قومية السلطة العراقية لم تصدر عن نفس المنبع الذي نهل منه القوميون العرب السوريون واللبنانيون والمصريون والجزائريون وغيرهم من الذين استمدوا مثلهم في البداية من الحركة الإصلاحية [الأفغاني وعبدة والكواكبي وابن عبد الوهاب وغيرهم]، بل هي تنهل من أفكار بعض رجال العهد الهجين الذي تلاقحت فيه الثقافة العثمانية مع المنهج السياسي الإنجليزي. ولم تعنِ قوميتهم حينذاك مع الأسف غير كبت الوعي المتنامي لأبناء وسط وجنوب العراق. ولذلك يعاني أكثر القوميون العرب العراقيون من نقص المعرفة بمنابع الفكر العربي التحرري الحديث، ولم نطلِع على تلك المنابع جيداً إلاّ بعد الخروج إلى سوريا ولبنان ومصر لاجئين أو للدراسة فأدركنا جلالة الفكرة العربية وهيبتها في الساحة الجديدة التي انتقلنا إليها حيث لا تسود ثقافة وسلوك الحصري وتلامذته والعصبيات التفريقية المريضة، وأدركنا أهمية آليتها الوحدوية وبدأنا نطلِع من الإذاعة والتلفاز والصحافة والمناهج المدرسية وكتب المكتبات والأرصفة عن جيل النهضة الأول ودوره في رفع الوعي ضد الهيمنة العثمانية وسياسة التتريك وعن الدور الإيجابي لنابليون ومُحَمَّد علي وإبراهيم باشا وعن أهمية إحياء وتطوير التراث العربي الإسلامي. ومما يؤسف له إن الثقافة الرسمية العراقية كانت تقفز فوق كل ذلك بتسويغ من ساطع الحصري وياسين الهاشمي، بل إنّ أقطاب العهد الهجين [عدا القوميين المنحدرين من حزب الاستقلال] من 1920 إلى 1958 وبعض تلامذتهم الجمهوريين كانوا قد استقبلوا نظام عبد الناصر بإعلان الحرب الشاملة عليه وخططوا باستمرار لضرب سوريا وكان آخرها مخططاً لاحتلالها لولا قيام ثورة 14 تموز 1958.

ثانياً: حوَّل أكثر القوميون تيارهم إلى حزب سياسي يحمل فكراً محدداً

تقريباً ليمثل فئة سياسية أو اجتماعية أو طبقات محددة دون غيرها، فحاصروا أنفسهم وأخرجوا من نطاقهم وبالقسوة أحياناً فئات اجتماعية كثيرة، كما لم يدرك القوميون ومعهم بعض الإسلاميين بأن منطقة الشرق الأوسط استوطنها ومازال شعوب وأقوام وأديان ومذاهب قديمة ومختلفة، وجميعهم يمتلكون حق العيش بسلام وبما يتناسب مع معتقداتهم وتقاليدهم بأمنٍ وسلام، ومثلما أخلص القومي لنزعته ولتقاليدها وحدها لم يرَ الإسلامي غير الجزء الخاص به وحده. وكان الأفضل، وكما فعلت الأمة العربية الإسلامية يوم حققت أمجادها وأكثر من وحدتها، إحتواء شركاء الوطن وإحتواء اختلاف الرأي والمذهب السياسي والديني والقومي على أسس المصالح المشتركة وعلى أساس محبة الوطن مهما اختلفت الطرق والأساليب[1]. ويتحمل أولئك الذين حولوا الفكرة القومية إلى فكرة متحزبة صديقة لبعض وعدوة لآخرين مسؤولية كبيرة في ضعف شعبيتها وانعزاليتها.

ثالثاً: وقوع بعض الاتجاهات القومية في مطب تبرير إخفاق الهيئات الحكومية التي جرّت البلاد إلى الدمار والإذلال الشامل. وتقدِم بعض المراكز الإعلامية والثقافية العربية مثل مؤسسة "المؤتمر القومي العربي" أفكاراً تبريريةً مبتكرةً تؤدي بسبب هيمنتها على سوق النشر والتوزيع إلى

---

1 . فالعروبة هي الانتماء إلى عالم ذو معالم خاصة ولغة وثقافة وظروف تاريخية وحاضرة مشتركة ، وإلى وطن تخفق قلوب جميع أبنائه عندما يتعلق الأمر بعزةِ ورفعةِ شأنه وشأن أمتهم ومن أجله يتفرقون أحزاباً واتجاهات كلٌ يرى رأيه وطريقته إنها الأفضل والأمثل ، فضلاً عن عوامل جامعة أخرى كالعلاقات الاقتصادية والعقائدية وغيرها ، وكل من يتحسس تلك الشروط كصيرورة واحدة غير مجزأة هو قومي أو وطني . لكن القومية المؤدلجة جاءت لتصادر العروبة وتجعلها أسيرة اتجاهها السياسي تنجح بنجاحه وتخسر أو تتحمل عواقب خسارته.

صياغة وعيٍ عربي يقبل باستمرار وجود بعض الديكتاتوريات عن طريق نشر المخاوف الوهمية من الديمقراطية بحجة إن تطبيقها سيؤدي إلى تقسيم تلك الأقطار أو إبعادها دائرة القومية العربية وهو موقف غير مفهوم. فهل يمكن لشعب من الشعوب أنْ يقف ضد نفسه ؟ أم إن بعض من يختارهم المركز لحضور اجتماعاته يدافعون بنشرهم لذلك الوعي عن حكومات ترفضها شعوبها كل الرفض[1].

ويذكر إن مركز دراسات الوحدة ومؤسسة المؤتمر القومي رغم احتوائها على نخبة ممتازة من المثقفين العرب فإنها تتجه منعزلة عن تيارات وحركات شعبية فعالة في الوطن العربي. فقد روجت بهذا الشكل أو ذاك، عن طريق حصر الدعوة لمؤتمراتها بأشخاص محددين، إلى التردد في الانتصار للمقاومة العربية في جنوب لبنان، ولم تدرس بحيادية مشكلة الإسلاميين بمصر وبالتالي لم تتفهم أهمية تلبية حاجته للحوار وليس الانحياز من أجل إحلال السلام الاجتماعي فيه. كما سجلت موقفاً سلبياً من اجتياح الحكومة العراقية للكويت رغم إنّ الاجتياح لم يكن معبراً عن حاجة عراقية داخلية، كما إن ضم الجزء للكل (كما إدعوا) عنوة وتشريد الأسر الكويتية ونهب ممتلكاتها على طريقة الفرهود يعتبر أسوأ عمل وأسوأ حملة شوهت مشروع الوحدة العربية. إضافة إلى موقفها الرافض لنتائج

---

1 . درجت مراكز ثقافية عربية كمركز دراسات الوحدة العربية على معالجة أمر الخلاف الإسلامي القومي المؤدلج على طريقة دعوة بعض المثقفين واستكتابهم حول أسلوب جديد للحل وفض الاشتباك بين التيارين بالبحث عن وسائل للتلاقي والتعايش ، في حين كان الأجدر الدعوة إلى تغيير شكل الحكم الديكتاتوري الذي تمارسه سلطات تعمل تلك المراكز جاهدة على حسابها ضمن التيار القومي ، إلى الديمقراطية التي تمثل الوسط الحر الذي يدور فيه حوار التعايش والوحدة القوية التي تتحمل بداخلها التعارضات بين الإتجاهات والتيارات الفكرية والسياسية المختلفة.

الانتخابات الجزائرية والرفض النظري لنتائجها في العراق حتى قبل إجرائها!! بل صوَّر بعض منظريها "وميض عمر نظمي" إن إعطاء الديمقراطية للعراقيين والجزائريين لا يخدم الوحدة العربية ولا العروبة، وذلك يجعل التيار الذي ينتمي إليه يخسر جماهير واسعة ويؤكد إنعزاليته، لكن نظمي وكما فعل أسلافه ربح رِضا السلطة الديكتاتورية، ولم يتفهم أبداً أن سبب الإخفاق الحقيقي هو غياب الديمقراطية وحرمان الرأسمال وقوة العمل من الانتقال بحرية بين أقطار الوطن العربي الواحد أصلاً، وذلك وحده كفيل بجر المنطقة كلها نحو التقارب والوحدة.

رابعاً: إنعكس ضعف أداء التيار القومي وفشله في إنجاز مهماته المركزية في الوطن العربي على أداء القوميين العرب العراقيين. ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل نجحت الشريحة القومية المؤدلجة في العراق، بمساعدة الحركات القومية المهيمنة في الوطن العربي، بإقناع أعداد كبيرة من الجماهير وأغلب الحكومات العربية بأنها الممثل الوحيد للطموحات العربية في العراق، وتمكنت بذلك من عزل الحركات العربية العراقية قومياً أو دفعها إلى حمل أسماء أخرى أبعد من إدعاءاتها التي هي أقرب إلى الفكر والنسيج القومي. فعلى سبيل المثال: نجحوا في تخويف قوى عربية كثيرة من مغبة حصول عرب وسط وجنوب العراق على حقوقهم في المشاركة في إدارة شؤون بلادهم، والتخويف من نجاحات المقاومة في جنوب لبنان رغم اقتصار نشاطها على مقاومة الاحتلال الإسرائيلي لأراضٍ عربية، وفي الحالتين كان المنطلق ضيقاً وجعل المفهوم القومي سلاحاً للفرقة وليس للوحدة.

وفي الحقيقة فإنهم أرادوا تعقيد أمر لم يكن في الأساس معقداً. ويحضرني هنا جواب ممتاز لأحد أبناء عبد العزيز آل سعود، ربما هو عبد الله، عندما رد متسائلاً على سؤال متملق من أحد صحفيي الفضائيات

أراد وصف أعمال السعودية بالقومية قائلاً: "كلنا عرب، وما هي القومية غير هذا ؟ فلسنا ضد أنفسنا".

غير إن النجاح في الاقتراب من بعض الحكومات العربية، إنعكس سلباً ضد التيار القومي داخل لبنان والعراق والجزائر أيضاً. وربما تكون إحباطات التيار القومي العربي وراء ضعف شعبية الحركات القومية في فلسطين أيضاً فقد انهزمت أمام حركة مفرطة في قطريتها مَثَّلها ياسر عرفات وأولئك الذين يتحدثون في مجالسهم الخاصة عن كنعانيتهم بدلاً من عروبتهم، وعندما حان ظرف مناسب لم يتمكن القومي من اقتناصه بل تمكنت منه حماس وأخواتها. وخسر القوميون مكانتهم القوية في الكويت بعد أن ارتكب كثيرون من قوميي الأقطار الأخرى موقفاً خرافياً ضد الوحدة المنشودة عندما وافقوا على اعتبار اجتياح الكويت أو على تابعيتها للعراق دون رِضا أهلها خطوة وحدوية مقبولة. وذلك يعني إن ممثلي التيار القومي بمن فيهم طليعته الفكرية "المؤتمر القومي" مازالوا يعيدون إنتاج عزلتهم بدلاً من السعي للخروج منها والاستفادة من درس الماضي القريب الذي دفع بشعبيتهم إلى الدرجة الثالثة بعد الإسلاميين والوطنيين القطريين بمختلف إتجاهاتهم.

خامساً: إنتزاع تمثيل التيار القومي من بين أيدي الفئات المدنية إلى أيدي المتريفين، ليس كل أبناء الريف بل الأنصاف منهم[1] المتعاونين مع

---

1 ـ نصف الريفي نصف المدني أو "الرجل النصف". الذي لم يكتمل عنده نمط الحياة الريفية عرفاً وأسلوباً وأخلاقاً، كما لم يتمكن من هضم أسلوب الحياة المدنية في الحواضر مثل بغداد والبصرة والموصل والنجف فجاء الى المدينة وتحول بسبب خشونته الى زلمة لغيره أو سوط بيد الفاسدين من الادارات. وكانت تلك بداية هيمنة الهمجية على المدنية في العراق. هذا وقد كنا نسمع عن تبعية هذه العصابة أو ذلك الشقي إلى هذا الوزير أو ذلك الزعيم.

قبضايات وشقاوات المدن، وبسببه تفشى الغش والعنف وانعدام السلم الاجتماعي. وقد وجدت هذه الفئة أهمية المحافظة على الآصرة المعنوية [الحماسية والعاطفية الرومانسية] وتعميقها لقطع الطريق على الآصرة النفعية [العقلية والعقلانية] وذلك من أجل إقتناص بعض الشبان المتحمسين ودفعهم للقيام بأعمال تخدم العصبية ولا تنفع المجتمع مما جعل الأمان الإجتماعي مفقوداً والمواطن البسيط مكرهاً وغير راضٍ.

سادساً: جاءت القوميات في أوربا لتعزز وحدة أوطانها وبالتالي تحقيق وحدة أسواقها وتعزيز إستقلالها الوطني. في حين جاءت إلى المنطقة العربية وهي مشتتة مع إنها كانت في أمس الحاجة إليها، ولكن بدلاً من الحث نحو الوحدة إشتغل بعض القوميين في تحذير العرب من جيرانهم وخاضوا معارك ليست ضرورية بالفكر والسياسة والسلاح استهلكت واستغرقت الكثير من قواهم، وهؤلاء هم دون غيرهم مَنْ حكوا ومَنْ تخلفوا عند حاجة الأمة إليهم، فلم يشارك العراقيون جميعاً في إيصال بلدهم إلى الحضيض بل "لم يكن العراق كله مَنْ ذهب بنفسه إلى الكارثة مختاراً برغبة الغالبية فيه أو بقرار نخبة"[1] وإنما وقعت البلاد كلها ضحية فئة متسلطة تتسلح بقيم إجتماعية هابطة وإرشادات عفلقية يتغلب فيها الإندفاع على العقل، فانتشرت العصبيات حتى ضاق بها العراق الرحب المتنوع واقترب مع الغزاة الجدد أن يفقد ألوانه وتنوعه العتيق.

هذه الملابسات وغيرها منعت أكثر الحركات القومية من تقديم نفسها للمجتمع العراقي بصورة مناسبة على إنها حاملة لواء الدفاع عن الوطن وعن حرية المواطنين، بل تقدمت إما تابعة لهيمنة دولة عظمى غير محبوبة

---

1 ـ سعد البزاز – مقدمة كتاب الدكتور علي الوردي "في الطبيعة البشرية" ، للنشر. الأهلية

أو ممثلة لفرقة من المجتمع دون غيره وفي الحالتين تخسر من شعبيتها.

الخاتمة

لا خيار إذن من رفع الشروط الأيديولوجية الإجتماعية أو السياسية والدينية عن الفكرة القومية التي هي حق لأبناء الشعب، فجميعهم أبناء الوطن وهم بالتالي قوميون. ولا خيار من تعميق الترابط بين الديمقراطية السياسية وحرية القومي في الاختيار والرأي. فلقد غاب عن القوميين وهم يتحاورون حول شكل الدولة الواحدة المزمع قيامها إن الحوار سيبقى مجرد لغو وهراء إذا لم تقم ديمقراطية يتم داخلها تبادل السلطة وتعاقب الحاكمين سلمياً، وقيام الكتلة المستقلة غير المؤدلجة التي تؤلف أكثرية المجتمع والتي قد يتغير موقف أفرادها من الاتجاهات السياسية حتى آخر يوم قبل التصويت وذلك بحسب إحساسها وحاجاتها ورضاها على هذا البرنامج أو ذاك. وهذا الأمر لن يتحقق قبل قيام النظام الاقتصادي الحر، أي قبل إسقاط حق الدولة في التدخل في دورة رأس المال بصورة غير قانونية وإقامة برلمان ودستور ثابت أو قانون أساسي لا يحق لأية جهة إلغائه أو تأجيل تطبيقه أو إيقاف العمل ببعض مواده أو أية فقرة منه ومهما كانت الأسباب.

إن معركة القومية ضد الدين في المنطقة وبالعكس هي في حقيقتها معركة مصالح سياسية وكراسي، وبجهد نظري وحوار صبور يمكن أن ننجح في تحويلها إلى واحدة من قضايا الخلافات واللعبة البرلمانية، حيث يتلقى المنهزم فيها الخسارة بنفس هادئة لأن لديه أمل في الفوز في الدورة القادمة، وبذلك تتخفف حدة الصراع بين النزعتين ويضعف دور المؤامرة والسرية والتحريض ليحل الموضوعي والعقلاني محل العاطفي. فالمشكلة

إذن لا تكمن في العلمانية أو القومية أو الإسلامية بل في مضمون النظام السياسي وجدية ممارسة الديمقراطية، فتلك مفاهيم ليست مجردة أو متسقة بل هناك مستويات لفهمها وشكل ممارستها.

الفصل السادس

حقوق الإنسان بين الشورى والديمقراطية

حتى لا يختلط الأمر على البعض، أود أن أُوضِح بأن إهتمامي بقضية الديمقراطية السياسية في سياق بحث حقوق الإنسان لا يعني أنني أخلط في حديثي الآن بينها وبين حقوق الإنسان، لأن تطبيق الديمقراطية شأن سياسي إجتماعي إقتصادي، في حين يأخذ مفهوم "حقوق الإنسان" طابعاً حقوقياً وثوابت قانونية يفترض إحترامها وتطبيقها على الجميع بصورة متساوية دون إستثناء أو تمييز بين حاكم ومحكوم، غني وفقير، أسود وأبيض أو لأي سبب كان.

وفي هذا السياق سنحاول الإجابة على سؤال جوهري هو: هل هناك علاقة بين الشورى أو الديمقراطية السياسية من جهة وحقوق الإنسان من جهة أخرى، أو على الأقل هل ستكون مساحة حقوق الإنسان أوسع وسقفها أعلى تحت ظل نظام سياسي ديمقراطي أم شمولي ؟

تعتقد أكثرية الناس، وأنا منهم، إن فرصة تعزز وتطور حقوق الإنسان في ظل الديمقراطية هي أكبر بما لا يقاس من فرصتها مع نظام سياسي واقتصادي شمولي. وسنحاول من خلال مقدمات تحليلية أن نستنبط حكماً حول أي النظامين الرأسمالي الديمقراطي أم الشمولي الديكتاتوري أقرب في تطبيقاته للمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان ؟ ... وكذلك الإجابة على سؤال هام هو: هل للإسلام كدين وشريعة دور في إعاقة تحقيق مبادئ حقوق الإنسان، سواء حصل ذلك داخل نظام شمولي أو ديمقراطي ؟

وهل يشترط الإسلام نظاماً إقتصادياً معيناً، أم يَترك ذلك خياراً حراً للناس ؟

مقدمات تحليلية ضرورية

المقدمة الأولى: يقدم التحليل المنهجي وكذلك الإحصاء البسيط دليلاً على تلازم شبه قطعي بين نظام التبادل الإقتصادي الحر (حرية حركة الرأسمال) وبين قيام ديمقراطية سياسية صحيحة وحقيقية في أي بلد من بلدان العالم. وذلك لأن النظام الإقتصادي الرأسمالي الحر يعتمد أساساً على قوانين أو سُننٍ ليست إنسانية وليست فردية (ديكتاتورية)، بل على قوانين عمياء يتحرك في إطارها "رأس المال" بعد تحريره ومنع حق الدولة في التدخل وإعاقة تلك الحركة، وهي حركة لها أيضاً قوانينها الخاصة لكنها قوانين عمياء في جوهرها لا تميز بين هذا وذاك. وبهذا لا تعتمد الديمقراطية المنشودة على الرغبات الشخصية، أو على رغبة هيئة حزبية معينة، بل تقوم على أساس توازن القوى في المجتمع، وعلى النتائج التي تتكشف عنها صناديق الإقتراع السري، دون أن يضطر خلاله المقترعون إلى الكشف عن أسمائهم، فيكتسبون بذلك حق تنصيب الحاكم وعزله دون خوف أو ضغط من قِبل أصحاب العصبيات الأيديولوجية أو العنصرية أو الطائفية أو الجهوية وربما العشائرية.

المقدمة الثانية: تؤدي الشمولية السياسية إلى الإنعزالية وضعف الإنتاجية وخمول العقل والفعالية، وهذا بدوره يؤدي إلى قيام مجتمع القِلة الذي يتصارع فيه أبناء المجتمع الواحد حول إنتاج وموارد قليلة وغيركافية، وذلك سيدفع الناس تدريجياً لارتكاب الحيلة والجريمة وتنمية التزلف والروح الإنتهازية وعدد هائل من المسالك التي تؤدي إلى زرع أمراض الفِرْقة الإجتماعية والدينية والقومية والطائفية البغيضة، وهذا لاشك سوف يؤدي إلى تضييق مساحة حقوق الإنسان ويوطئ من سقفها.

ولذلك فإن التنمية الشاملة وتحقيق الوِفرة هي أمر ضروري لتخليص

المجتمعات من مشكلاتها الكثيرة، وفي المقابل ستشكل كفالة الحقوق الأساسية للمواطن، في أي مجتمع، المقدمة الضرورية لتوفير مناخ مناسب لتطوير التنمية في كل المجالات. وبما إن التنمية الشاملة غير ممكنة إلا مع نظام اقتصادي حر، وهذا بدوره غير ممكن إلا مع قيام ديمقراطية سياسية، فإننا نجد إن الإسلام كان قد بدأ مبكراً في الإحتياط للأمر، إذ وافق بعد صدره الأول على وجود المذاهب وأقر بحق الاختلاف.

ويذكر إن الجمعية العامة للأمم المتحدة كانت قد صادقت عام 1986 على مبدأ "إعلان حق التنمية" وربطت تطور حقوق الإنسان بوجود تنمية شاملة.

المقدمة الثالثة: وباعتبار إن حرية حركة رأس المال لها علاقة جدلية لا تنفصل بتطور التنمية، ولأن الديمقراطية السياسية هي حجر الزاوية في قيام حرية إقتصادية، فإن هناك قرابة لاشك بين انتعاش التنمية والممارسة الديمقراطية، وأيضاً مع مستوى ما يتمتع به الإنسان داخل المجتمع من حقوق أساسية. فتحقيق تنمية فعالة تتطلب أولاً وقبل كل شيئ توفير مناخ حر ملائم لحركة رأس المال، التي لا تتحرك بفعالية إلا وفق القوانين الخاصة برأس المال، وهذا المناخ يأتي من حيث الأهمية قبل توفير التقنيات الفنية والتكنولوجية التي تتطلبها عملية التنمية، فلا فائدة ترجى من إصلاح جدران بناء يقف على أُسس غير صالحة.

أما الأسس الصالحة فهي تلك التي تقف على قاعدة مبدأ تكافئ الفرص، تلك القاعدة التي توفر بدورها أجواء تسابق قانونية مرهونة بقيام نظام تعددي ديمقراطي يقوم حتماً على أساس التبادل الإقتصادي الحر الذي يدور بمعزل عن تحكم مزاج الأفراد، كما إن أجواء التنافس العلني للديمقراطية ستزيد الفعالية والوفرة التي تجعل الحياة تزدهر، وتؤدي إلى سقوط واضمحلال الأعمال الرديئة أو الضعيفة، في حين تبقى الأعمال

القوية ذات فائدة لفترة طويلة ليس في مجال الإقتصاد وحده، بل وأيضاً في مجالات القيم والأفكار.

وأعتقد إن خيار التنافس القائم على مبدأ تكافؤ الفرص والبعيد عن المزاج الفردي سيبقى محركاً ناجحاً ومجرَّباً حتى تنجح البشرية في إيجاد خيار آخر أقل قسوة وأكثر عدالة.

إذن فالأصل في التنمية الشاملة يكمن في اختيار نوع النظام الاقتصادي الإجتماعي الذي يحدد أُسلوب الحياة، وليس في نوع الديانة السائدة. وفي حالة الخيار الديمقراطي سينطبق القانون على الجميع بمختلف دياناتهم وقومياتهم وعقائدهم السياسية بنفس المستوى، وذلك لاشك يوفر مناخاً إيجابياً لتنمية حقوق الإنسان.

المقدمة الرابعة: لا يفرض الإسلام شكلاً معيناً لنظام إقتصادي إجتماعي دون غيره، لأنه عندما جاء قبل أكثر من 1400 سنة وجد السوق تتعامل على أساس التبادل الحر والتجارة الحرة المستندة على مبدئَيْ حق الملكية الشخصية والخاصة، وتكافئ الفرص، أي إن الإسلام عندما ظهر لأول مرة في شبه الجزيرة العربية وجد شيئاً مماثلاً من حيث الجوهر للإقتصاد الحر القائم اليوم، فلم يعترض عليه بل اكتفى بوضع شروطٍ ونواهي، على شكل محرمات ومحظورات، على بعض الجوانب القاسية الجارية في العملية الإقتصادية الرأسمالية، بهدف التخفيف من وطئتها، مثل الزكاة المفروضة على الربح، ومثل منع الربا على المال الذي يربح مالاً، أي المال غير المِوَ ظَف فعلياً. وقد كانت هذه الخطوة الإسلامية مبدئية وواقعية بنفس الوقت بسبب كثرة ممارسة الرِبا في مكة والمدينة وغيرها قبل ظهور الإسلام.

وحتى نتفهم الأمر أكثر لابد من البحث في ثوابت الإسلام خصوصاً في مجال العمل الصالح، لأن شؤون العبادة تتعلق في الغالب بنوع من

العلاقة الخاصة التي تربط الخالق بالمخلوق.

فما هي ثوابت العمل الصالح وما هي المحرمات المنصوص عليها ؟

ربما نستطيع القول إنها تشمل تحريم الميتة والدم ولحم الخنزير والسرقة والكذب والغيبة والربا... إلخ. وهي إثابة الصدق والنظافة واحترام الوالدين واحترام حق الملكية والتملك بعد استخراج الضرائب المفروضة إسلامياً كالزكاة فضلاً عن تشريعات مدنية تتعلق بالزواج والطلاق والإرث وغيرها.

وهذه الشروط الدينية التي تضمنها القرآن الكريم والسُنة النبوية الشريفة، كلها ممكنة التطبيق في كلا النظامين السياسيين الديمقراطي والشمولي.

فالإسلام دين قوي وإلهه متدخل وقادر، وأحياناً تأتي ردود فعل الله تعالى على أفعال الإنسان الطيبة والشريرة فورية ومباشرة. ولذلك يأتي الدعاء والتذرع لله تعالى خوفاً من ارتكاب المعصية ومن العقاب الشديد.

في حين ترى بعض الأديان والفلسفات الأخرى إن كل شيئ كان قد تقرر وكُتِب مرة واحدة وإلى الأبد، أي إنّ الإله عندهم قام بفعله كله دفعةً واحدة منذ الأزل، وليس لديه ما سيقوم به مستقبلاً، بمعنى إن أي شيئ ذا طبيعة إرادية يقوم به الإنسان سوف لا يغير من مصيره بشيئ، وذلك يعني سقوط الثواب والعقاب، وحلول اللامبالاة محل الإحترام أو الخوف من تبعة إرتكاب المعاصي مادام كل شيئ قد تقرر مسبقاً.

ومنذ ظهور الإسلام المتدخِل بكل شيئ حتى اليوم لم نجده قد تدخل في طريقة وشكل التبادل الإقتصادي الحر ولم يعترض عليها، بل استمرت مسيرته التاريخية تعتمد التبادل الحر، فضلاً عن تجريبية تسترشد بالثوابت وبالعلماء الإسلاميين والباحثين والمتخصصين المحققين.

المقدمة الخامسة: المنطلق في الفكر الإسلامي الحقوقي الإنساني: إنّ السيادة المطلقة في الحكم لله وحده، ونحن البشر عبيد لتلك السيادة، والإنسان يُجعل سيداً نيابةً، لأنه لا يملكها أصلاً. ومقابل الشعب أو التاج أو الدولة كمصدر للسلطة عند الأمم الأخرى، يعتبر المسلمون الله مُمَثَلاً بقرآنه وسنة نبيه مصدراً للسلطة والقانون. وهذا هو سر وجود الحرية في الفكرالإسلامي إذ إنّ العامل الرئيسي للحكم بين الناس هو عامل غير إنساني وغير مزاجي بل هو مصدر عام ثابت يحاول المسلمون في كل مرحلة تفسيره بما يناسبهم بشرط أن لايقوم بذلك التفسير المتجرئون وغير المتعلمين وإنما العلماء المتخصصون. ولهذا فإن المسلم عندما يقول إن العبودية لله ولسُنةِ النبي وللإجماع فإنهم بذلك لا يتنازلون عن حريتهم الشخصية لهيئة أو لشخص آخر، بل لشيئ ليس له مزاج شخصي متغير. في حين يكون القرآن والسُنة والسُنن الكونية الطبيعية وآليات التغير الإجتماعي وقوانين حركة المال كلها حيوية، لكنها عمياء لا ترى ولا تُمَيِّز بين الوجيه والبسيط، العالم والجاهل، والحاكم والمحكوم. قانون يسري على الجميع وبه يتحقق تساوي وتكافؤ الفرص بين الناس.

المقدمة السادسة: يجب أن نميز بين الموجة الدينية والدين ككل، كما إن هناك منْ يتحجج بأسباب يدعي إنها دينية، للتفريق بين الشورى والديمقراطية، في حين يتماثل المفهومان من حيث الجوهر إذ يسعى كليهما بحثاً عن أنجع الوسائل للتخفيف والحد من فردية وسطوة الحاكم ومن قدرته على مصادرة السلطة، وتوفير أرضية معقولة للمشاركة السياسية لكل النسيج الإجتماعي السياسي الإثني والمذهبي ...

المقدمة السابعة: ورغم إن كل شيئ عند المسلمين يخضع من الناحية النظرية لعنصرين هما النص المقدس وعنصر الإنسان، لكن كل شيئ أيضاً بعد غياب النبي الذي يوحى إليه ويمثل الصلة الوحيدة المباشرة بالخالق،

سيعود الأمر فيه إلى قدرة الإنسان والجماعة، فضلاً عن إن التدخل الإلهي، لو حصل بعد غياب النبي، لايتم إعتباطاً بل يشترط دائماً قدرة الإنسان على توفير الشروط المنطقية للحدث، وإن القرآن ذاته يحتاج بالضرورة إلى الإنسان المفسر والمؤوِل والمتفهم. وبه يكون المسلمون قد اختاروا مبدأ: إن لكل شيئ سبباً، أي إن لكل حادثة متحققة شرطها الموضوعي والذاتي. وذلك يتضمن موقفاً إسلامياً حيوياً يرفض القنوط، لأن الإنسان نفسه يدرك إن إنسانيته ستتعزز أكثر كلما كافح ونأى بنفسه عن الخضوع لبعض حتميات الطبيعة.

غير إن الشورى لا ترى تصويت الناس (الشعب) وحدهم كافياً، لأن ذلك يمكن أن يؤدي لخيارات غير سليمة كما حصل عندما اختار البرلمان المنتخب هتلر ثم ميلوسوفيتش وناتانياهو، ولذلك يحتاط المسلمون بإضافة دور الإمام أو مجلس الأئمة الذين يحكمون استناداً لكتاب ليس من وضع البشر ولا يمكن لهم التلاعب أو تغيير الحقائق بحسب أمزجتهم، وهو أمر لا يضر بالعملية الديمقراطية بل يفيدها.

المقدمة الثامنة: إن عدم وضع المسلمين شكلاً وطريقةً مقدسةً واحدةً للتبادل الإقتصادي يؤكد ذكاء النظرة الإسلامية من خلال "منطقة الفراغ" في مجال الإقتصاد، تلك المنطقة التي تحدث عنها الشهيد مُحَمَّد باقر الصدر والتي لي شرف النجاح في أن أكون أول مَنْ لفت النظر إليها، وأول مَنْ عممّها من مجال الإقتصاد الذي حدده الصدر، إلى المجال السياسي في كتابي "أُصول الضَعْف، دراسة في الميل العربي المشترك" فأطلقت عليها بعد التعميم ["منطقة الفراغ" في الفكر السياسي الإسلامي]، إذلم أجد في تعاليم الدين الإسلامي ما يمنع من ترك الخيارات السياسية للناس يتدبرون أمر أنفسهم بما لا يخالف المحرمات التي

هي غير معرقلة لنمو المعرفة الإنسانية، على أمل أن يملأ الناس مضمون تلك المنطقة الفارغة بما يتناسب مع تقاليد وظروف وتطورات كل أمة وبحسب المرحلة التي تمر بها.

وإسلامياً تُمْلأ منطقة الفراغ بتقسيم العمل بين الإمام أومجلس الأئمة من جهة وبين السلطة التي تعتمد السعي الإنساني من جهة أخرى، فيراعي الأول قواعد السماء ويصون الثوابت الإسلامية والقومية، وهي قليلة نسبياً ومفيدة، في حين تُتْرك شؤون الحياة الإنسانية الأخرى لسعي البشر ونُظُمَهم ولحقِهم في الاختيار.

المقدمة التاسعة: وهذه المساحة التي نسميها منطقة الفراغ هي تقريباً توازي فكرة نقص المعرفة الإنسانية التي بنى عليها المفكرون والفلاسفة الأوربيون فكرة الديمقراطية القائمة على الانتخابات الدورية لفترة محددة، لكي يجري بعد كل دورة إختيار برنامج وأشخاص آخرين تتناسب برامجهم مع ما قطعته المعرفة والتجربة البشرية خلال الفترة الفاصلة بين دورة إنتخابية وأخرى من أجل تفادي جزء ولو ضئيل جداً من النقص المعرفي البشري، الذي لا يمكن تقليصه إلا بإعادة النظر بين فترة وأخرى بحقائقنا التاريخية، وبالنسبة للمجتمع تكون دورية الإنتخابات التي يمكن للحاكم أن يتغير خلالها هي المراجعة وإعادة النظر وهي الحل الوحيد المتاح حتى الآن.

المقدمة العاشرة: لا يوجد في الإسلام ما يمنع من اختيار الناس لحكامها، وما يجعل من الإنتخابات المباشرة الحرة بديلاً لمبدأ "أهل الحل والعقد"، واللجوء للإختيار الشعبي الذي سيتحسن بعد كل دورة إنتخابية. فتتراكم الخبرة وتتطور مع الوقت طريقة الخيار. إنتخابات

يؤطرها دستور ثابت لا يخالف تعاليم الإسلام الجوهرية. ولا بأس من النظر للمقولة الإسلامية: "لا رأي لمن لا يطاع"، وفيها تأكيد على إن **الموافقة ثم الطاعة هي شرط تحقق وترسيم الرأي.**

فينتخب الناس الحاكم من بين الناس أنفسهم، ويختاروا الإمام من بين الأئمة، وكلاهما يُنتخب لفترة محددة، فيحكم الملوك ويسوسون المجتمع، ويصبح العلماء حكام على الملوك في القضايا الخطيرة، ويقف الدستور فوقهم جميعاً وهذه دورة ديمقراطية متكاملة تقريباً، تجعل المسلم قادراً على إقامة نظام إقتصادي وسياسي حر لتلازم الحرية السياسية والإقتصادية جدلياً، خصوصاً وإن كلاً منهما غير قادر على الوجود إلاّ إذا كان المعيار الذي يخضع له هو قوانين وسنن الكون والطبيعة وليس العقل الفردي البشري الذي يتعاطف مع هذا وينفر من ذاك.

المقدمة الحادية عشرة: وهناك من يطرح التساؤل التالي: لماذا لا يبتعد الإسلام عن السياسة فيتفرغ المؤمنون للشؤون الدينية العبادية والأخلاقية، ويتركون شؤون الحياة الإنسانية الأخرى للمواطنين لكي يقرروا فيها ما يشاءون ... ؟

وللإجابة على ذلك يلزم أن نضع في الإعتبار:

أولاً: إن الإتجاهات السياسية الإسلامية موجودة بكثرة مؤيديها، ولا ندري لحد الآن بأي حق أو معيار يحق لنا منع أعداد هائلة من الناس من ممارسة حقهم في النشاط السياسي إذا كانوا يريدون ذلك، خاصة إذا كان ذلك لا يخرج على جوهر القانون والدستور.

ثانياً: يعتقد الكثير من المسلمين إن دينهم يصلح للعبادة وللعمل الصالح أي للسياسة والتعبد بنفس الوقت.

ثالثاً: وإذا كنا متفقين على أن يخضع الجميع للنتائج التي تتمخض عنها صناديق الإنتخابات، فهل يبقى بعد ذلك أمامنا سوى التعامل السياسي مع الإسلاميين مثلهم مثل غيرهم من الحركات والبرامج السياسية.

إستنتاجات:

أولاً: يظهر الإسلام كبحر كثير الموجات، والرأي في داخله يمثل موجة أو مذهباً، ويمكن لكل موجة أن تكبر وتجتهد ولكن ليس إلى حدِ الإدعاء إنها الإسلام كله. وبسبب عدم ترك الرسول شكل أو نظام سياسي واقتصادي محدد بعينه على الأقل على صعيد الممارسة، قامت مذاهب فقهية ليست قليلة، لتشكل موجات البحر الإسلامي الواسع، ولتجعل إختلاف المسلمين في التفاصيل أمراً طبيعياً. ورغم ذلك فإن التوافق على مبادئ محددة لحقوق الإنسان والقبول بمفاهيم عالمية لتلك المبادئ هو أمر ليس روتينياً ويتطلب زمناً يكفي لتراكم خبرة قادرة على التمييز والتوفيق بين الخاص المحلي مثل القانون الوطني والعام العالمي مثل القانون الدولي.

ثانياً: الإسلام ليس سبب التأخر، بل شكل النظام الاقتصادي والسياسي القائم هو السبب المباشر. ولذلك لا يوجد في الإسلام ما يمنع من رفع مستوى حقوق الإنسان. أي إن الأيديولوجيا والمذهب السياسي هي التي تقف وراء التقدم أو التخلف وهي ذاتها تقف وراء حالة حقوق الإنسان.

ثالثاً: لايصلح الفكر السياسي والإقتصادي الإسلامي الذي نعرفه لحد الآن لكي يكون فكراً تطبيقياً يحتذى خارج البلدان التي تسكنها

أغلبية إسلامية ساحقة، وذلك يعني في تقديري عدم إمكانية المسلمين لحد الآن على تطوير نظام وفلسفة عالمية، وإنما هو يقبل التطبيق في مجتمعات تكون أغلبيتها الساحقة إسلامية، وكان السيد مُحَمَّد باقر الصدر قد أشار إلى ذلك بوضوح.

رابعاً: إن الإسلام رغم كل ما فيه من أفكار إنسانية مناسبة لكنه غاب عن أهم الصياغات العالمية المتعلقة بحقوق الإنسان كالميثاق العالمي لحقوق الانسان.

الفصل السابع

لكي لا تنطفئ جمرة الشهداء

مشروعية الشك، وشرعية الرد

أثبت الشهيد السيد مُحَمَّد مُحَمَّد صادق الصدر بمثاله المميز، إن للكفاح في مقارعة الظلم سبل كثيرة لا تنتهي مادام للإنسان عقل يفكر، ومَثَلٌ أعلى يسترشد به ويسعى للإرتفاع نحوه. ومنذ أن أظهرت سلطة بغداد إنها تعتبره مرشح العراق لمركز المرجعية الإسلامية العامة الأولى، أدرك السيد إنها مكيدة نُصِبتْ لزرع الشقاق بين زعماء الحوزة الإسلامية لتحصد هي منها مكاسب سياسية في الداخل وربما في الخارج أيضاً، كما أدرك إن حكومة صدام حسين مادامت قد بدأت بفتح هذا الباب فإنها ستطالبه تدريجياً بما لا طاقة له به أو بما لا يملك أن يعطيه، فهو الوحيد من بين المرشحين آنذاك الذي يعيش داخل العراق، وبذلك يكون القدر قد وضعه في أشد إمتحان، بين محنة الرفض وشبهة القبول، ولابد إنه كان قد تذكر حينذاك محنة من سبقه من الأئمة السيد محسن الحكيم والسيد مُحَمَّد باقر الصدر والسيد الخوئي ﷺ، فقرر أن الواجب وطهارة المحتد وتراث الأجداد الثري بالعلم والشهادة تفرض عليه ركوب الخطر ورد تلك اللعبة والإنحياز للشعب، فلعل في نهضته الظفر المنشود، وخلاص العراق وأهله المظلومين، والصلاح للعرب والمسلمين، على أن يختار طرقاً جديدة تباغت السلطة الجائرة، فعزم على:

أولاً: ضرورة حفظ دوره القادم سراً لنفسه فقط، ولبعض الوقت، ريثما تتوفر الأسباب الكافية للتوجيه والتحريض العلني، على الرغم من إن ذلك كان سيزيد من تشكك الكثيرين من خصوم حكومة بغداد الذين خَبِروا وسائلها ومكائدها الشريرة. وبالفعل فقد خاف وأشفق على السيد الشهيد وعلى إسم عائلته الكريمة كثيرون، وصدر ذلك الخوف بصورة خاصة عن الإسلاميين الذين خاض النظام في دمائهم.

وبالمقابل أدرك السيد الشهيد مشروعية ذلك الشك فاستوعبه ولزم الصمت تجاه المشككين في الداخل والخارج، ولم يرد على أحد أو يدافع عن نفسه، لعله ينجح في تحييد السلطة، ولو إلى حين، تجاه مشروعه الثوري الذي سيتصاعد تدريجياً ويصبح من الصعب عليها إيقافه. ولا أشك لحظة إن السيد الشهيد كان قد أدرك تماماً بأن الصبر هو من أهم وسائل الحرب التي سيخوضها آجلاً ضد الظلم، وإنه سيستفيد في البداية على الأقل من تشكيك البعض في جدوى مهادنة سلطة شريرة ومبادرة.

وبهذا يكون السيد قد استغل ادعاء أو اقتراح السلطة المعلن بترشيحه، للحصول على فرصة قد لا تعطيها حتى لرجالها المقربين، **ولكن دون مسايرتها أو محاكاة ومماألأة إعلامها**. وفعلاً فقد حصل الشهيد تدريجياً على حق، لا يحلم به ثائر أصيل مثله، من سلطة ديكتاتورية ماكرة، وهو حق التجمع والإجتماع بكتلة بشرية هائلة من المؤمنين المحرومين من الحقوق السياسية والإجتماعية والإنسانية البسيطة، بكسب الحق في صلاة الجمعة التعبدية الاجتماعية العامة. وليس الإمام وحده بل المأمومين أيضاً سيحصلون على فرصة أسبوعية ثمينة للقاء واسع يتداولون خلاله شؤون حياتهم لأول مرة منذ انتفاضة آذار/شعبان 1991، وهو حق لم ينله العراقيون منذ حوالي أربعين عاماً سوى ثلاث مرات (في رحلة السيد محسن الحكيم الإحتجاجية إلى سامراء عام 1963، وفي إنتفاضة صفر 1977، وإنتفاضة شعبان 1991)، وهاهي المرة الرابعة ستتكرر في صلاة الجمعة بمسجد الكوفة، حيث مصلى الإمام علي بن أبي طالب (ع)، وراء السيد الشهيد مُحَمَّد مُحَمَّد صادق الصدر.

ثانياً: ولكي يطمئن الآخرين من المشككين والمشفقين، وكي يقنع نفسه بأن فعله هذا ينتسب إلى نهج جده الحسين (ع)، نهج ذات الشوكة، قرر أن يكون رده **متضمناً** في نتائج أفعاله، وأفعاله هي التي

تقول وليس لسانه، فعقد النية على مفاجأة الجميع، عدا رواد منبره الشريف الذين ارتبطوا به بحبل سري، بحدث جلل قد يرسم مستقبل زاهر للأمة المحرومة. ولا أشك لحظة بأنه عندما عقد عزمه، كان قد قَدَّر المخاطر التي سيتعرض هو وأهل بيته لها، **فالوعي وما يشاهده المؤمن الذائب في الله وفي حب الأمة، وما تجسد وتلألأ أمام عينيه من شجاعة وكرم أجداده كابر عن كابر وتضحياتهم العظيمة من أجل الخير والصلاح والتنوير الدائم، تلك جميعها شخصت أمام عقله أولاً ثم وجدانه ثانياً فخَوَّلته وأَذِنَتْ له بالشهادة.**

حاسة الخائف الأَرِق تسبق حسابات المنطق السليم

وكما هو مرسوم فقد أثمر المشروع وانتشر خبر صلاة الجمعة في كل الأنحاء، وأخذ مسجد الكوفة، مسجد الإمام علي (ع)، ممثلاً بالصدر الثاني يستعيد مجد الإيمان وسحر البيان ونبل البلاغة وقوة الحجة، ويحتضن إجتماعاً إسبوعياً يأتيه الناس مبكرين من جهات البلاد المختلفة، فَيَكْمِنوا في الحلة والديوانية وكربلاء والقرى والمدن الصغيرة المحيطة، فضلاً عن مدينة النجف وتوابعها كأبي صخير والحيرة والكوفة نفسها ببساتينها وأحيائها وقبر ميثم التمار وسهلة الإمام الغائب وبحجة زيارة القبور، وهؤلاء جميعاً ينتقلون مشياً وبوسائط محلية وحافلات قبيل أوان صلاة الظهر إلى مسجد الكوفة الكبير، فيصبح وجود مئات ألوف المصلين أمراً واقعاً ومفروضاً، وكأنهم جنوداً يُصَلّون قبل الحرب، فتنتعش فيهم، وتهيمن على كياناتهم الفردية الإنعزالية، روح الجماعة وتجعلهم أكثر استعداداً للوحدة والتضحية.

وما أن تحقق للسيد الشهيد أمر الصلاة الجامعة، واجتماع جمهور

غفير تحت منبره حتى بدأ، مثله مثل أي عالم إجتماع عبقري، يقيس عزم جماعة المصلين خلفه، ويزيد وتيرة الروح المعارضة في خطبه بما ينسجم ويواكب شدة عزم الناس واستعدادهم وتقبلهم وتحملهم، وبسرعة وسَّع السيد الشهيد الدائرة داعياً إلى إقامة صلاة الجمعة الإجتماعية العامة حيثما أمكن ذلك في المدن العراقية الأخرى وفي أكثر من مكان في بغداد.

وهكذا يكون التدرج الصاعد قد وصل إلى حدٍ وجدت معه حكومة بغداد إن الموقف يزداد خطورة بصورة لا تسمح بخسارة الوقت المطلوب للوقفة والتفكير، بل ولا تكفي حتى للوقت المطلوب للتفكير بنوع الرد للحد من إقبال الجماهير على الصلاة، فكلما فات وقت ضروري ستزداد معه قوة السيد الشهيد على حساب الهيبة الحكومية المخيفة المفروضة والمستندة إلى القوة الغاشمة والنمط المذِل المتخلف وإلى تاريخ الرعب الطويل الذي زرعته في النفوس أعمال القتل والتنكيل، وتشريد وإبادة الآلاف من المواطنين والعائلات الشريفة الرافضة، فبادرت وضربت دون مداراة ودون حساب لأي نوع من التغطية.

ولو كانت حكومة صدام حسين واحدة من تلك الديكتاتوريات التي عرفها تاريخ العالم، لاستطاع الشهيد تقويضها بعد أن استجابت الأكثرية الساحقة من سكان العراق لدعوته للحرية والكرامة، تلك الدعوة التي كان شأنها يرتفع بسرعة لا يمكن للسلطة اللحاق بها. لكن حكومة صدام حسين المسكونة دائماً بهاجس أمني مفرط، إستشعرت بحاسة المجرم الأَرِق المطارد الذي يتوقع مصيره الأسود المؤجل، الذي ينتظره عند أول تراخٍ يصدر عنه، فبادرت إلى قتل العالِم الجليل.

تجاوز الحذر والإشفاق

حينذاك فقط تجاوز السياسيون العراقيون، إسلاميون وعلمانيون سواء بسواء، حذرهم وتشككهم تجاه الإمام الشهيد، بعد أن تكشفت خطته التي أغلق عليها صدره عندما كانت مازالت جنيناً ليوفر لها عنصر المفاجأة وفرصة النجاح وهي أكثر نضجاً.

هكذا إذن كان رد السيد الشهيد على مَنْ تصور إنه خرج عن صف أبناء القضية العراقية العادلة الواحدة، وكان رداً وموعظة لكل المختلفين داخل الصف الوطني الواحد، أن يعطوا لأنفسهم وللآخرين فرصة للمناورة، فالخدعة في الحرب جائزة، رغم إن السيد لم يَخدع أحداً بل لزم الصمت إزاء ما أرادت السلطة به أن تخدع نفسها.

ومما يدلل على ما ذهبنا إليه هو استيعاب الصدر الثاني لمشروعية الشك والخوف من شراك السلطة، إذ لم يقل أي شيء رداً على المتشككين في طريقته السياسية، التي لم يفصح عن جانبها المبدئي لأسباب تتعلق بقسوة السلطة وردها العنيف المحتمل قبل أن يتم الحَمل والولادة.

نعم لتوظيف الشهادة ضد الديكتاتورية

لا لتوظيفها ضد معارضين

ولا أرى إن من يتصورون أنفسهم أنصار السيد الشهيد وتلامذته الوحيدين، يقومون بفعل حَسَن عندما يوظفون شهادته في تصعيد الخلافات القائمة بين أطراف وطنية، أو في جعلها بيرق للإنتصار إلى هذا الطرف السياسي الإسلامي أو ذاك. وقد جزعت شخصياً عند

قراءة الأعداد الأولى من "الجمعة"، وهي تحاول مقارنة بعض قادة المعارضة الإسلامية بمقتل السيد الشهيد الصدر الثاني، ورغم تحسن أداء ونوعية كتابها نسبياً فيما بعد، فمازلت أشعر إنها كانت مقارنة فاسدة منطقياً ليست في محلها سياسياً، لأن كل أطراف المعارضة الإسلامية والعلمانية كالمجلس الأعلى للثورة الإسلامية وحزب الدعوة ومنظمة العمل الإسلامي ولجنة التنسيق القومي الديمقراطي والحزب الشيوعي والحركة الكردية والمؤتمر الوطني وغيرهم، إنما هي مناضلة وأعطت وتحملت وقطعت درباً طويلاً من الآلام والتضحيات، قبل محاولة هذا ونزق ذاك، وقبل أن يخرج بعض الرجال: الذين عاش قسماً منهم في كنف السلطة محايداً، وجاء بعض آخر من رحمها باحثاً عن عمل ناجح في التجارة أو في سوق المعارضة، ولم يجد أفضل ما يمهد لدوره الجديد من الإسهام في توزيع الإتهامات المجانية للقيادات الوطنية قبل التكفير والتفكير بعمل جاد يجعله نيشاناً على صدق نيته ونواياه تجاه شعبه ونحو المعارضة التي فُنيت وتشردت وعانت كثيراً من مرارة الغربة (التي لم تكن لجوءاً إلى بلدان الخمسة نجوم الحالية) طيلة خمس وثلاثون عاماً كي تُبقيَ الطريق مفتوحة، وكي تنيرَ لمن يرغب درب الحرية والشرف ومجد الإرادة.

وبأسف أقول إني لمست لفترة شعارات ومطالب تؤكد قلة النضج وتربك الصف الوطني والإسلامي، ولكنها تستهوي البعض القليل من كتاب الجمعة، مثل الدعوى غير المنطقية والملحة لإجراء إنتخابات تمثيلية لمجالس إسلامية وطنية (أي ليست محلية) معارِضة من قبل ممثلين ليسوا منتخبين يدَّعون تمثيل مجتمع إسلامي أو تيارات إسلامية ينتشر أنصارها داخل وخارج العراق ويتوزعون على سائر أنحاء الكرة الأرضية وفي دول تختلف نظمها وأسلوب حياتها. وذلك في تقديري الخاص يعبر عن سذاجة سياسية فالإنتخابات لا تتم في المهاجر إلاّ بين طلاب

الجامعة التي يسودها نظام تعليمي واحد، أو بين سكان بناية وبين جاليات أجنبية تسكن أحياءً صغيرةً يتعامل أفرادها مع ذات القوانين البلدية، أما إنتخاب القيادات الوطنية أو الدينية لشعب أو أمة معينة فتتم وسط الشعب وتلتحق بها المهاجر إن شاءت، هذا فضلاً عن إن المسلمين أو الإسلاميين في داخل الوطن المؤيدين للحركات الإسلامية سيظلون يحتفظون بميولهم السياسية والإجتماعية سراً داخل صدورهم، فلا يوجد رأي عام يمكن أن يستفتى داخل بلادٍ تحكمها حكومة قوية تقتل أعدائها على النوايا أحياناً. ولذلك كان أمر سبر آراء الناس غير ممكنٍ من قبل الحركات السياسية.

ولنفس السبب تأتي القيادات السياسية وحتى الدينية قبل تخلص البلاد من قيودها بطريقة ليست إنتخابية بل باختيار نخبة معينة لها أو أن تختار هي نفسها بعد أن تتوسم فيها المعرفة والمكانة والقدرة على العمل الصالح. وليس هناك سبيلاً آخر للزعامة السياسية طالما كان الشعب أسيراً.

وإذا كانت بعض الحركات السياسية لا ترضى ولا تعترف بالصفة التمثيلية لهذا المجلس أو ذاك فإن عليها أن تنسحب دون ضجيج، ودون إساءة واتهامات مربكة للصف الوطني، وتذهب لتشكل مركزها أو مجلسها الخاص، وتثبت جدية إدعاءاتها من خلال العمل، وإلا فإن فعلها سيكون مضراً أو مغرضاً أو يخدم إنتماءات ومصالح سياسية حركية ضيقة.

وعموماً فإن حق التمثيل السياسي في الحالات التي تهيمن فيها على البلاد حكومات ديكتاتورية مطلقة يأتي تطوعياً أو نتيجة لإدعاءات هذه الحركة أو تلك بقدرتها على التصدي للديكتاتورية، وبإمكان كل حركة أن تدعم موقعها ومكانتها بأعمالها ومواقفها وتقديراتها السياسية

السليمة، وليس عن طريق دعوة الآخرين بإخلاء مواقعهم وترك العمل السياسي طوعاً لغيرهم، وفي كل الأحوال فإن أية حركة، مهما بلغت إدعاءاتها، لا تمثل جدياً غير أنصارها والمقتنعين بنهجها. أما تمثيل الأكثرية فهو حلم حيوي ومحرك فعال للنشاط الإنساني سيظل يسعى له الجميع.

وعلى هذا الأساس لن يكون أمر إجراء إنتخابات للعراقيين في حارة طهرانية أو دمشقية أو لندنية، سواء أسهم فيها المتواجدون من العراقيين أم تمت بين ممثلي حركات سياسية، أمراً مجدياً أو حاسماً في تغيير المعادلة السياسية الوطنية!!! وأفضل حل هو النضال تحت شعارات عريضة واحدة، وتحت عنوان قضية مشتركة عامة واحدة بحيث تصب كل الأعمال في بوتقة يتصور كلٌ على حِدة إنها بوتقته، وترك التفاصيل كلها للحوار الهادئ ولبرلمان الغد، لأن العراق نسيج ملَّون ولن تستطيع أية حركة مهما بلغت من الحكمة أن تنفرد به، وتتصور إنها الكبيرة، فلن يكون مستقبل العراق ممكناً مستقبلاً مع الصغيرة والكبيرة بل مع الرأي السديد الذي يختاره البرلمان ويتراجع عنه متى يشاء.

وفي كل الأحوال فإن الإنتخابات المنشودة من قبل البعض لو تحققت في تلك الحارات وتحقق تغيير القيادات السياسية والإسلامية الوطنية (ليست المحلية) فإن نتائجها ستؤدي إلى إلغاء تاريخ التجربة السياسية المتراكمة لدى قيادات المعارضة وشخصياتها، فالأمر السياسي لا يتعلق فقط بدخائل الناس، هل هم طيبون أم غير طيبين؟ بل هل كان سلوكهم الظاهر سوياً ؟ وهل هم معروفون بذلك، وما هي سمعتهم ومستوى نشاطهم بين الأوساط العراقية والعربية والإقليمية والدولية المنشغلة بالشأن العراقي ؟

وهذه الخصال المطلوبة كلها متوفرة في المجلس الأعلى للثورة الإسلامية وحزب الدعوة الإسلامية وقوى وطنية وإسلامية أخرى ترتبط بوشائج

إحترام قوية مع دول عربية تهتم بمستقبل العراق كسوريا والكويت والسعودية ولبنان، كما إن الولايات المتحدة أصبحت تقر ما هو مفروض من دور نضالي إسلامي في مستقبل العراق، وهي أي أمريكا على ما يبدو، شئنا أم أبينا، ستكون أحد اللاعبين المقررين لمستقبل العراق القريب.

ولا أدري لحد الآن أسباب التوتر المحموم الذي يحكم تصرف البعض ورغباتهم بتغيير بعض الوجوه الناجحة والمعروفة في قيادة المعارضة الإسلامية والإتيان بمحلها بأشخاص غير معروفين وليسوا بنفس الدرجة من الشهرة ولم يسمع الشعب العراقي في الداخل بأسمائهم، فهل نقوم بذلك لنغير زيد بعمرو أم من أجل تغيير اللافتة وإسم الحزب القائد ؟ أم إن لدينا برنامجاً إقتصادياً وسياسياً إسلامياً مختلفاً ؟ وإذا كان هذا الفرع الإسلامي قد فشل فأين نجح الآخرون ؟ وما هي مكاسبهم على الأرض ؟ بشرط ألاّ يحدثونا عن الشهداء لأنهم وأولهم الصدر الأول شهداء كل العراق بألوانه القومية والدينية والسياسية المختلفة.

أفضل ما نتذكر به السيد الشهيد هو وحدة العمل

لذلك أرى أنَّ أفضل ما نتذكر به الإمام الشهيد الصدر الثاني هو التعمق في معرفة السبب الأول في عدم تمكن المعارضة لحد الآن من إلحاق الهزيمة بالنظام القائم؟

ولعلي أجد ثلاثة أسباب رئيسية، دون أن أنفي بقية الأسباب المتغيرة الكثيرة الأخرى، وهي:

أولاً: سبب ذاتي وهو عدم إتفاق قوى المعارضة الرئيسية على عنوان رئيسي لما يمكن أن نطلق عليه مصطلح "القضية العراقية المشتركة" التي يصب نضال الجميع في بوتقتها، لتشكل قوة يعترف بها ويتعامل معها

الجميع باحترام وإخلاص.

ثانياً: سبب موضوعي وهو إن المعارضة تواجه حكومة شرسة تستولي على مؤسسات الدولة بما فيها جيشها الوطني والقوات المسلحة الأخرى، وقد تمكنت من تغيير بنيتها واستخدمتها عند الحاجة لضرب الشعب الأعزل بلا رحمة، ضمن مسعى لتفكيك بنية المجتمع وجعله طيعاً، مثلما كانت قد نجحت في تطويع القوات المسلحة بمساعدة قوى أجنبية لاسيما روسيا وفرنسا وأمريكا في مرحلة سابقة.

ثالثاً: سبب ذاتي موضوعي وهو فشل المعارضة، ونجاح السلطة وبعض أعوانها، في كسب قسم هام من الرأي العام العربي الشعبي والحكومي المستعد نسبياً لذلك، وقد استخدمت السلطة لتحقيق ذلك الكسب سياسات وسبل عديدة مثل:

. تخويف عرب الأقطار العربية المجاورة من عرب العراق الذين يصفونهم بالميل لإيران، وخصوصاً تخويفهم من خطر الإسلاميين العراقيين على عروبة العراق، وقبلها كانوا قد نجحوا في تخويفهم من خطر الحركة التحررية الكردية، التي لم تكن تطالب بغير مكاسب ثقافية واجتماعية بسيطة، في خلق إسرائيل ثانية!! ولا يخفى إن هذا المنهج قد لعب على وتر عنصري في شمال العراق ووتر طائفي في جنوبه، وهو لعب بالنار من قبل سلطة لا يهمها غير مصالح الأقلية السياسية الحاكمة، حتى عندما تستعدي الغير ضد أبناء شعبها.

ـ رشوة بعض الدول العربية وبعض الدول الإسلامية المحيطة بتوقيع عقود إقتصادية معها، هي أشبه بهدايا مجانية منها إلى عقود إقتصادية مجدية أو مجزية للعراق، مقابل قبول وجهة نظرها في الشأن السياسي العراقي الداخلي، وعدم احتضان أو حتى إيواء المعارضة العراقية في بلدانها.

ـ إستخدام أساليب غير مسموح بها وطنياً، مثل كسب الأنصار والأبواق والأقلام المرتشية بهدف إثارة العصبيات الطائفية والعنصرية والأيديولوجية، وذلك أمر يؤدي إلى خلق حاجز بين العراقيين وأقطار الوطن العربي من جهة وبين بعضهم البعض من جهة أخرى، فهي أساليب وسياسة قد تؤدي إلى تحويل تنوع الطيف العراقي الزاهي إلى مصدر للقلق والإرباك لإمكانية توحيد نهج العراقيين نحو الأمن والاستقرار.

الفصل الثامن

حول سؤال: ماذا يريد شيعة العراق مستقبلاً؟ (1)

1 ـ هذا النص كتبه المؤلف عام 1999 استجابة للدعوة الموجهة له من قبل العلامة الدكتور السيد مُحَمَّد بحر العلوم لكتابة تصوره الخاص حول سؤال: ماذا يريد شيعة العراق؟ وقد استجاب لهذا الإستبيان 24 مثقفاً بينهم السيد حسين الصدر وسامي العزارة وعبد الغني الدلي وعادل عبد المهدي وسنان الشبيبي وعدنان عليان ومُحَمَّد عبدالجبار وفلاح شفيع وعبد الزهرة البندر والراحل الدكتور مصطفى جمال الدين والدكتور إبراهيم بحر العلوم وعلاء الجوادي وغانم جواد ومُحَمَّد كبة وبهاء الوكيل وكاظم شبر ونجاح كاظم ←

→ وسعد جواد وعبد الحميد النجدي وسامي العسكري وعلي كريم سعيد. وقد تم نشر موضوعات الردود التي كتبها السادة المذكورون ببكراس صادر عن "معهد الدراسات العربية والإسلامية AB cultural institute" تحت عنوان : ماذا يريد شيعة العراق في الحاضر والمستقبل، لندن 23/ تشرين الأول 1999 تلفون: 02076270709 / فاكس: 02077208470.

حاول الشيعة في العراق، على إمتداد تاريخهم السياسي والديني الحديث والمعاصر، النأي بأنفسهم عن حديث الحقوق السياسية والمذهبية، ولم يدققوا كثيراً بجحود شركاء الوطن والقومية، وفضلوا كما يقال "ترك الجمل بما حمل!"، واستعاضوا عنه بمطالب بسيطة لا تتناسب مع كيانهم ومستوى الحرمان الذي يعانون منه. فلم تكن مطالب شعب يمثل أغلبية سكان العراق، تُلَّوِن تقاليده وشؤونه الأخرى البلاد بكاملها تقريباً، بل كانت أقرب لمطالب جالية أو في أحسن الأحوال أقلية صغيرة. مطالب يدور أكثرها حول حاجات التوظيف في مجال الأوقاف والإدارة والقضاء، وفي حقل التعليم كقبول الأبناء في بعض الكليات التي لم تكن تستقبلهم. وعندما تطور وارتفع سقف الحريات العامة الإنسانية والإجتماعية تطوراً عظيماً مع نهاية القرن العشرين وجدنا أطروحاتهم تميل نحو مطالب ذات بُعدٍ وطني عام، سيعم خيرها إن تحققت على كل ألوان المجتمع العراقي.

ولم ترتفع مطالبهم عن سياقها المعتاد المتواضع الآنف الذكر إلاّ مع حكومة عبد السلام عارف الذي كانت تصريحاته إستفزازية غير معتادة، وبمثابة صفير إنذار، أيقظ كل المولودين لأبوين شيعيين، من غيبوبة الفكر والأيديولوجيات والشعارات المجردة، التي تم تنويمهم على أحلامها الخادعة.

لكنهم وقبل أن يدركوا الصحوة، وقبل أن يتماسكوا ويتمكنوا من تقويم موقفهم وإعادة ترتيب أولوياتهم، فوجئوا بأشد وأسوأ غزوة عرفها تاريخ العراق السياسي الحديث حملها لهم إنقلاب مشبوه[1] داخل

---

1 ـ كانت الحركة الوطنية العراقية خلال الأعوام الثلاثة التي سبقت انقلاب 17 تموز 1968 قد انخرطت في مفاوضات ونشاطات جادة من أجل تأسيس حكم ←

القصر الجمهوري في 17 تموز 1968، وحمل معه حكومة (أحمد حسن البكر – صدام حسين)، التي أمست معها حياة العراق كلها مأزومة، لاسيما الشيعة، الذين لم تُبْقِ لهم حكومة البكر ثم صدام ما يخافون عليه، بل وأدخلت عصاباتها وميليشياتها الأمنية، المتنكرة بملابس المدنيين، إلى بيوت الناس المحرمة، فانتهكت الجامعات والمحرمات والجوامع والحوزات العلمية والدينية التي نجحت قبل ذلك في النأى بنفسها عن تفاصيل الحياة السياسية اليومية عشرات السنين.

لقد أخرجت ضربات السلطة المتلاحقة وغير المبررة، الموجهة نحو العلماء والنساك المشدودين إلى السماء فضلاً عن سوء معاملة المثقفين

← إئتلافي يعيد للعراق ولأبنائه حياة قويمة وسلام سياسي واجتماعي يحمي بنيته المدنية العريقة، لاسيما منظوماته الاجتماعية والسياسية والدينية والعلمية والأُسرِية وتقاليده الطيبة المعروفة، وقد شجع على ذلك وجود حكومة عبد الرحمن عارف الضعيفة، خصوصاً عندما تغلغل بعض الضباط والموظفين القرويين وهيمنوا على مركز السلطة كقوات الحرس الجمهوري والاستخبارات العسكرية وقوات حماية بغداد (اللواء العاشر) وغيرها. لكن المخابرات الأمريكية لم تكن نائمة فحزمت أمرها واتصلت بيسار البعث وبحركة القوميين العرب وبشخصيات ومراكز قوى أخرى، ولما لم يستجيبوا ولم يتعاونوا، وقع الاختيار على جماعة أحمد حسن البكر وتم ترتيب عملية ملتوية ومعقدة بدأت باطاحة عبد الرحمن عارف ثم بعبد الرزاق النايف وعبد الرحمن الداوود، ليركب الباقون على ظهر العراق ويسيروا البلاد بشراسة غير معهودة، وقد وفّى نظام صدام حسين الدَيْن لسادته بتنفيذ تعهده بالقضاء على المنظمات والجمعيات الوطنية العراقية لينتهي به المطاف إلى الحرب بالنيابة عن الولايات المتحدة ضد الجمهورية الإيرانية الإسلامية، وعندما أرادوا التخلص منه، ذهب إلى الكويت متصوراً كفايته لهذا الأمر، فأوقع نفسه والمنطقة بكاملها في المصيدة، لأنه بلغ من الغباء إلى الحد الذي تصور معه بأنه وليس الغرب مَنْ انتصر على إيران، فظن إن الكويت لقمة صغيرة وهو أقدر من غيره على ابتلاعها.

العلمانيين من أبناء الشيعة، الرافضين للظلم من الجحور، وأرتهم حقيقتهم العارية، فأدركوا أن ضَعفهم وانعدام خطرهم لا يحميهم من غضب الديكتاتورية، فركبوا الصعب ورفعوا مستوى مطالبهم وشعاراتهم إلى درجة إعلان رغبة المساهمة في السلطة!! أسوة بشركائهم الآخرين في الوطن "السنة والأكراد والتركمان والمسيحيين" الذين تغص بهم دوائر الدولة ووزاراتها ومراكزها الحساسة بما في ذلك القوات المسلحة وأجهزة الأمن والشرطة ووزارة الخارجية والإدارات الجهوية لاسيما المحافظات والأقضية.

لقد فتح العسف والمعاملة غير الرحيمة عيون وأذهان الناس على الواقع المرير وعلى سياسة التفرقة والتمييز غير المقبولة، وها هي البلاد قد بدأت تصحو تحت وقع سياط سلطة جبانة لاتضع السلاح جانباً حتى بعد استسلام الشعب وخموده، وكما أثبتت التجربة المريرة عدم نجاح محاولات السلطة الديكتاتورية في ترحيل وتنفيس أزمتها الداخلية على شكل حروب طاحنة ضد إيران والكويت وضد الشعب بكردستان والوسط والجنوب هرباً من الحالة الداخلية المأزومة أصلاً، فأصبح العراق مع الوعي الجديد غير قابل للإستقرار قبل أن يتساوى فيه كل المواطنين بغض النظر عن جغرافية الانتماء، ونوع الديانة والقومية أو الاتجاه السياسي والاجتماعي.

ومن حسن حظ العراق أن مطالب الشيعة وبقية الفئات السكانية والحركات السياسية، رغم كل ما جرى، لم تتجاوز مطالبة الفئة المهيمنة بأكثر من اعترافها بهم كذات وكجماعة انسانية أو دينية أو قومية لها حقوق وعليها واجبات، وبإقامة حكومة مستقرة تتداولها الحركات والجماعات ويسودها قانون ينطبق على الجميع بنفس الدرجة، وهو أمر لا يمكن تحقيقه قبل منع تدخل المزاج الكيفي للأفراد والنخب والأيديولوجيا، وقبل إقامة برلمان منتخب على أساس دستور دائم أو

قانون أساسي يضمن التوالي السياسي، ويضمن إمكانية سحب الثقة من السلطة التنفيذية إذا ما أخطأت، وتحت حماية القانون أيضاً يستطيع العراقيون التعبير عن تنوعهم القومي والسياسي وربما المذهبي والديني، فتزدهي البلاد بألوانهم المتنوعة التي تميزهم عن مجتمع القطيع ذي اللون الواحد.

ما العمل ؟

إذا كان السؤال يدور حول القدرات الكامنة، فالعراقيون يملكونها ويستطيعون، تكهناً، الآن فوراً أن يقوموا بأعمال كثيرة تسهم في إضعاف الديكتاتورية، غير إن ذلك يقع ضمن حدود الممكن وليس الفعل لافتقاره لآليات التطبيق. لذا ومن أجل تمهيد السبيل للفعل الواقعي لابد من اهتمام كل من ينتسب إلى الشيعة أو يشعر بمظلوميتهم ببعض الركائز والمقدمات الضرورية ليتم إستيعابها قبل البحث جدياً في وضع الخطط والمطالب، ولعل ما سأحاول تقديمه فيما يلي يقع بين أكثر تلك الركائز والمقدمات أهمية وهي:

أولاً: ليس من الفطنة أن تفكر الأكثرية، من أجل حل مشكلاتها السياسية والاجتماعية، على طريقة الأقلية، ففي ذلك لو حصل خسارة مؤكدة لها، إذ أن ما يسمى بالمشروع الشيعي في العراق لايجوز أن يكون خاصاً بالشيعة، بل عاماً ولكل جهات البلاد إن أمكن ذلك. الأمر الذي يتطلب مفاهيم وأنواع أخرى من النشاطات والشعارات والأفكار تختلف عن تلك التي كان الشيعة والكرد، وكل المظلومين في العراق، يمارسونها.

ومن هذا المنطلق سأعتبر طرح هذه القضية بمسمياتها السياسية

والمذهبية والدينية والعنصرية المباشرة ليس هدفه تكريس الفِرقة والتشرذم، بل محاولة لفضح المخبوء أو نكئ الجراح المزمنة للتخلص من القيح والسموم، والشفاء من بؤس التفرقة التي كانت دائماً مصدر قلق وارتباك البلاد، فليس هناك من فائدة ترتجى من تغطية ما هو مكشوف أصلاً.

ثانياً: أهمية إلتزام المنطق السليم، والإبتعاد عن الحس الطائفي، خصوصاً إن السلطة وأتباعها والسائرون على نفس منهجها في ارتكاب الآثام وجرائم التفرقة المذهبية، تحت شعارات القومية والوطنية، أي دون أن تذكر في وسائل إعلامها لفظة الطائفية إلاّ عندما تريد إتهام المواطنين البسطاء من أجل ضربهم بشراسة غير مبررة.

ثالثاً: إن المنطق السليم يدعونا إلى إدراك إن لا شيئ يتحقق، إذا ما أردنا تحقيقه، بسهولة في المجتمعات المتنوعة والعريقة، فسواء كانوا شيعة أم سُنة أم كرد وغيرهم، فلا سبيل لتحقيق الأهداف الكبرى والمشاريع والبرامج التي مافتئوا يطرحونها غير العمل والكدح المتواصل كي تتراكم نتائجه وتعطي مكاسب مفيدة، أهمها وضع صعوبات أكبر أمام الديكتاتوريين الذين اختاروا أسلوب الهيمنة والإستئثار في التعامل مع شركاء الوطن سبيلاً للتعايش غير العادل و"لرفاهية اللصوص"، ومنذ الإستقلال الوطني حتى كتابة هذه السطور، لم تستغل السلطات الطائفية والعنصرية فقط، بل كانت غالباً ما تستعين بالمستعمر الأجنبي وتطلب معونتة العسكرية أو المخابراتية وكثيراً ما ساهمت في طبخ المؤامرات ضد التطلعات الوطنية، من أجل الاستمرار في الهيمنة على الشعب، وقد أرخ العراقيون خيانات الطبقة الحاكمة بكل الوسائل بينها الشعر وكان الجواهري أبرز المؤرخين عندما قال:

أيهٍ "عميد الدار" شكوى صاحب طَفَحَتْ لواعجُه فناجا صاحبا

أُنبيك عن شرّ الطّغامِ مَفاجراً ومفاخراً ، ومَساعياً ومَكاسبا
ولقد رأى المستعمِرونَ فرائساً منا، وألفْوْا كلب صيدٍ سائبا
فتعهَّدوهُ، فراحَ طوعَ بنانِهِمْ يَبْرون أنياباً له ومخالبا
مستأجرينَ يُخرّبونَ دِيارَهمْ ويُكافئون على الخراب رواتبا
يتبجَّحون بأنّ موجاً طاغياً سَدُّوا عليه مَنافذاً ومَساربا
كذبواَ مِلء فمِ الزمان قصائدي أبداً تجوبُ مشارقاً ومغاربا
أنا حتفهُم ألجُ البيوتَ عليهمُ أُغري الوليدَ بشتمهمْ والحاجبا

وكان التعاون العسكري بين الحكومة العراقية وحكومتي شاه إيران وتركيا لضرب الثورة الكردية دليلاً ملموساً[1]، وكان آخر الأدلة العقد الذي وقعته الحكومة العراقية مع تركيا في 1984 وجددته في 1988 وتسمح بموجبه للجيش التركي بملاحقة الأكراد "الأتراك" داخل الأراضي العراقية، وهو ما اعتبرته الحكومة التركية مكسباً يبيح لها دخول كردستان العراق والتحرش بقياداته واستباحة أرضه متى شاءت، ولهذا السبب أيضاً تجددت المطالب التركية بالموصل وكركوك. ومن المؤسف إن أي من الأطراف الدولية أو العربية لم تحذر الحكومة العراقية من مغبة ذلك، باستثناء حكومات سوريا وإيران والولايات المتحدة التي انفردت حينذاك، ليس بتحذير حكومة صدام حسين (فهي آخر من يهتم بالسيادة وحرمة الأرض الوطنية)، بل بتحذير الحكومة التركية من استمرار اختراقاتها

1 . راجع ذلك في كتاب الدكتور علي كريم سعيد، عراق 8 شباط، من حوار المفاهيم إلى حوار الدم، مراجعة في ذاكرة طالب شبيب.

لسيادة العراق على أرضه.

رابعاً: دراسة وضع القوات المسلحة باعتبارها العماد الاستراتيجي الذي استندت عليه الحكومات العراقية المركزية المتعاقبة ولحد الآن في حماية نفسها ضد إرادة الأغلبية الإجتماعية الساحقة، أي أهمية حساب القوى والتكوينات القومية والدينية والسياسية والعشائرية والطبقات الإجتماعية بما في ذلك الجهات والفئات التي اعتادت التحالف مع سلطة الأقلية السياسية التي برهنت على إمكانية فائقة في إدامة السيطرة على القوات المسلحة وجعلها القاعدة والأداة المسلحة الموثوقة لردع أية مظاهر قد تحاول الفئات المعارضة التعبير بواسطتها عن حاجاتها ومطالبها.

وعلى هذا العماد المسلح يجب التركيز مستقبلاً: إما بإستمالته بخطاب وطني مناسب، أو بجعل جهد التغيير الجذري مركزاً وموجهاً ودون إبطاء نحوه، أي نحو القوات المسلحة دون غيرها من الفئات الأساسية المكونة للإدارة الحكومية، وهدف التركيز يتمحور بالدرجة الأولى على حرمان الجيش وقوات الأمن من الحصول على وقت كاف لإعادة ترتيب النفس والإنقضاض مرة أخرى على الدولة والسلطة الوطنية الإنتقالية، على أن يبدأ ذلك فور الإعلان عن رحيل نظام صدام حسين. ولا بأس في هذا المجال أن تبدأ المعارضة من الآن، بواسطة وسائل إعلامها، من شرح وإبراز النتائج المضرة، التي ستلحق بحلفاء السلطة مستقبلاً، فيما إذا استمروا في حلفهم الخاسر مع سلطة العائلة الشريرة الآيلة للسقوط والتفكك، هذا إذا لم يزج الحاكم الجاهل بالبلاد في حرب جديدة غبية وخاسرة كما جرت العادة من أجل التغلب على أزمته الداخلية المتفاقمة.

إذن لابد من دراسة مكونات القوة التي إعتمد عليها نظام صدام

حسين، ودراسة منظومة المفاهيم المخرِبة المحتواة في خطاب نظام صدام حسين الموجه إلى الجيش من أجل المحافظة على إنحيازه ضد آمال المجتمع، هذا فضلاً عن وسائل التخويف الأمنية الرادعة والرشوة المباشرة وغير المباشرة المقدمة للمراتب العسكرية لتمييزها عن بقية المجتمع.

خامساً: التذكير من الآن بأهمية إختيار البديل الاستراتيجي المقبول شعبياً، سواء في نوعية ومضمون الخطاب السياسي والفكري الذي سيحل محل البناء الفوقي السابق للقوات المسلحة خلال الفترة الإنتقالية الفاصلة بين إنهيار السلطة وقيام المؤسسات الديمقراطية، أو من حيث إختيار قياداته وعقيدته العسكرية وخضوعه التام للدستور والقوانين ذات العلاقة. وتلك الإجراءات والتحضيرات ستضمن لكل فئات المجتمع بمن فيهم الشيعة أن لا تنفرد جهة واحدة بذاتها بالسلطة مرة أخرى.

سادساً: الإهتمام إلى الحد الأقصى بالشراكة الوطنية العربية الكردية، فالكرد رقم هام لا تتوازن المعادلة السياسية العراقية دونه، ومفيد لنا أن نعلم أنَّ الحركة الكردية لن تعطي، مرة أخرى، تحالفاً وطنياً جاداً، إذا لم تسمع كلاماً مسؤولاً من أقطاب الفئات العراقية المعارضة، خصوصاً من تلك القوى التي ترشح نفسها للمساهمة في حكومة الغد، كلاماً شجاعاً معلناً أو على شكل وثيقة محفوظة تطمئنهم على مستقبلهم. لذلك يجب أن يوجد بين الشيعة والحركات الوطنية الأخرى من يقول للأخوة الأكراد مثلاً: نحن مع إرادة الشعب الكردي، إذا كان ما يطرحه ممثلوه قابلاً للمرور والتحقق إقليمياً ودولياً، ومع الاجراءات التي تجعله قادراً على إدارة نفسه بنفسه، كما يمكن تطمين القيادة الكردية بأن الهيئات العربية العليا ستترك الباب مفتوحاً للحوار، وحينها سيكون ممكناً وضع الحلول لمشاكل ورد أخرى للحوار، كما إن الحوار المفتوح سيجعل الخيار العربي

دائماً لمصلحة تقدم وتطور الوضع الكردي والعراقي عموماً. وقد وجدنا عند تطور وارتفاع سقف الحريات العامة الإنسانية والإجتماعية تطوراً عظيماً، مع نهاية القرن العشرين، أن أطروحاتهم كانت تميل نحو مطالب ذات بُعدٍ وطني عام، سيعم خيرها، إن تحققت، على كل ألوان المجتمع العراقي.

سابعاً: السعي بقوة لوضع نداء أو شعار وطني عام ومشترك واحد وجامع للقضية العراقية الراهنة يكون مقبولاً من الجميع، مقبول من العربي والكردي والمنتمي لهذا المذهب السياسي أو تلك الديانة والأيديولوجيا. فيكون هدفاً تحريضياً يتعذر على السلطة انتحاله حتى على سبيل المناورة مثل:

ـ الدعوة لحل الأزمة العراقية الراهنة عن طريق إنتخابات عامة تحت إشراف الجامعة العربية أو هيئة الأمم المتحدة، ومثل: دعوة كل مواطن للتنفيس عن إرادته بالقيام بعمل ولو كان صغيراً جداً، وجعل حياة الديكتاتورية أكثر صعوبة.

ـ الكتابة الصغيرة على العملة الورقية والجدران، واثارة وتحريض الناس كلما سنحت الفرصة.

وبهذا ترفع جميع الفئات شعاراً مركزياً مشتركاً، سرعان ما يشكل مجرىً عاماً واحداً تصب فيه كل الجهود، وربما يؤدي ذلك إلى قبول السلطة الديكتاتورية للتحدي، والدخول ضد الشعب في معركة "عض الأصابع" التي تكررت أكثر من مرة خلال أكثر من ثلاثين عاماً الماضية، وهو أمر إذا ما تحقق فأنه سيدفع السلطة إلى مزيد من التورط وستصبح مع مرور الوقت في مدى التحدي، أي في مدى المعركة، ويمتنع عليها التراجع. وما إن يبدأ هذا التورط حتى تفقد السلطة السيطرة على مساره، وستضطر

تـدريجياً إلى اعطـاء تنـازلات تتبعهـا أخـرى، في متواليـة لا تتوقـف قبـل سقوطها منهارة.

ثامنـاً: الانفتـاح علـى الـدول العربيـة، لاسـيما سـوريا ومصـر والجزيـرة والخليج العربيين، والابتعاد تماماً عن ممارسة العنف داخل وخارج العراق تحت أي شعار.

تاسعاً: أهمية بذل الجهود من أجل تثقيف الرأي العام العربي والعالمي بظـروف ومعـاناة الشـعب العراقـي الاسـتثنائية، جـراء تـرك نظـام صـدام حسين الإنفراد به، لاسيما الشيعة العرب والكرد، والإضرار به لأكثر من ثلاثـة عقـود. ومـن المؤسـف إن الـرأي العـام العـربي كـان خلالهـا يمـارس عواطـف غضـبية فارغـة ويصـفق لبروسـيا العـرب (العـراق)، في حـين صـمَّ الغرب آذانه ووقف عند حدود مصالحه المادية يداريها.

وستكون الفائدة للعراق ولمكوناته الإنسانية أكبر، إذا ما دعَّم مسعاه لعرض صورته الحقيقية السمحة، وللتخلص من التشويه الذي ألحقه به نظام صدام حسين، وذلك بتشجيع البحوث والدراسات الجادة ونشرها على أوسع نطاق.

وقبل رحيل نظام صدام حسين وتحقيق مايريده الشيعة أو ما تريده الحركـة الوطنيـة بشـكل عـام، لا بـد للعـراقيين مـن المبـادرة عـبر جمعيـاتهم وأحزابهم إلى طلب العون من كل المهتمين باستقرار المنطقة والمعنيين بأمر العراق، حتى لو تعرضت تلك المبادرة إلى لوم اللائمين والمتفرجين على المأساة وهي تنال من البلاد شعباً وحضارة ومستقبلاً.

نقول ذلك لأن أهم أسباب عجز المجتمعات المدنية في العالم الثالث عـن مواجهـة حكومـات بلـدانها الظالمـة، تكمـن في نجـاح السـلطات بتأسيس منظومات أمنية مافيوية لا حدود لبطشها وانتقامها، فانتزعت عن الشعوب كل وسائل الدفاع عن النفس، في حين تصرفت الحكومات

على طريقة "الجبان" الذي لا يكتفي، عند المواجهة، باستسلام ضحيته، بل يستمر في كيل الضربات غير المبررة، ويزيدها كلما وجد الفرصة مؤاتية. ولذلك تضطر أكثر الشعوب المستضعفة والأسيرة وغير المسلحة إلى اللجوء للأنظمة العالمية القوية طلباً للنجدة من عدوها الداخلي غير الرحيم الذي لن يتوان عن إبادتها. وطلب النجدة من شعب آخر هي قضية إنسانية وتحصل في الواقع منذ أقدم العصور، قبل الإسلام وبعده وفي المرحلة الراهنة بما في ذلك طلب نظام بغداد من تركيا العون ضد الحركة الكردية وأيضاً طلبه من الولايات المتحدة المجيء بأسطولها البحري (72 باخرة وفرقاطة وكاسحة) لتهديد وضرب القوات البحرية الإيرانية، والأمثلة كثيرة ويستطيع القارئ العودة لهذا الموضوع في المطبوعات المختصة.

ولذلك أرى أن على الراغبين في مساعدة وطنهم الآيل إلى السقوط، إمتلاك الشجاعة الكافية لتجاوز أولئك الذين يُحَرِّمون على المعارضة مجرد الاتصال بالهيئات الدولية والإنسانية، أو مجرد طلب النجدة، ولقد رأينا بعض مَنْ يعيبون على المعارضة ذلك، كيف يتراكضون زحفاً إلى الغرب وأمريكا فور دعوتهم إليها ؟ وكيف يلحسون تحذيراتهم واتهاماتهم للقوى التي سبقتهم في هذا النهج والمضمار ؟

وكانت آخر تجربة في هذا السياق إلتحاق ما سمي بتيار الوسط لمقابلة مادلين أولبرايت بسرعة قياسية، بعد أن كان بعضهم يخوِّنون المعارضة. كما يمكن رؤية المعارضين الحقيقيين يتبادلون الإتهامات فيما بينهم على مدى سنوات، ولم يذهب بعضهم مستنجداً إلاّ بعد مخاض طويل ودرب مليئة بالشكوك والفرقة والآلام.

وفي كل الاحوال لا بد من بدء العمل فوراً على إخضاع كل ما تقدم للدراسة والتمحيص، واستشارة أصحاب الرأي والمختصين وإخضاع كل

شيء للحوار، والدعوة لعقد الندوات العلمية للبحث في واقع العراق الراهن، وقبل وأهم من كل ذلك دراسة ما يستوجب على الشعب أن يفعل، عندما يكتشف عدم قدرته على إيقاف الخطر الداهم به من قِبل سلطته القائمة، عندما يكتشف عجز الأمة العراقية عن الدفاع عن نفسها في وجه خطر الديكتاتورية الداهم الذي يتهدد وجودها ومستقبلها. ولذلك على الجميع، الشيعة وغيرهم من قوى قومية ودينية وحزبية، الإستعداد للقيام بدور وطني مأمول عندما تتكشف الساحة عن فراغ كبير سيخلفه نظام صدام حسين حتماً بعد رحيله، خصوصاً وإن النظام كان، على مدى ثلاثين عاماً، قد صادر كل الأدوار ووضعها بين يدي حزبه.

بعد سقوط نظام صدام حسين

نستطيع منذ الآن وضع مؤشرات تؤكد أهمية:

. قيام نظام تعددي يحكمه دستور دائم وبرلمان أساسه تنظيم العلاقة بين السلطات الثلاث، القضائية والتشريعية والتنفيذية.

ـ إلغاء القوانين والتشريعات المتعسفة وفك ارتباط المواطنة أو الهوية الوطنية بالعقيدة والفكر والمذهب السياسي، والعمل على جعل الوطن للجميع، والإخلاص له هو أساس الثواب والعقاب، ويكون إخلاصاً فعلياً وليس مجرد إدعاء فارغ.

ـ المباشرة الفورية بتغيير المفاهيم الفاسدة التي زرعتها الحكومات السابقة في أذهان عدد غير قليل من المواطنين، وتعويضها تدريجياً بمفاهيم مدنية أكثر مرونة وعقلانية لتعضيد التفاهم والتسامح والتلاقي.

ـ معالجة الوضع النفسي والمزاج العصبي شبه المريض لكثير من

المواطنين بسبب سياسة الترويع والتخويف الذي مارسته السلطة ضد المجتمع عشرات السنوات.

. الحرص على عدم الدمج بين ممارسة الشعائر المذهبية والدينية وبين سياسة البلاد العامة، ولكن علينا وعي أهمية تعاونهما حين يسود الظلم وعند غياب الحياة الديمقراطية كما هي حالة العراق اليوم. فليس يعقل مطالبة جماهير الشيعة أو غيرهم بعدم الحديث عن الظلامة السياسية خلال ممارستهم للشعائر والطقوس الدينية التي تجمعهم وتحفظ لهم تماسكهم وقوتهم، كما إنها الوسيلة والمناسبة الوحيدة لتنفيس مشاعر الظلم الواقع عليهم، كما هي وسيلة وفرصة ينعون أنفسهم بواسطتها، خصوصاً إذا ما كان الحاكم يمارس التفرقة ومختلف أنواع العسف ضدهم.

غير إن عدم الدمج بين الشعائر الدينية والبرامج السياسة يجب أن يظل هدف السياسيين الشيعة وغيرهم بعد رحيل نظام التفرقة السياسية والاجتماعية والقومية والدينية والمذهبية.

الفصل التاسع

أهمية تطوير العلاقات العربية الكردية لمستقبل العراق

تطورت العلاقات العربية – الكردية في العراق كثيراً خلال العقود الثلاثة الماضية، وقد كان المجتمع العربي في العراق أكثر وضوحاً وتفهماً للقضية القومية الكردية مِنْ غيره مِنَ المجتمعات العربية والإقليمية المجاورة الأخرى، ورغم تشجيع السياسة البريطانية وأذنابها للطائفية والعنصرية

لكن العراقيين لم يستجيبوا إجتماعياً وسياسياً للأمر، لذلك جاءت ثوراتهم منذ 1914 و1916 و 1920 وغيرها وصولاً لثورة 14 تموز 1958 ممثلة لكل النسيج القومي والديني والسياسي العراقي، وموجَهة كلها مباشرة ضد الاستعمار البريطاني، ولم تكن في أية حالة ضد الطوائف والأقوام التي ينحدر منها الأذناب المحليين لذلك الاستعمار، رغم قسوة اجراءات القمع، والآثار المدمرة لسياسة التنكيل الاقتصادي الذي مارسته بريطانيا عِبْرَ أذنابها المحليين ضد أغلبية سكان البلاد.

ولم تخطئ سهام عرب العراق الأهداف الداخلية المتمثلة بالأذناب المحليين دون أسباب منطقية، ولذلك فإن ما سأذكره لاحقاً إنما هو محاولة إبتدائية لتلمس العوامل الفكرية والسياسية والوقائع التي ساعدت على خلق أرضيةٍ لعلاقاتِ تعايشٍ غير عدائيٍ بين الألوان القومية والمذاهب السياسية والدينية العراقية لاسيما بين القوميتين العربية والكردية، ذلك التعايش الذي مازال يشكل لدى الأبناء مشاعر الشعب الواحد الذي يعيش على أرض عريقة يفخر جميع بناتها القدامى كالآشوريين والصابئة واليزيديين، والحديثين كالتركمان وغيرهم بالانتماء إليها، ولا شك إن المتضررين من أبناء العراق كانوا ومازالوا يفخرون بأن وطنهم استطاع، رغم شدة العصبيات الإقصائية، أن يحتفظ بكل موزاييكه وألوانه الغنية حيةً وغير منصهرة لكنها بنفس الوقت ترتبط مع العرب والكرد بأواصر الوطن الواحد والإطار الحضاري الواحد، كما إن هناك أكثر من سبب وعامل يشجع على إمكانية قيام تفاهم وعقد

جديد ومتين بين طرفي الشركة العراقية الرئيسيين، العرب والكرد، وهذه العوامل أو بعضها هي:

أولاً: الصراع السياسي والعسكري المرير والطويل الذي خاضه العرب والكرد في العراق ضد الحكومات المركزية الشوفينية والقمعية، ذلك الصراع الذي أقنع في النهاية أعداداً متزايدة من أبناء الأقلية السياسية المتعاونة مع الاستعمار ومع الديكتاتوريات المحلية، بأن لا سبيل لإستقرار الدولة العراقية بغير تحقق ثلاث قضايا أساسية هي:

. أهمية التعايش مع شركاء الوطن، وليس من سبيل لذلك التعايش غير الحوار السلمي والتفاهم والإحترام المتبادل بين كل أطراف المجتمع العراقي لاسيما العرب والكرد. على أن تكون مهمة الحوار الأولى هي الوصول إلى عقد جديد تتأسس على قواعده الدولة العراقية الجديدة التي تستطيع توفير الأمن الإجتماعي والسياسي للجميع، الدولة الوطنية (هبة الجميع) التي طالما حلم بالعيش تحت ظلالها آلاف الشهداء الذين رحلوا آملين أن يستثمر الأبناء تضحيات الآباء فيتحقق على أيديهم ذلك الحلم الأثير. وأعتقد أن الفرصة اليوم مؤاتية جداً لإقامة مثل هذا الحوار ولا بأس أن تبدأ به المعارضة أو بعض شخصياتها أولاً. ومن الضروري التأكيد على أن هذا الحوار يجب أن يستمر حتى بعد سقوط نظام صدام حسين وإقامة نظام حر ديمقراطي.

. تأمين المشاركة السياسية في السلطة المركزية عبر إنتخابات ديمقراطية حرة، مكوناتها ثوابت المجتمع العراقي الدينية والقومية المتضمنة في دستور دائم يفصل بين السلطات الثلاث، التشريعية والتنفيذية والقضائية، أي بقيام علمانية تحترم التعاليم الإسلامية وتحترم التراث والنسيج القومي والديني لأبناء البلاد، وأن يتم كل ذلك عِبْر صناديق الاقتراع.

. الإدراك بأن لا فائدة ترتجى من التعاطف مع خطط السلطة المركزية للهيمنة بوسائل قمعية على أراضٍ عراقية، سواء كان سكانها عرباً أم كرداً، أو من بقية القوميات والأديان المكونة للنسيج العراقي بدعوى خدمة العروبة.

ثانياً: إن غالبية أبناء العراق العظمى مسلمة، ولا يخفى أهمية ودور شعبية الدين الإسلامي وربما الأديان الأخرى في العراق في كبح شياطين الأفكار المفَرِقة، وفي تخفيض قوة الأفكار التي حملتها بعض الأيديولوجيات القومية المتعالية الواردة من الفكر الغربي الحديث، تلك الأيديولوجيات التي أنتجتها مرحلة صعود الرأسمالية الغربية وتحولها إلى الاستعمار في القرن التاسع عشر. ففي مقابل الحث على الاستيلاء والهيمنة للاستفادة من الآخر، حث الإسلام بصورة منتظمة على مبادئ المساواة والعدل بين الناس والأمم بغض النظر عن اللون والثقافة والقومية، وكان لورود ذلك بنص ديني ثابت لا يتحمل التغيير أو التأويل أثر كبير في التخفيف من أمراض التفرقة العنصرية خصوصاً عند غير المرائين من المتأثرين بالحضارة الإسلامية.

ثالثاً: تطور الثقافة السياسية والحزبية في العراق، وتحول الأيديولوجيا اليسارية إلى أيديولوجيا شعبية متأثرة بالأجواء السياسية الماركسية التي كانت تهيمن على أفكار ومفاهيم أجيال الأربعينات والخمسينات والستينات حتى منتصف السبعينات، والتي كانت تؤكد على حق تقرير المصير، وعلى إن "العمال لا وطن لهم"، رغم تقديرها بأن دورهم كطبقة هو الذي سيحدد مستقبلاً الإتجاهات السياسية والإقتصادية والإجتماعية للعالم بأسره، وكانت فكرة إن "العمال لا وطن لهم" قد أوحت لكثير من العراقيين بأن الناس كلهم متساوون مادام كل ما يحصل

في المعمورة يدخل ضمن إهتمامهم، فينظر العامل لما يحصل في بلاده أو في أية منطقة من العالم بنفس النظرة. فالإنسان أخو الإنسان وبالتالي فإن العامل العربي هو أخو العامل الكردي والتركماني. وليس من شك في عمق الأثر الإيجابي للفكر اليساري على الثقافة الشعبية العراقية، خصوصاً في مجال العلاقات بين أبناء القوميات والأعراق المختلفة، وذلك بغض النظر عن نجاح أو فشل تلك الأيديولوجيات والموقف الشخصي منها.

الكرد والأقطار العربية

كما لفت كفاح الكرد، المدعومين من حركة المعارضة العراقية، إنتباه عرب الأقطار العربية الأخرى إلى أهمية إعادة النظر بالمفاهيم السياسية الُمُصَدَّرة لهم من قبل الحكومات العراقية المتعاقبة حول القضية الكردية.

ويمكن القول إن المجتمعات العربية في سوريا ومصر والجزيرة والخليج العربي تأتي بعد عرب العراق من حيث تفهمها النسبي للشأن الكردي، أما بقية العرب فيتوزعون بين مَنْ تأخذه العصبية نحو أفكار شوفينية سلبية، وبين مَنْ هم غير مهتمين أو ليسوا ملمين جيداً بتفاصيل القضية القومية الكردية عموماً وفي العراق خصوصاً.

غير إن أسوأ ما جنحت إليه بعض وسائل الإعلام العربية، هو مقارنة المطالب القومية الكردية البسيطة بقيام دولة إسرائيل، دون أن يكون لتلك المقارنة أية مسوغات علمية أو حقوقية.

ومما يؤسف له إن ذلك الاعلام الجاهل، بدل المعالجة الموضوعية، كان يلجأ لمثل تلك المقاربة بين الكرد وإسرائيل كلما تعلق الأمر بحقوق القوميات الأخرى، التي تعيش داخل حدود الوطن العربي الكبير، ولذلك

يجب أن لا نفاجأ عندما نكتشف تخلف موقف الكثير من الأخوة العرب عن موقف اخوتهم العراقيين من القضية القومية الكردية، بل ندرس الأمر دون أن نخضع له.

وكما أرى، فإن الموقف العربي العاجز وغير المتفهم نسبياً يعود إلى عوامل كثيرة بينها:

. روح الهزيمة السائدة منذ الخيانات التي رافقت حرب تحرير فلسطين عام 1948، التي أثرت كثيراً على أحكام المواطنين العرب، وجعلتها حذرة ليس فقط من العوامل الخارجية، بل وأيضاً من القوميات الشريكة داخل الوطن أو البلد الواحد. ويمكننا هنا أن نُطَمئن أخواننا الكرد بأنهم ليسوا وحدهم الذين يعانون من جهالة الفكر وإغراضه الموجه ضدهم، فعرب جنوب ووسط العراق ظلوا عشرات السنين غير قادرين حتى على الشكوى مما يعانوه من تفرقة سياسية واقتصادية، وعندما كانوا يثورون لأي سبب كان، يجري اتهامهم، من قبل بعض المخدوعين أو المرتشين من المسؤولين والإعلاميين في البلدان العربية، بتعريض العراق لخطر الهيمنة الإيرانية. ولذلك مالت السلطات العراقية المتعاقبة، كلما شعرت بالضيق، إلى تنمية عداوات ليست واقعية مع إيران دولةً وشعباً، من أجل الضغط النفسي والسياسي على غالبية الشعب من المسلمين الشيعة في العراق، ظناً منها بأن ذلك سيسهم في إحراجهم في وطنيتهم وإلحاق العار بهم.

ـ غياب الديمقراطية في أكثر الأقطار العربية، وذلك يعني عدم وجود رأي عام عربي لكي يصبح قياسه ممكناً، وإلاّ فكيف يمكن تفسير أو تصديق موافقة المواطنون العرب (من غير العراقيين) على قيام السلطات الحاكمة في بلدانهم وبإسمهم بسلب حقوق قوميات أخرى صديقة، عاشت مع الأغلبية العربية تحت سقف نفس البلدان آلاف السنين ؟

ويذكر إن هذه القوميات غالباً ما تكون أصيلة وأصلية تقيم على أرضها التي نشأت فيها لأول مرة، سواء كان ذلك البلد هو العراق أو الجزائر أو السودان. ومن أهم الأمثلة على غياب رأي عام عراقي وعربي هو عدم إدراك الكثير من المواطنين العرب بإمكانية اختلاف تقديرات المواطنين العراقيين أحياناً وبصورة جذرية عن مواقف وتقديرات حكوماتهم المتعاقبة، وقد حصل ذلك دائماً فيما يتعلق بالموقف من قضية الشعب الكردي في العراق.

. كما يجب أن يكون مفهوماً لدى الجميع، ولدى الكرد بوجه خاص، بأن الفيدرالية لا تتحقق عملياً إلاّ متزامنة مع تطبيق الديمقراطية على أرض البلاد بكاملها، فليس من شك بأن إنحسار سلطة الفكر الشمولي أو عقلنته سيساعد كثيراً على زيادة أعداد المواطنين الأحرار ومؤيدي فكرة توزيع السلطات فيدرالياً، خصوصاً تلك التي تقام على أسس قومية. كما سيساعد على خلق هوية وطنية تضم كل النسيج المتنوع للعراق العريق، هوية وطنية لا تتعارض مع هوية العراق العربية، ولا مع الهوية القومية الكردية الشريكة، ولا مع خصوصية القوميات الأخرى كالتركمان والآشوريين وغيرهم[1].

ولكي أكون أكثر موضوعية وعدلاً، لا بد من النظر بجدية لخطر المساعي المغرضة التي تقارن بين مطالبة القوميات الشريكة بحقوق قومية أساسية، وبين إسرائيل ككيان مختلف تماماً، بحيث لا يشكل رأي الأشقاء العرب الآخرين ضغطاً وعائقاً على ما نراه نحن أبناء العراق صحيحاً ... ففي تقديري إن سلوك الأكراد خلال هذا القرن لم يبرر

1 ـ راجع دراسة الدكتور فؤاد حسين، تحت عنوان "المساومة من أجل هوية الذات والإعتراف بالآخر".

تهمة مقارنتهم بالغزاة الإسرائيليين، فضلاً عن كونهم (أي الكرد) أبناء الأرض الأصليين، بل لقد تصرفوا دائماً كسكان أصليين لمنطقتهم بشرف وشجاعة، فقاوموا موجات الغزو التي استهدفتهم أو تلك التي استهدفت العراق بكامله أو أية بقعة مجاورة لهم، وكانوا إيجابيين وبنّائين في كل الوقائع العربية الحديثة والمعاصرة بما في ذلك دورهم المشرف في الصراع الذي يخوضه العرب الفلطينيون ضد الغزوة الصهيونية.

وإذا كان لابد من المقارنة، فإن الغزوة الصهيونية يمكنها أن تُقارَب بالغزو المتوحش الذي مارسته أكثر الحكومات العراقية المتتالية، منذ ثمانين عاماً وحتى الآن، ضد الشعب العراقي كله وضد الكرد بصورة خاصة، وضد المنطقة والمحيط العربي الإسلامي. ويستطيع الأشقاء في الأقطار العربية قبل أن يتورطوا في إصدار أحكام مجانية متسرعة، أن يتريثوا ويدرسوا تاريخ القسوة الذي مارسته حكومات الأقلية السياسية الملكية والجمهورية ضد أبناء العراق بألوانهم المختلفة.

وبقدر ما يتعلق الأمر بالأكراد فغالباً ما كانت القسوة واستخدام الأسلحة المحرمة دولياً كاستخدام قنابل النابالم في عهد عبد السلام عارف (الموجة الحربية البربرية التي قادها وزير دفاعه عبد العزيز العقيلي والتي سميت بإسمه، والضرب بالأسلحة الكيمياوية المتطورة وأسلحة الدمار الشامل ضد حلبجة الكردية ومنطقة العزير العربية خلال الحرب ضد إيران، فضلاً عن المجازر المباشرة بدءاً من مجازر السليمانية وكويسنجق وكركوك عام 1963 وانتهاءً بمأساة الأنفال التي جاءت من أجل كبح وعي الكرد المتنامي بذاتهم، ونتيجة للرعب الذي أحس به الحكم من تطور "الوعي بالذات" لدى ذلك الشريك الوطني المظلوم.

السبل العملية

أما السبل العملية التي نراها طريقاً لبناء علاقات عربية –كردية صحيحة وسليمة في العراق فتكمن في:

أولاً: إصلاح النظام السياسي وتحديد العقد القائم بين العرب والكرد لتأسيس دولة عراقية جديدة تقوم على قاعدة الحوار والتفاهم وصولاً إلى إتفاق توافق عليه كل الفعاليات السياسية الأساسية العراقية الصغيرة والكبيرة دون استثناء. **وأرى إن الحوار العراقي – العراقي في هذا الشأن يجب أن يبدأ فوراً على شكل ندوة تنعقد سنوياً ويحضرها المهتمين من علماء وأكاديميين ووجهاء ومهتمين وقادة سياسيين ودينيين.**

ثانياً: تغيير طبيعة النظام السياسي القائم من الديكتاتورية التي تتصرف بحرية في شؤون الدولة والحكومة، إلى نظام ديمقراطي حر يأخذ بنظر الاعتبار التعدد القومي وتوزيع السلطات، أي قيام نظام برلماني لكل العراق وآخر لكردستان، وتضمين الدستور الدائم أمر تنظيم العلاقة بين القوميات بحيث يُمنع قانونياً على الأكثرية مصادرة حقوق الأقلية سواء كانت قومية أو سياسية أو دينية. وعند تحقق ذلك سيكون بإمكان الحوار الوطني الانتقال من الصالات وساحات الصراع المسلح إلى البرلمان الخاضع لدستور وقانون ينطبق على الجميع سواء بسواء، ومدعوم بمجتمع مدنيٍ تزوده المنتديات السياسية والثقافية والاجتماعية بوعي متطور.

وأرى إن القرار الذي اتخذته الجبهة الكردستانية وصادق عليه مؤتمر صلاح الدين حول اختيار الشعب الكردي للنظام الفيدرالي هو أمر مهم جداً، وربما يرى الكرد فيه أحد الوسائل التي تحمي كيانهم القومي. لكنه

يحتاج عربياً وعراقياً إلى قرار تتخذه حركة المعارضة العربية بكل فصائلها للجلوس لبعضها أولاً ثم مع الأخوة الكرد والبحث جدياً في موضوعة الفيدرالية ونوعها من حيث المبدأ، لأن الأمر لا يتوقف على موقف سياسي معين لهذه القوة أو تلك، بل هو قرار وطني يجب أن تتخذه وتتوافق عليه جميع القوى الأساسية العربية والكردية لتحديد مستقبل العراق بعربه وكرده وقومياته الأخرى.

ثالثاً: إستمرار تعميق مفهوم التعايش السلمي بين شركاء الوطن. وهذه المهمة، بإعتقادي، تقع على عاتق جميع قوميات الشعب العراقي وطوائفه. فالمجتمع العراقي يمتلك طاقات هائلة من علماء الدين الأعلام والمفكرين والأدباء والفنانين والسياسيين الشرفاء والغيورين على وحدة وتماسك شعبهم العريق في هذه المرحلة الحرجة. وهؤلاء يمكنهم لعب دور حاسم في إنجاز تلك المهمة، بل في تطويرها. ولا بأس من الإستفادة من تجارب ناجحة لدول أخرى سبقتنا في هذا الشأن.

الفصل العاشر

معوقات الديمقراطية ومستقبل العراق

سأقدم لحديثي عن المعوقات بفكرة أولية عن مشجعات قيام الديمقراطية في العراق لكي لا يبدو كلامي سوداوياً ومتشكياً كما يفعل أكثر المثقفين والسياسيين العرب في الوقت الراهن تعبيراً عن عجزهم الذي وجد في حالة الشكوى خلاصاً من هموم الفعل والاجتهاد.

بعض مشجعات تحقيق الديمقراطية

أولاً: التوازن الإجتماعي والسياسي والقومي والديني بين أطراف النسيج المكون للمجتمع العراقي، فمنذ أكثر من ثمانين عاماً يعيش العراق صراعاً متواصلاً، يحاول خلاله كل طرف أن يهيمن بمفرده على مقاليد القوة والسلطة وبالتالي الثروة، ورغم مرور كل تلك الحقبة من الصراع لكن لواء النصر لم ينعقد لطرف دون غيره، ولم تستقر السلطة بين أيدي الحاكمين رغم العشرات من سنين القسوة والقهر الموجه ضد الفئات الوطنية غير المشاركة فيها، ولم يهنأ العراق دولة وشعباً بثرواته العظيمة، بل ظل مجتمعه بكامل هرمه يتخبط مرتبكاً.

وبسبب ذلك تلوح اليوم في الأفق آثار قناعة بدأت تتحسسها الأكثرية بوجود توازن بين القوى المكونة للنسيج الاجتماعي العراقي، بعد أن عجز كل طرف بمفرده من إلغاء الآخر حتى عندما استخدم أساليب الإبادة. وهذه القناعة بالتوازن تعني الاستعداد المبدئي للإعتراف بوجود الآخر وبحقوقه الإنسانية. ويعني أيضاً توفر أهم شرط من شروط قيام الديمقراطية، وزوال أهم عائق بوجهها وهو الاستجابة لنداء الهيمنة الدفين.

ثانياً: وجود الثروة البترولية والسياحة الأثرية فضلاً عمّا تدره السياحة الدينية للمراقد المقدسة من أموال عظيمة، أي البترول وسومر وبابل

وآشور والمراقد الدينية الإسلامية والمسيحية واليهودية المقدسة. وفي حالة حصول البلد على فرصة للإستقرار والأمان فان المورد البترولي ورافده السياحي سيوفر إمكانية معقولة لتجاوز الدمار الذي سترثه الدولة من نظام صدام حسين. ولا يغيب عنّا ما لوجود الثروة من أثر حاسم على تشجيع فرص الإستقرار والحصول على متسع وفراغ لمناقشة الأمور التي تتعلق بتحقيق آمال الإزدهار الاجتماعي والاقتصادي لأي بلد، كما لا يغيب أيضاً مدى تأثير الفقر إذا ما كان سائداً في نشر النزعات الشمولية المتطرفة والفوضى الاجتماعية التي ستقلص حتماً من وقت الفراغ الاجتماعي والسياسي المطلوب للتفرغ والتفكير بشؤون قد تبدو شبه كمالية للفقراء مثل المسائل التي تبحث في تسهيل التسيير والإصلاح الاجتماعي أو الديمقراطية.

ثالثاً: عمق الوعي السياسي الذي يميز الحركة الاجتماعية العراقية، فضلاً عمّا تتمتع به من موروث سياسي مبدئي وشجاع. ذلك الوعي والموروث كان قد أتاح للشعب الصمود رغم كل أنواع وأساليب القسوة التي مورست ضده. ورغم فشل حضارة القسوة لكنها تركت آثاراً غائرة جعلت العراقيين يميلون إلى نبذ الحياة السياسية السرية، ونبذ كل الإتجاهات والمذاهب التي يلوح منها أي ثقب قد تنفذ منه النزعات الشمولية الديكتاتورية، ولذلك فهم الآن أقرب لكي يختاروا في النور والعلن منهم إلى السر والظلمة.

معوقات الديمقراطية بعد رحيل حكومة بغداد

ومن بين أهم معوقات الديمقراطية:

أولاً: المفاهيم الفارغة والمتخلفة التي بثها النظام القائم لأكثر من

ثلاثين عاماً، وأدت إلى ترجيع العراق وغلبة الرعاع على المتمدنين وجعلت من حياة العراقيين أشبه بمعركة يصول وينتصر فيها الجبان على الكريم والشجاع، مما أربك الأذهان والفهم العام، وبضمنه مفهوم الديمقراطية. فما أن تجلس إلى مجموعة من السياسيين العراقيين حتى تجدهم مختلفين النظر لفكرة الديمقراطية شكلاً ومضموناً، إلى درجة إلتماس بعضهم الأعذار لغيابها، وغالباً ما نجد من يطالب بديمقراطية شعبية أو بديمقراطية لا تحترم الملكية الخاصة وترفض حرية حركة رأس المال أو يطالب بديمقراطية ولكن بأدوات الديكتاتورية.

ثانياً: كما تنتشر بين بعض المثقفين فكرة "الخوف من الديمقراطية"، لأنها (أي الديمقراطية) قد تأتي بحكام بسطاء أو جهلة على شاكلة المنتخِبين !!؟ علماً بأنه لا يوجد حتى الآن أي بديل عن مبدأ "حق الأكثرية" المستفتى عليه عبر صناديق الاقتراع. وإذا علمنا أن العراق يضم فسيفساء إجتماعية ودينية وقومية ومذهبية وسياسية واسعة، فإن الخوف من إنفراد لون واحد بالبرلمان المنتخب هو أمر مستحيل، إذ ستتوزع الأصوات على كل ألوان الفسيفساء وتدور لعبة التحالفات الديمقراطية المثيرة للتنافس والمحركة للمصالح والمؤدية للتقدم الشامل.

ثالثاً: ظاهرة الخلافات الطائفية والعنصرية التي شجعتها حكومة صدام حسين إلى درجة إعطائها طابعاً سياسياً وأيديولوجياً، مما أدى إلى تمزيق المجتمع المدني والإساءة للأُسرة كنواة للمجتمع، وخوض صراعٍ عبثيٍ ضد دين الشعب وحوزاته العلمية، وضرب الحركة السياسية التيٍ تدافعٍ عن الدولة والمجتمع عند الملمات. وبقدر ما يتعلق الأمر بالسلوك العنصري أرى أن العراق بكامله لن يهدأ قبل أن يحصل الكرد فيه على حقوقهم الوطنية المشروعة، وقبل أن نعترف بشخصيتهم القومية وبشركتهم الكاملة للعرب ولبقية النسيج القومي المكمل للعراق.

رابعاً: موقف الدول العربية وشعوبها المحيطة بالعراق، فلقد كان للعرب في الماضي ولازال لهم في الحاضر والمستقبل تأثير فعال وحاسم على مجريات الحال في العراق. ولكي يتحول الجوار العربي تدريجياً من موقفهم الحذر من ميول العراقيين إلى موقف المساند للشعب العراقي في محنته الراهنة، يجب أن نبذل جهداً مضاعفاً لطمأنتهم.

خامساً: أفعال السلطة التي أدت إلى إفراغ جيوب العراقيين من المال أو من التراكم المالي الضروري لتقدم الفكر والإنتاج، مما يهدد بتحول البلاد بعد زوال الديكتاتورية إلى منتجٍ ومصدرٍ للعمالة المهاجرة، ولهذا وبسبب الضغوط الأخرى وتكاليف وديون الحروب التي ستورث من النظام القائم، لابد فوراً من تأكيد إحترام القانون للملكية الخاصة ولحرية حركة رأس المال وإقامة الدولة الضريبية.

سادساً: بنية الجيش العراقي الحالية المنحازة إلى فريق سياسي دون غيره ستعيق تطبيق الديمقراطية، ولعل هذا الانحياز قد حصل بسبب تحويل الجيش إلى قوة ذات عقيدة محددة. ولولا تلك العقائدية لما استمر نظام صدام حسين قائماً حتى اليوم، ولذلك سيكون مهماً لقيام الديمقراطية تغيير بنية القوات المسلحة العراقية إلى قوة وطنية عامة تحدد مهماتها دستورياً وبقانون.

سابعاً: تجنب الشعارات المتطرفة الداعية لتوريط البلاد بمعارك خارج حدودها. وذلك من أجل أن لا نقع مرة أخرى فريسة التطوع لمعارك ضد الجوار أو ضد القوى الكبرى بدون أسباب وطنية وجيهة وبدون حسابات وطنية دقيقة. ولابد أن نتجنب في العلاقة مع الدول الأخرى العداوات ذات الطبيعة الأيديولوجية التي ليس لها أساس في الواقع. وكل ذلك يعني أن نعطي للبلاد فترة إستراحة تكفي ليعيد ترتيب أموره وحساباته وحصاده المر والحلو (إن كان يوجد فيه حلواً) خلال أعوامه

الخمسين الماضية.

وفي الختام لابد من الإشارة إلى أهمية التقليل من التعصب والحماس العاطفي، وموازنة ذلك مع التأمل العقلي والعلمي المنطقي والموضوعي، لأن المجتمع العراقي اليوم هو أحوج إلى العقل منه للعاطفة والشؤون القيمِّية الأخرى.

ملاحق

ملحق (1)

حول مشروع
التقرير السياسي إلى
المؤتمر الوطني
السابع للحزب
الشيوعي العراقي
وصف صحيح
وحيادية عادلة

عندما انتهيت من قراءة مشروع التقرير السياسي المقدم من قبل اللجنة المركزية إلى المؤتمر الوطني السابع للحزب الشيوعي العراقي، قَدَّرْت إنها المرة الأولى التي أقرأ فيها تقريراً حيادياً لحزب سياسي معارض، ويتمتع بنفس الوقت بقدرة تشخيص صحيحة إلى حدٍ كبير، وأفضل ما فيه هو الوصف الصحيح للحالة العراقية داخلياً وعلى صعيد النظم العربية والإقليمية والدولية السياسية والاقتصادية.

وقد كان واضحاً إن كُتّاب التقرير هم من بين خبراء المثقفين العراقيين القريبين من الواقع الحقيقي داخل وخارج البلاد. ولسنا هنا في معرض الإطراء، ففي التقرير الكثير الكثير مما يستحق التوقف والتنويه. وإذا كان لابد من مساهمة نقدية فهي لا تمس الجوهر الأساسي للتقرير، بل جوانب جزئية منه، وسألخصها كما يلي:

أولاً: يركز التقرير بشكل شبه تام على الجانب الإقتصادي والشؤون الفنية المتعلقة به، ويأتي بأرقام وشواهد ربما تكون صحيحة، ولكن البلاد الآن حتى لو توفرت عنها أرقاماً صحيحة فهي غير جديرة، لأنها تعيش حالة فوضى لا يقاس عليها. ففي الوقت الذي يغرق التقرير ببحث الشؤون الإقتصادية الفنية والضريبية، تختنق البلاد بسبب الحرمان من الكرامة والحريات العامة. ولا أرى أية جدوى ترتجى، على سبيل المثال، من التخوف على قطاع الدولة الإقتصادي من أن يتخصخص ويتحول إلى الأهالي أياً كان نوعهم، فهو بين يدي حكومة صدام حسين سيكون أشد سوءاً وخراباً، ولذلك أرى إن على التقرير أن يعطي إهتماماً أكبر للجوانب السياسية والثقافية وللمشاعر الإنسانية، وأقصد دراسة أثر سياسات النظام في تدهور ثقافة الشعب ومفاهيمه الإجتماعية المتداولة ومعرفته بالتطورات العلمية وبصورة خاصة في مجال التكنولوجيا، وإرجاع

الوطن للوراء، مثل إدارة أو حكم المدينة المدنية العريقة في العراق بمفاهيم عشائرية وطائفية وعنصرية، وهذه ليست أقل إيذاءً ، بل ترقى إلى أهمية وخطر الحالة الإقتصادية والمعاشية.

ثانياً: أرى ضرورة تعديل ما جاء في الصفحة 30 من التقرير، لتصبح الفقرة: "ومن جانبه سيعمل الحزب على شرح المشروع الوطني الديمقراطي الذي أقره المؤتمر الوطني السادس للحزب والنداء الذي أصدره الكونفرانس الخامس في محاولة لجعله أساساً مجدياً للحوار مع أطراف المعارضة الأخرى من أجل التوصل إلى ما هو ممكن ومشترك".

وقد وضعت هذا التعديل لأن الفقرة الموجودة في النسخة الأصلية تبدو وكأنكم تفرضون مسبقاً وقبل الحوار مع القوى العراقية الأخرى أنْ يكون مشروعكم أساساً للإتفاق معها قبل استشارتها.

ثالثاً: وفي الصفحة 33، نجد إن التقرير الذي اعتمد أسلوب الوصف الصحيح للحالات التي يعرضها، لا يعتمد نفس القاعدة الوصفية عندما تناول فيها القضية الجزائرية، فأحداث الجزائر لم تحصل بسبب ما أسماه مشروع التقرير: "العنف الذي أطلقته بعض الجماعات المتطرفة دينياً ..."، بل كان المتسبب هو حنث السلطة بوعدها للمنتفضين وللشعب الجزائري، على لسان الشاذلي بن جديد، بأن سلطته سيكون دورها مستقبلاً تهيئة البلاد دستورياً وقانونياً ليصير بالإمكان الشروع بتحقيق الديمقراطية الحقة والإشراف على الإنتخابات الحرة وتسليم الفائزين بها مقاليد السلطة وبذلك يحافظ على الدولة، التي هي ملك الجميع، من الدمار. لكن السلطة القائمة صادرت الحريات وألغت نتائج الإنتخابات بعد أن تأكدت من فوز "جبهة الإنقاذ" الساحق. ولأن الشعب الجزائري حر ولم تمر به مثل ديكتاتورية صدام حسين لإحباطه وتقصير أذرعه، لم ينظر لتلك المصادرة على أنها حدثاً

بسيطاً، يمكن التساهل فيه، فثاروا ومازالوا غير مقتنعين إلا بعد عودة الحرية المصادرة. ومن جانبنا نحن أبناء العراق كم كنا قد جربنا التساهل مع مَنْ صادروا حرياتنا فكان ثمن التفريط بها غالياً ودامياً، وعلمنا بعد خراب البصرة كم كان ثمن ذلك التفريط أثقل وأشد وأغلى من عواطفنا الأيديولوجية. لذا أعتقد أن من الأحسن حذف الجملة المذكورة لأنها تؤثر على الوصف السليم، والأفضل أن تحل محلها: "فقد تواصل في الجزائر مسلسل العنف بفعل عوامل مختلفة بينها عزوف السلطة عن اعتماد نتائج الانتخابات الديمقراطية" ... إلخ الفقرة التي تضمنها التقرير.

رابعاً: وفي الصفحة 33 من التقرير أقترح أن تصبح الفقرة الخاصة بالسودان على الشكل التالي: "نرى أهمية العودة بالسودان إلى الحياة الدستورية الديمقراطية التي كانت قائمة قبل الإنقلاب الأخير، فممارسة الديمقراطية تكفل تدريجياً الحقوق المدنية للشعب كله، وتكفل كذلك الحقوق القومية أو حق تقرير المصير المستند لحوار سياسي سلمي". كما يهمني التذكير بأهمية التقليل من تدخل مشروع التقرير السياسي المقدم لمؤتمر حزبكم في تفاصيل الشؤون الداخلية للأمم الأخرى إعتماداً على آراء الأحزاب الشيوعية في تلك الأمم، لعدم جدوى الرأي المنقول عن الآخر دون تدقيق ومعرفة ومعايشة جدية، وذلك لا يمنع حق التضامن مع الأحزاب الشقيقة أو الحليفة في البلدان الأخرى في بيانات منفصلة خصوصاً في مجال المطالب الإنسانية وإطلاق سراح المعتقلين ورفع المظالم.

خامساً: وفي الصفحة 34 ينتهي السطر الثاني من الفقرة 76 بمصطلح: "المسار السوري"، وأرى أهمية تغييره إلى "المسار السوري اللبناني"، لأن لبنان الذي نجح في طرد الإسرائيليين من أرضه بالقوة، لم تقم بينه وبين إسرائيل أية تسوية، ولذلك مازال مساره قائماً ومعرقَلاً

فضلاً عن استمرار احتلال العدو لمزارع شبعا، وبعدم توقيع اتفاقية تسوية سلمية ناجزة بينهما يعني إنهما في حالة حرب لا قِبَل للبنان وحده بها إلا بتحالفه مع الدول العربية والصديقة وبصورة خاصة مع سوريا، ولا أرى أن اللبنانيين يرغبون أن ينفذوا بريشهم ويتركوا سوريا لوحدها، بعد أن حققوا ما حققوه بدعم منها. وبعد أن كانوا قبل ذلك يعيبون على قيادة ياسر عرفات وعلى الأردن وحكومة السادات اختيارها لحلول منفردة وتركهم للسوريين واللبنانيين وحدهم.

سادساً: يصف التقرير في أمكنة كثيرة ظاهرة العولمة "بالعولمة الرأسمالية"، ففي الصفحة 35 تقول الفقرة 78 يقول التقرير: " ... العولمة الرأسمالية التي تتكشف بوضوح سماتها المتوحشة والطفيلية .."، وهنا أقترح حذف كلمة (الطفيلية) لأنها زائدة ولا معنى لها في السياق، إلا إذا كان الغرض منها التقليل من شأن العولمة رغم أنها ظاهرة كونية لازمة ولا مفر منها. أما على المستوى النظري فإن هناك الكثير من الميول الأيديولوجية التي تشد إلى الوراء لم يفلح التقرير في تجاوزها خلال عملية وصف الحالة، رغم نجاحه في عرض الواقع العراقي بصورة صحيحة، ولا أشك في أن ظهور الميول النظرية ذات الطبيعة الأيديولوجية في أمكنة عديدة من التقرير، وخاصة في مجال الإقتصاد السياسي، ستضر به، أي بالتقرير الذي أراد كُتّابه أن يأتي عميقاً على مستوى الوصف والتحليل وقد نجحوا. لكن التدقيق مع النفس في الميول النظرية للممارسة الإشتراكية السوفيتية هو أمر مفيد خصوصاً مع عدم نجاح التجربة الاشتراكية على الصعيد التطبيقي العملي في أيٍ مكان من العالم لحد الآن. فعلى سبيل المثال يقول التقرير في الصفحة 35/ 36 : "إن الولايات المتحدة ستواصل السعي لتكريس الطابع الرأسمالي غير العادل للعولمة" ... وأرى الأفضل القول: "لتكريس الطابع غير العادل

للعولمة"، وحذف كلمة "الرأسمالي"، لأن العولمة كظاهرة كونية حاصلة حكماً نتيجة تطور التكنولوجيا الحتمي، لو لم تكن الرأسمالية وسطاً ملائماً لنموها وتعميمها فماذا ستكون إذن؟ .. هل تكون إشتراكية أم سائرة على طريق التطور اللارأسمالي أو إن هناك طريقاً رابعاً لا نعرفه.

وأخيراً أرى إن مشكلة العراق ليست فنية ذات طابع إقتصادي فقط، بل هي أزمة داخلية تتشابك فيها قضايا كثيرة وأهمها هيمنة أقلية سياسية على البلاد سياسةً واقتصاداً وثقافةً وجغرافيةً وتأريخاً، ومن أجل استمرار تلك الهيمنة تستخدم السلطة كل وسائل القسوة الممكنة.

ملحق (2)

ملاحظات حول الكونفرانس الخامس للحزب الشيوعي العراقي أهمية تجديد لغة المعارضة الوطنية العراقية

إثر الدعوة الموجهة من هيئة جريدة طريق الشعب للنظر في الحالة

الراهنة للمعارضة في ضوء النداء المرفق الصادر عن الكونفرانس الخامس للحزب الشيوعي العراقي 1999 والذي يستعيد مبادئ المشروع الوطني الديمقراطي التي أقرها مؤتمر الحزب السادس في 1997 على شكل نداء تضمن المهام الآنية والمرحلية الممهِدة للعمل الوطني المشترك في سبعة نقاط، وكان أول سؤال تبادر للذهن بعد قراءتها هو: كم من تلك النقاط كان قد تحقق حتى اليوم رغم أنها ظلت مرفوعة منذ أكثر من ثلاثين عاماً، وكقاسم مشترك بين بيانات ونداءات مختلف الفصائل والتيارات العراقية المعارضة ؟

وقد وَجدْتُ بعد تفكير وذكر إن شيئاً ملموساً من النقاط التي جاءت في النداء لم يتحقق، وذلك بغض النظر عن صدق النوايا وعن آلام المعاناة والتضحيات العظيمة والغالية التي قدمها الشعب العراقي عبر وسائل كثيرة أهمها إن قوى المعارضة شهدت لسنوات طويلة مُرَّة تدميراً منهجياً للعراق، وهو أمر لا يشمل الحركة الشيوعية وحدها بل جميع العاملين على الساحة السياسية رغم تفاوت مسؤولية هذا الطرف أو ذاك، وأرى إن الشيوعيين وبعض الفصائل الأخرى كانوا قد تحملوا حصة إستثنائية كبرى من تلك التضحيات.

لقد كانت المعارضة قد بدأت تفقد بريقها وعنفوانها والتراجع تدريجياً، منذ أكثر من ربع قرن، وتعالوا لنرى ماذا حل بالنقاط السبع التي ذكرها نداء الحزب في السنوات الماضية:

أولاً: إبتعاد المعارضة التدريجي عن ساحتها الداخلية واستبدال أولوياتها بشعارات لم تنظر جدياً إلى إمكانية تحققها، فجاءت شعاراتها أشبه بدعوة عامة للنضال، ولكنه أيضاً نضال بلا آلية تجعله مُركَّزاً ومتمحوراً يصب في مجرى وأهداف محددة. وسنندهش أكثر عندما نلاحظ إن بعض الشعارات التي ترفعها المعارضة في مواجهة الواقع

العراقي الخطير مازال قوامها "الكلامولوجيا" أو لغة الإنشاء المدرسية البسيطة والفارغة، مثل مطالبةالدول العظمى بإلحاح ووعيد، بعد وصفها مسبقاً بالإمبريالية والعدوة، أن لا تتدخل في الشؤون العراقية وتترك مسؤولية تغيير النظام القائم إلى الشعب العراقي وحده (أي إخلاء ساحة الصراع للنظام والمعارضة العراقيَين، وكأنهم يقولون: "أتركونا ونحن نعرف كيف نتصرف)، لكنها، أي المعارضة، تواصل بنفس الوقت حديثها عن أهمية العامل الإقليمي والدولي للتغيير، بل نجد أكثر أطرافها تتحدث عن تَحوُل القضية الوطنية العراقية إلى قضية دولية، خرجت إلى هذه الدرجة أو تلك من بين أيدي أبنائها. ولا ندري عن أي عامل دولي يتحدثون إذا كانوا يرون أن مجرد التحدث للقوى الكبرى خيانة، أو إذا كانوا يضعون شروطاً مسبقة على ذلك الحوار، رغم إن حاجتهم له أكبر وأشد من حاجة الفرقاء الإقليميين والدوليين.

وإذا أضفنا إلى ذلك كله، إن الشعب والمعارضة نفسهما يعيشان تحت نير حكومة قاسية تمنع تَشَكُل أي رأي عام عراقي، وتمنع الوعي الإجتماعي الكامن أن يُعبِّر عن نفسه، وتقتل المواطنين لمجرد الشك بحملهم لنوايا مخالفة لسياستها، فإننا سندرك مدى عدم الشعور بالمسؤولية، ومدى فراغ وعدم واقعية وتخبط شعار ترك الشعب وحده في مواجهة النظام الحاكم في بغداد وإسقاطه، ذلك الشعب الذي يتعرض لضغوط تفوق طاقته وتجعله عاجزاً ويحتاج للمساعدة، فضلاً عن كونه شعب متنوع المشارب وليس هيئة أو حزب أو قبيلة حتى يُكَلَّف بنداء "لإسقاط النظام القائم".

في حين نجد الحركات السياسية المناهضة للديكتاتوريات، في أنحاء كثيرة من العالم، والتي تعاني من ظروف كبت أقل قسوة تستنجد بالقوى السياسية والحكومات ذات الشأن والأهمية، بل تعتبر إن حصولها على

نجدة معنوية أو مادية منها مكسباً شعبياً مفيداً، ومثل هذا الأمر يحصل كثيراً في التجارب الإنسانية، وإلاّ فهل كان يجب أن تترك البوسنة (لسلوبودان ميلوسوفيج) الذي كان منهمكاً في حَفْرِ سراديب لدفن جثث قتلاه من المدنيين البوسنيين بدم بارد ؟ وهل كانت الشعوب السوفييتية بقادرة لوحدها على تحمل هجوم جيوش هتلر المدججة بالسلاح وبالأيديولوجية الشوفينية ؟ أم تكون قد أخطأت بطلب المساعدة من الولايات المتحدة لتزويدها بالسلاح والأغذية ولفتح أكثر من جبهة عسكرية بوجه النازية، وهو ما حصل فعلاً ؟

وكما يبدو فإن هناك من يسوّغ العزلة للعراقيين لأسباب كثيرة أسوءها أن يظل نظام صدام حسين ومن هم على شاكلته رابضاً على صدورهم، بينما هم منشغولون بشعارات تقول كل شيء ولا تقول شيئاً في نفس الوقت.

ثانياً: لم تكن للمعارضة أية مبادرة خاصة لرفع الحصار الإقتصادي، وكلما تمّ فعله من قبلها لحد الآن هو دعوة عامة غير معنونة وبلا آلية لرفع الحصار تتناغم أو تصب في مجرى دعوة أخرى أوسع انتشاراً وتأثيراً في المحيط العربي والإقليمي والدولي تقودها حكومة صدام حسين التي تمتلك آلية عملية خاصة بها للإستفادة من رفعه، وكان لغياب الآلية من شعارات رفع الحصار قد جعل كثيرون منّا يتصورون إن تلك الشعارات ما رُفِعتْ إلا لخلق الفتنة بين مؤيد ومعارض للشعار. وكان الأجدر أن تُوضع مبادرة فعلية يشترك فيها الجميع للإتصال بالقوى العالمية التي بيدها فرض أو رفع الحصار للحوار معها ومحاولة إقناعها بأهمية أخذ رأي المعارضة والإستفادة من مشروعها لرفع الحصار عن الشعب وليس عن السلطة وذلك لا يتحقق إلا برفع القرار الأممي 688 المتعلق بحقوق الإنسان في العراق. وكذلك محاولة إقناع العالم بأن رفع الحصار عن

الشعب سيعني أنه سوف يساعده في أن يستعيد حيويته في مواجهة الديكتاتورية، وإذا لم يكن ذلك ممكناً فيفضل الإتصال بالدول العربية والإقليمية المتفهمة ومطالبتها التوسط لدى حكومة الولايات المتحدة ومجلس الأمن الدولي لفعل ذلك، وكان هذا لو حصل سيزيد من فعالية المعارضة وسيحول مسألة رفع الحصار إلى قضية الشعب والمعارضة ويمنع السلطة ومن ينسج نسجها من التفرد والمساومة والمتاجرة الرخيصة بها.

ثالثاً: وخلال نفس الفترة لم تستطع المعارضة تحقيق التلاحم المنشود بين الجيش والشعب (هذا التلاحم الذي اعتبر نداء الحزب من الشروط الضرورية السابقة لتغيير النظام) وهو إنما يكشف عن دراسة غير عميقة لوضع الجيش وتركيبة قياداته، وإن "أحلام النداء" يماثل "عشم إبليس بالجنة". فضلاً عن عدم ملاحظتنا وجود أية إشارة على إمكانية تحقيق ذلك سراً، فقد فشلت فصائلها في استيعاب مئات من العسكريين الهاربين عِبر الحدود الإيرانية ورفحاء والأردن وسوريا، وهؤلاء العسكريون الهاربون سرعان ما وجدوا طريقهم إلى دول اللجوء الغربية وبصورة خاصة الولايات المتحدة.

رابعاً: لم تنجح المعارضة جدياً في كسب المدنيين القادمين من داخل الحزب الحاكم أو من الجهات والقوى الإجتماعية المتعاونة مع سلطة بغداد سواءً بإقناعهم بمبادئ سياسية أو بقيم إنسانية مختلفة جذرياً عن قيم السلطة ومسلكها. وفي هذا السياق لم تفعل المعارضة أكثر من تقديم التنازلات تلو التنازلات لذلك العدد القليل وغير الفعال من الهاربين من السلطة رغم إن كثيرين من هذا البعض لم يُظْهِروا حتى الآن أي إستعداد لتقبل أفكار المعارض ورغم إن آخرين منهم كانوا قد تركوا البلاد لأسباب خاصة بهم. ونجد من بين أهدافهم أن يلحقوا المعارضة المضحية والعريقة بهم وليس ليلتحقوا هم بها.

خامساً: لم تتحقق المصالحة المقبولة في كردستان العراق بدون مساعدة الولايات المتحدة.

سادساً: لم نر سعياً جدياً لتفعيل قرار مجلس الأمن الدولي رقم 688 حول حقوق الإنسان، بل تم الاكتفاء بتدبيج بعض المقالات والنداءات الصحفية الموجهة إلى هيئات ليست فعالة أو قادرة على مد يد المساعدة إنْ أرادت، وهي لا تريد !!

سابعاً: وعلى مستوى البحث عن سند إقليمي ودولي لم تستطع المعارضة التي تطلق على نفسها "أساسية" حتى مجرد الإقتراب من الأجواء السياسية والحكومية العربية والإقليمية والدولية الفعالة، ولا ندري لماذا الإحجام عن دخول هذا المعترك ؟ وهل يتحمل وضع الشعب العراقي الخطير مثل هذه المكابرة الأيديولوجية ومثل هذا التكتيك السياسي ؟ وذلك يدفعنا إلى التفكير بأن تضمين المعارضة للعامل الدولي في نداءاتها ومنتدياتها إنما يتم من أجل استكمال الموضوعات التي جرت العادة ذكرها كلما استصدرت نداءاً جديداً. ونستطيع القول إن ما تم من صلات بين أطراف من المعارضة وبعض الجهات الإقليمية والعربية حتى الآن كان قد فرضه الغير أو فرضته ظروف حالات اللجوء والتشرد والإقامة والعبور، ولم تفرضها مبادراتها الخاصة (ويستثنى من ذلك الحركة الكردية). ولا ندري كيف تتم الإستفادة من العامل الدولي الذي لا تكف قوى المعارضة عن ذكره في مشروعاتها دون المبادرة للإتصال بالدول التي فرضت نفسها على القرار والفعل في الشأن العراقي، فهل نتحدث عن العامل الدولي على سبيل ذر الرماد في العيون؟ أم إننا جادون في ذلك فعلاً ؟

وبدلاً من المبادرة للإتصال بالعالم جنحت بعض أطراف المعارضة إلى وضع العراقيل ولصق الشروط والتهم المسبقة بأولئك الذين قاموا بمبادرة

فتح حوار مع القوى الاقليمية والعالمية ذات الشأن وطلب النجدة منهم.

وأخيراً أستطيع القول بأني قد وجدت نداء الحزب الشيوعي العراقي الذي يتضمن سبع نقاط كلها بديهية وكفيلة بحل المعضلة العراقية، غير أنه نداءً مازال يتكرر منذ عام 1964 دون تحقيق أي تقدم يذكر، وقد بدا إن بعض ألفاظه تعود إلى أيام الحرب الباردة، كالحديث بمناسبة وبدونها عن "الامبريالية الأمريكية" مما يعيد للأذهان الشعارات ذات الطابع الأيديولوجي التي سبق أنْ دعت ودفعت إلى أهمية الإنخراط في الصراع ضد الامبريالية حتى قبل إصلاح الوضع الداخلي، في وقت تشتد حاجة الشعب المظلوم إلى إقناع الدول العظمى بأن القوى السياسية الأكثر شعبية والأساسية في المجتمع العراقي تلتقي حول فكرة واحدة أساسية هي إن استمرار نظام صدام حسين لا يضر بمصالح الشعب العراقي فقط بل ويضر باستقرار المنطقة الحيوية بكاملها.

وما أتحدث عنه هنا لا يعني الدعوة للإستسلام للإرادة الخارجية أو لإرادة حكومة صدام حسين، بل هو دعوة لأخذ زمام المبادرة بحثاً عن وسائل جدية وعن لغة جديدة وتصرف منطقي قد يؤدي إلى تقصير أَمَدِ معاناة الشعب العراقي.

ولذلك لا أظن إن عدم تحقق النقاط"الآنية والمرحلية" التي تضمنها نداء الكونفرانس الخامس يعود إلى أخطاء ارتكبها الحزب الشيوعي أو غيره من قوى المعارضة بقدر ما يعود إلى لعبة ملعونة كان طرفاها سلطة محلية ظالمة بلا حدود وحكومات الغرب التي تواطأت معها منذ بداية السبعينات، ضد دول المواجهة العربية (سوريا ومصر والثورة الفلسطينية) وضد الشعب العراقي، ثم ضد إيران الإسلامية. لكن الخلاف بين العراق وحلفائه الأمريكان حول نتائج وحصص الحرب العراقية الإيرانية إذ حصدت فرنسا وألمانيا واليابان أكثر عقود ما بعد الحرب الإيرانية سواء

في العراق أو في إيران، فخرجت أمريكا وهي التي أشرفت على تلك الحرب خالية الوفاض في حين عوض صدام حسين نفسه بقضم الكويت أي بما لا يملك!! وذلك ماغيَّر كل الخطط الأمريكية خصوصاً بعد تخطي صدام حسين للمصالح الحيوية العالمية وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وذلك في تقديري هو ما دفع الولايات المتحدة وربما إسرائيل إلى التقرير بأن الفرصة الآن أصبحت مواتية لوضع جسد العراق بكامله فوق المشرحة، وقد ساعد على ذلك ما ألحقه نظام حكم صدام حسين بإسم العراق من سمعة سيئة.

ولذلك أرى إن الحل لا يكمن برفع الشعارات الصحيحة فقط، بل أيضاً بامتلاك الاستعداد لوضعها موضع التنفيذ، وفي حالتنا الراهنة ليس أمامنا غير تطبيق تلك النداءات والشعارات عملياً، والبدء فوراً بالحوار مع أطراف المعارضة الأخرى والإتفاق على برنامج عملي للحد الأدنى حتى لو تطلب الأمر تقديم تنازلات كثيرة وتأجيل كل طرف لبعض أفكاره السياسية وتركها للبرلمان باعتباره المؤسسة الوحيدة التي تمتلك حق التقرير بشأن شكل نظام الحكم القادم وبشأن بقية القضايا المصيرية والسياسات العامة.

ملحق (3)

لقاء مع جريدة البيت العراقي

كانون الثاني 2000

س: ما هو الحدث الثقافي العراقي الهام (في مجال اختصاصك) طيلة القرن العشرين المنصرم، ومن هم رموزه؟

ج: لم يكن التطور الثقافي الأهم الذي حصل في العراق واستغرق النصف الثاني من القرن العشرين حدثاً ثقافياً خالصاً، بل كان سياسياً

لكنه يتصل بالثقافة ويؤثر فيها بصورة مباشرة وغير مباشرة، وهذا الحدث هو البدء بتسلل مفاهيم الديمقراطية إلى الوطن عبر:

أولاً: أبنائه المهاجرين والمسافرين من وإلى الدول الديمقراطية المتطورة.

ثانياً: بسبب التطورات الاقتصادية والتكنولوجية الكونية التي برهنت عملياً على قدرتها في اختراق الاقتصادات والكيانات السياسية المحلية المعزولة، التي ستنهار حتماً مادامت الدولة وسلطتها يتدخلان بصورة غير قانونية ومستمرة في شؤونها السياسية والاقتصادية.

وبرهنت أيضاً على إن ظاهرة التبادل الاقتصادي الحر كانت ومازالت تتطور وسط أجواء عالمية كاسحة تنبئ بسيطرة تلك الظاهرة في داخل كل بلد وبين الأمم باعتبار إن التطور التدريجي لبعض الاقتصادات القومية قد أكسبها قوة كبيرة دفعت برؤوس الأموال إلى خارج أوطانها من أجل غزو الاقتصادات الأضعف وتأسيس اقتصاد وسوق عالمية واحدة، وذلك سيلعب دوراً ثورياً في تطور الوعي بالحرية لدى العراقيين وغيرهم من أبناء الوطن العربي والعالم غير المتطور اقتصادياً واجتماعياً، وسيحتل الوعي الديمقراطي الجديد تدريجياً الفراغات والأمكنة التي سيخلفها الفكر السياسي الشمولي الديكتاتوري وراءه بعد هزيمته، وسيعيد ذلك، ولو عبر طريق مليئة بتضحيات ومجابهات اضطرارية أليمة للمواطنين وبصورة خاصة للمثقفين العراقيين، الروح الفردية الحرة لتنطلق منها إلى اتحاد حر شكلاً ومضموناً، إتحاد يلبي طموحات الأفراد جميعهم، في مجتمع حر تغيب عنه رغبات الهيمنة التي مازالت تدغدغ مشاعر كثيرين ممن لم يتعضوا رغم ما جرَّته سياسات الهيمنة والتغلب السابقة على بلادنا من كوارث وما بذرته من أمراض إجتماعية وسياسية وثقافية كثيرة.

وهذه العملية المعقدة كانت قد جعلتنا نشاهد بدايات قيام تقاليد

ثقافية عراقية قوية تستطيع أن تستفيد من التقدم التكنولوجي والإنساني العالمي الراهن، وأن تستوحي من التراث العربي الإسلامي تلك الجوانب المضيئة التي كانت قد تجاوزت منذ قرون مظاهر وأمراض إجتماعية وثقافية بائدة، لكن مجتمعاتنا عادت، مع الأسف، إلى تبنيها وإحيائها في القرن العشرين تحت ضغط ديكتاتوريات قاسية وحمقاء وسياسيين ضيقي الأفق والمصالح، يرفضون الاستفادة من تجارب شعوبهم الماضية والحاضرة التي عادت على وطنهم بالدمار وبنمو روح الرعاع والانتهازية بشكل لافت. تلك القسوة اللامعقولة التي سدَّتْ بوجه المتنورين كل الخيارات الحرة ما عدا خيار السلطة المقعر، أجبرت المثقف والأديب العراقي على الإذعان والانخراط في تبرير التخلف.

وما حصل يوضح ليس جهل السلطة فحسب بل وعدم رؤيتها لطريقها الرجعية المسدودة في مواجهة "العولمة" الزاحفة التي لن تتوقف قبل أن تبسط سيطرتها بصورة طبيعية على كل شبر من الكرة الأرضية وذلك بحكم تطور التكنولوجيا ونهاية المجتمعات المعزولة، فليس بإمكان الحاكم بعد الآن أن ينفرد بشعبه ويقيم المذابح، لأن هناك وسائط كثيرة تجعل العالم برمته يسمع بنفس اللحظه أخبار الجرائم، وهاهو (ميلوسوفيج) يحاكم دولياً ولن يكون مستقبل صدام حسين مختلفاً، وإن عدداً غير محدود من أرباب القسوة والجريمة يقفون الآن في حيرة من أمرهم ولا يعرفون بالضبط ما سيحل بهم، ويكاد المظلومون أن يهتفوا تحيا العولمة، رغم أنه هتاف لايسمن أو يضعف لأن العولمة ستنمو روتينياً بهتافهم أم بدونه فهي نتيجة طبيعية وحتمية لتطور التكنولوجيا.

س: ماذا تتوقع من تطورات على مستوى الأحداث العراقية المستقبلية في مجال إختصاصك ؟

ج: إن اختصاصي هو الفلسفة، ولا أتصور إن في الإمكان تناول التطورات الفلسفية معزولةً، فالفسفة غالباً ليست شيئاً ملموساً يعيش لوحده كما هي حالة الأحداث ذات المعالم المحددة والواضحة الأبعاد، لكن استقرار وازدهار البلاد ورحيل الديكتاتورية القائمة عنه سيعني الشيئ الكثير للمستقبل الفلسفي فيه خصوصاً وإن الفكر الفلسفي في العراق ومحيطه العربي والمسلم والشرقي عموماً يملك أرضية وتراثاً مدنياً عريقاً وعظيماً، ولا يخفى ما لأجواء العوالم الثلاث المذكورة من تأثير على مستقبل الثقافة فيه. ومرة أخرى أؤكد إن مستقبل الثقافة التقدمية في العراق مرتبط برحيل الشمولية الاجتماعية عنه وبحلول الحياة الديمقراطية الحقيقية محلها، تلك الحياة التي يقوم اجتماعها على أساس اتحاد الأفراد الأحرار في برلمان يتطور بصورة لا تبتعد كثيراً عن تطورات الواقع نفسه.

الدكتور علي كريم سعيد

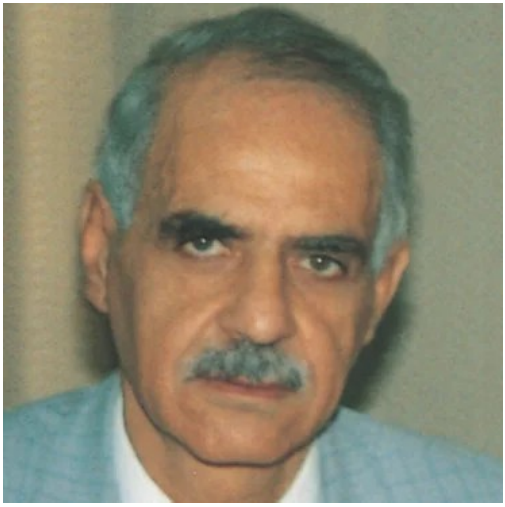

وُلد **علي كريم سعيد** في مدينة النجف الأشرف، مركزها الثقافي والديني أثرى خلفيته الفكرية والمعرفية. رغم عدم توفر معلومات دقيقة حول سنة ميلاده، إلا أن حياته المهنية والعلمية تشير إلى ارتباطه الوثيق بالثقافة العراقية والشرق الأوسط. تلقى تعليمه في العراق، وعمل لاحقاً في مجالات الكتابة والبحث الأكاديمي.

توفي الدكتور **علي كريم سعيد** في دمشق يوم 25 شباط (فبراير) 2003 بعد عودته من الحج. دُفن في مقبرة الغرباء بالقرب من ضريح السيدة زينب.

وُصفت وفاته بأنها خسارة كبيرة للمشهد الثقافي العراقي، حيث أجمع الكثيرون على أنه كان "ناقداً شجاعاً" ومؤرخاً لا يخشى التحدي".

يُعتبر الدكتور **علي كريم سعيد** أحد أبرز المفكرين العراقيين الذين سعوا إلى توضيح الحقائق التاريخية دون تحيز. ترك إرثاً فكرياً غنياً يعكس عمق فهمه للقضايا السياسية والاجتماعية في العراق والمنطقة. حتى اليوم، تُعتبر مؤلفاته مراجع أساسية لدراسة التاريخ السياسي العراقي الحديث.

تميز الدكتور **علي كريم سعيد** بحيادية تامة في بحوثه، مما جعله مرجعاً موثوقاً لدى الباحثين والمثقفين. وُصف بأنه "باحث نزيه" يتمتع بأخلاق شخصية رفيعة وعلاقات اجتماعية متميزة، وكان مسالماً إلى حد بعيد.

على الرغم من انتمائه الحزبي الشكلي، لم يكن الدكتور **علي كريم سعيد** سياسياً بالمعنى التقليدي، بل ركز على العمل الثقافي والأكاديمي. عاش في عدة مدن، منها دمشق التي حصل فيها على شهادة البكالوريوس في الفلسفة، حيث وصفها بأنها "مدينة حبيبة ثانية" بعد النجف، كذلك في براغ وحصل فيها على شهادة الدكتوراه، والجزائر حيث عمل، ولجأ إلى هولندا وعاش في مدينة لايدن سنوات طويلة.

صدر له:

1. **أُصول الضَعف** (دراسة في المَيْل العربي المشترك)، 1992 ـ دار البراق ـ لندن ـ المملكة المتحدة.

2. **"عراق 8 شباط 1963: من حوار المفاهيم إلى حوار الدم ـ مراجعات في ذاكرة طالب شبيب"**، 1999 ـ دار الكنوز الأدبية ـ بيروت ـ لبنان.
3. **"العراق- البيرية المسلحة، حركة حسن سريع وقطار الموت 1963"**، 2002 ـ دار الكنوز الأدبية ـ بيروت ـ لبنان. (النسخة الرقمية "ألف ياء alfyaa.net"- 2025).
4. حول مستقبل العراق السياسي، 2002 ـ دار الكنوز الأدبية ـ بيروت ـ لبنان. (النسخة الرقمية "ألف ياء alfyaa.net"- 2026).